الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تـــقريـــر تـــألـــيـــفي

للجان القارة بمجلس نواب الشعب

حول

مشروع القانون المتعلق بالمصادقة على

مخطط التنمية 2026-2030

(عدد 2026/42)

جويلية 2026

مسار دراسة مشروع القانون المتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030 والوثائق المرفقة به

- **17 جوان 2026:** ورود مشروع القانون على مجلس نواب الشعب،
- **22 جوان 2026:** إحالة مشروع القانون إلى اللجان القارة من قبل مكتب المجلس،
- **25 جوان 2026:** اجتماع تشاوري برئاسة السيد رئيس المجلس وبحضور أعضاء مكتب المجلس ورؤساء الكتل البرلمانية وممثلي النواب غير المنتمين إلى كتل للنظر في منهجية دراسة المخطط وضبط روزنامة للغرض،
- **من 25 جوان إلى 29 جوان 2026:** جلسات تمهيدية للجان القارة لاستعراض المحاور المضمنة بالمخطط ذات العلاقة باختصاصات كل لجنة وذلك استعدادا للشروع في دراسة المخطط في إطار جلسات استماع موحدة إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط بحضور عدد من الإطارات السامية الممثلة للوظيفة التنفيذية،
- **30 جوان 2026:** جلسة موحدة للجان القارة للاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول الوثيقة المتعلقة بـ **"التوجهات العامة والأهداف التنموية"** من مخطط التنمية 2026-2030،
- **01 جويلية 2026:** جلسة موحدة للجان القارة للاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط بحضور عدد من الإطارات السامية الممثلة للوظيفة التنفيذية حول الوثيقة المتعلقة بـ **"التنمية المجالية"** من مخطط التنمية 2026-2030،
- **02 جويلية 2026:**
  - جلسة موحدة للجان القارة للاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط بحضور عدد من الإطارات السامية الممثلة للوظيفة التنفيذية حول الوثيقة المتعلقة بـ **"السياسات التنموية"** من مخطط التنمية 2026-2030،
  - إنهاء النظر في مشروع مخطط التنمية 2026-2030 على مستوى اللجان القارة بالمجلس،
- **07 جويلية 2026:** إحالة التقرير التأليفي حول مشروع القانون المتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030 إلى مكتب مجلس نواب الشعب.

محتوى التقرير

I- تقديم عام

II- مشروع مخطط التنمية 2026-2030 بين التحليل والنقاش والتقييم في إطار جلسات استماع موحدة للجان القارة بمجلس نواب الشعب

1- الكلمة الافتتاحية للسيد رئيس مجلس نواب الشعب لجلسات الاستماع الموحدة للجان القارة

2- جلسة استماع موحدة إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول الوثيقة المتعلقة بـ "التوجهات العامة والأهداف التنموية" من مخطط التنمية 2026-2030

3- جلسة استماع موحدة إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول الوثيقة المتعلقة بـ "التنمية المجالية" من مخطط التنمية 2026-2030

4- جلسة استماع موحدة إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول الوثيقة المتعلقة بـ "السياسات التنموية" من مخطط التنمية 2026-2030

5- المحاور التي شملتها مداخلات السادة أعضاء اللجان القارة خلال جلسات الاستماع

6- أجوبة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

7- الكلمة الختامية للسيد رئيس مجلس نواب الشعب لجلسات الاستماع الموحدة للجان القارة

III- التوصيات

IV- قرار اللجان القارة

I- تقديم عام

يُمثّل التخطيط التنموي إحدى الوظائف الاستراتيجية للدولة الحديثة وأهم أدواتها في رسم السياسات العمومية وتوجيه الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره الإطار الذي تُترجم من خلاله الرؤية الوطنية إلى برامج ومشاريع وإصلاحات قابلة للتنفيذ وِفق منهج يقوم على التقييم والاستشراف وربط المسؤولية بالمحاسبة، بما يضمن حسن استغلال الموارد وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة بين الجهات والأجيال. ويستند التخطيط إلى تشخيص شامل للواقع وتحليل الإمكانيات المتاحة، واستشراف التحدّيات والتحوّلات، واستنباط الحلول بما يضمن توحيد الرؤية التنموية للدولة واتساق تدخّلاتها العمومية ونجاعتها.

وارتبط مفهوم التخطيط في التجربة التونسية بمسار بناء الدولة الوطنية وظلّ على امتداد أكثر من ستة عقود، يشكل ركيزة أساسية في توجيه السياسات العمومية، رغم اختلاف المقاربات والاختيارات الاقتصادية التي تعاقبت عليها البلاد.

فمنذ ستينيات القرن الماضي، اعتمدت تونس المخططات التنموية كآلية لتأطير العمل الحكومي وتحديد الأولويات الوطنية، حيث ارتكزت المرحلة الأولى على التخطيط المركزي الموجّه الهادف إلى بناء الاقتصاد الوطني وإرساء البنية الأساسية للدولة الحديثة. ثم شهدت بداية من سبعينيات القرن الماضي تحوّلا نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على المبادرة الخاصة والاستثمار الخارجي، مع المحافظة على دور الدولة في التخطيط والتوجيه. أما خلال الثمانينيات والتسعينيات، فقد تأثر التخطيط ببرامج الإصلاح الهيكلي والتحوّلات الاقتصادية العالمية، ليتحوّل تدريجيا من التخطيط الموجّه إلى التخطيط الاستراتيجي الذي يُركّز على تحديد التوجّهات الكبرى والأهداف التنموية دون التدخّل المباشر في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ولئن ساهم التخطيط المركزي في تأسيس بنية تحتية صناعية ومنظومة تعليمية وصحية تُحسب لتونس، مقارنة بالعديد من الدول، إلا أنه لم يُلامس جوهر الانتظارات الحقيقية للشعب التونسي ولم يُمكّن من الاستجابة للخصوصيات الجهوية وأفرز تفاوتات تنموية واختلالا عميقا في توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية بما جعل من مراجعة المنظومة التخطيطية خيارًا استراتيجيًا.

ورغم التحوّلات السياسية والدستورية التي عرفتها البلاد بعد سنة 2011، بقيت المخططات التنموية تُمثّل المرجع الأساسي لتجسيم السياسات العمومية، وإن عرفت في بعض الفترات صعوبات حالت دون إعدادها أو تنفيذها وفق الآجال المرسومة، الأمر الذي انعكس على نسق الاستثمار العمومي وعلى وضوح الرؤية التنموية للدولة.

ويأتي مخطط التنمية للفترة 2026-2030 في سياق وطني يتّسم بجملة من التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وفي ظلّ توجّهات جديدة للدولة تقوم على إعادة بناء السياسات العمومية وفق مقاربة ترتكز على السيادة الوطنية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الجهوية المتوازنة، وتعزيز دور الدولة في قيادة التنمية، مع تثمين الإمكانيات الذاتية وحُسن توظيف الموارد الوطنية، وتقطع مع مقاربات التخطيط السابقة وتُؤسّس لمنوال تنموي جديد يُعيد الاعتبار لدور المواطن في صياغة السياسات العمومية في إطار مسار تشاركي قائم على مساهمة فعلية للمواطنين انطلاقا من قناعة ثابتة بأنّ الديمقراطية لا تستقيم إلا إذا كانت مشفوعة بديمقراطية اقتصادية واجتماعية فعلية.

وحيث يكتسي هذا المخطط أهمية خاصة باعتباره أول مخطط تنموي يتمّ النظر فيه في ظلّ المنظومة الدستورية والمؤسساتية الجديدة المنبثقة عن دستور سنة 2022، وما أفرزه من إعادة تنظيم للسلطات العمومية وإرساء تصوّر جديد لممارسة الوظيفة التشريعية والرقابية، قائم على تعزيز المشاركة الشعبية وتكريس البناء القاعدي وفق منهج تصاعدي يُعتمد لأوّل مرّة في تونس ينطلق من المستوى المحلي فالجهوي ثمّ الإقليمي وصولا إلى المستوى الوطني. حيث تُسند في هذا الإطار للمجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم أدوار محورية باعتبارها فضاءات للتشخيص وتحديد الأولويات وصياغة المقترحات التنموية وفق خصوصيات المجالات الترابية، بما يُعزّز البُعد التشاركي للتخطيط ويُكرّس شرعية القرار التنموي على المستوى الترابي.

ويرتكز مخطط التنمية للفترة 2026-2030 على منظومة قانونية وترتيبية متكاملة تشمل دستور الجمهورية التونسية جويلية 2022، القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المؤرخ في 12 مارس 2025 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والاقاليم، الأمر عدد 589 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 المتعلق بتحديد تراب

أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنظر لكل إقليم، والأمر عدد 177 لسنة 2025 المؤرخ في 04 أفريل 2025 المتعلق بتنظيم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها.

وانطلاقا من مقتضيات الدستور الذي أولى التخطيط الأهمية التي يستحقّها وجعله من أبرز الاختصاصات المشتركة بين غرفتيْ الوظيفة التشريعية، يضطلع مجلس نواب الشعب بدور محوري في مسار دراسة مخطط التنمية 2026-2030 من شأنه أن يُساهم في إثراء المشروع وإنجاح مراحل مناقشته والمصادقة عليه باعتباره فضاءً للتداول الديمقراطي حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تعكس تطلّعات وانتظارات المواطنين.

وإثر توصّل مجلس نواب الشعب بتاريخ 17 جوان 2026 بمشروع القانون المتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030 والوثائق المرفقة به والمتمثّلة في وثيقة التوجّهات العامة والأهداف التنموية، ووثيقة التنمية المجالية ووثيقة السياسات التنموية، عقد مكتب المجلس جلسة بتاريخ 22 جوان 2026 قرّر على إثرها إحالته إلى كافة اللجان القارة تلتها جلسة تشاورية بين أعضاء المكتب ورؤساء الكتل البرلمانية وممثلي النواب غير المنتمين إلى كتل خُصّصت للنظر في منهجية دراسة مشروع قانون المخطط وضبط روزنامة في الغرض.

وبناء عليه، باشرت اللجان أشغالها التمهيدية كل حسب مجال اختصاصها حيث شهدت هذه الجلسات نقاشات ثرية ونقدية ومثمرة، تمّ خلالها التعمّق في مختلف محاور المخطط وتحليل اختياراته التنموية وتقييم مدى انسجامها مع الحاجيات الفعلية للجهات والقطاعات.

واتّسمت أعمال اللجان بطابع تفاعلي معمق، جمع بين التقييم الفنّي والقراءة السياسية والاجتماعية للمخطط، مع تقديم جملة من الملاحظات والتوصيات الرامية إلى تعزيز نجاعة البرامج وتيسير ممارسة مجلس نواب الشعب لدوره الرقابي في مدى التزام مختلف الهياكل العمومية بتنفيذ المشاريع المبرمجة، وتدعيم البعد الجهوي في توزيع الاستثمارات، وتحسين آليات الحوكمة والمتابعة والتقييم. كما تمّ التأكيد على أهمية مزيد إحكام التكامل بين مختلف السياسات العمومية، وضمان قابلية التنفيذ وتوفير مصادر التمويل، بما يعزز دور المخطط كإطار مرجعي فعلي للتنمية خلال الفترة 2026-2030.

وإثر استكمال اللجان القارة جلساتها التمهيدية، تمّت برمجة سلسلة من جلسات الاستماع الموحّدة إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، برئاسة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بما أتاح مزيد التفاعل مع مختلف مكوّنات المخطط واستجلاء أهدافه والإصلاحات التي يتضمّنها، فضلا عن تقييم مدى استجابته للإشكاليات المطروحة في مختلف القطاعات.

ويتناول هذا التقرير خلاصة النقاشات التي شهدتها جلسات اللجان، وأبرز الملاحظات والتوصيات التي تمّ التوصّل إليها.

II- مشروع مخطط التنمية 2026-2030 بين التحليل والنقاش والتقييم في إطار جلسات استماع موحدة للجان القارة بمجلس نواب الشعب

عقد مجلس نواب الشعب يوم الثلاثاء 30 جوان 2026 جلسة موحّدة لكافة اللجان القارة خصّصت للاستماع إلى وزير الاقتصاد والتخطيط السيّد سمير عبد الحفيظ حول مشروع مخطّط التنمية 2026-2030، بإشراف رئيس مجلس نواب الشعب العميد إبراهيم بودربالة.

1- الكلمة الافتتاحية للسيد رئيس مجلس نواب الشعب لجلسات الاستماع الموحدة للجان القارة

في مستهلّ الجلسة، أكّد السيد رئيس مجلس نواب الشعب أهمية هذا الموعد والاستحقاق الوطني الذي لا يُنظر إليه فقط من منظور إجرائي، بل أساسا باعتباره أداة الدولة لوضع وتنفيذ برامجها المستقبلية وسياساتها الاستشرافية، ومناسبة تلتقي فيها إرادة مختلف وظائف الدولة لرسم ملامح تونس التي يُراد لها أن تكون دولة اجتماعية مستقلة بقرارها، قوية باقتصادها وعادلة مع أبنائها.

وبيّن أنّ أعمال المجلس في دراسة هذا المشروع تنطلق من مقتضيات وفلسفة دستور 25 جويلية 2022، الذي أولى التخطيط الأهمية التي يستحقها وجعله من أبرز الاختصاصات المشتركة بين مجلسي الوظيفة التشريعية، معتبرا أنّ الوقت قد حان لتجاوز الحلول الظرفية والوقتية والانتقال إلى إرساء رؤية مستقبلية استراتيجية ورسم برامج وأهداف قابلة للتحقيق على المدى المتوسط، بما يُجسّد المبادئ والأهداف التي نادى بها الشعب التونسي في مختلف الجهات والفئات والتي تجسّدت في الدستور.

وأكد السيد رئيس المجلس أنّ المؤسسة البرلمانية مدركة لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها، وأنّها ماضية في تحمّلها بكل أمانة من أجل بلوغ المصلحة العليا للوطن، مبرزا أنّ المخطّط المعروض يُعدّ أوّل مخطّط تنموي يُصاغ بمنهج تصاعدي ينطلق من عمق تطلعات المواطن في المستويات المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم وصولا إلى المستوى الوطني، بما يعكس إرادة المواطنين في جهاتهم ويقطع مع الخيارات المسقطة التي أثقلت كاهل البلاد والعباد لسنوات عديدة.

وأشار إلى أنّ مخطّط التنمية يجب أن يشكّل الإطار المرجعي للسياسات المستقبلية للدولة في مختلف المجالات، والتي على أساسها يتم إعداد مشاريع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي، بما من شأنه توضيح الرؤية والمساعدة على تخطّي الصعوبات الظرفية والهيكلية وتحقيق التوازنات العامة للمالية العمومية ومزيد التحكم في المديونية وتجاوز العراقيل التي تكبّل النمو وتعطّل الاستثمار.

وأوضح أنّ اللجان القارة اعتمدت منهجية تقوم على الاستعداد الجيّد من خلال عقد جلسات تمهيدية للتركيز على المواضيع والمسائل ذات الصلة بمجالات اختصاصها، بما يثري النقاش خلال جلسات الاستماع الموحّدة التي ستُشفع بتقرير تأليفي يتضمّن الملاحظات والتوصيات التي يمكن التوصّل إليها، بما يمثّل تدعيما قويا لحسن التنفيذ وللمتابعة والتقييم في المستقبل.

كما أبرز أنّ تونس تواجه واقعا مثقلا بالتحديات الجسيمة والاستحقاقات الكبيرة، في وقت تتوفّر فيه القدرات والمقدّرات الكفيلة بتوفير الكرامة للمواطنين، معتبرا أنّ الانتظارات عديدة وفي مقدّمتها تحسين الدخل وظروف العيش، وإرساء تمكين اقتصادي حقيقي لمختلف الشرائح والفئات، وتوفير فرص عمل لائق تقطع مع البطالة والهشاشة. وشدّد في هذا السياق على أنّ التنمية الشاملة تفرض خارطة طريق تشمل كل القطاعات، وأنّ نجاح المخطّط يمرّ حتما عبر تحقيق طفرة في مختلف القطاعات الحيوية.

وجدّد التأكيد على البعد الاجتماعي للسياسات والبرامج التي تتبنّاها الدولة، داعيا إلى نقاش مستفيض حول القطاعات ذات الصلة بما يرسّخ هذا البعد كخيار استراتيجي ثابت للدولة، ومبرزا أنّ مشروع المخطّط تضمّن أهدافا طموحة تتعلّق أساسا بجعل المواطن محورا لمختلف السياسات المعتمدة، إلى جانب تعميم التغطية الاجتماعية وتطوير الخدمات الصحية وإصلاح المنظومة التربوية وربط التكوين بالاحتياجات المستجدّة لسوق الشغل.

كما أشار إلى أنّ تونس تواجه معركة صمود على أصعدة مختلفة، من بينها أزمة شحّ المياه والتغيرات المناخية التي تهدّد الأمن المائي والغذائي، بما يفرض وضع أسس السيادة الطاقية وصياغة برنامج استشرافي للتحكّم في التوازنات المالية والتجارية الكبرى.

وفيما يتعلّق بالقطاعات الإنتاجية، اعتبر أنّ قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه يعدّ ركيزة محورية في معركة السيادة الغذائية، مذكّرا بأنّ المخطّط يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الحبوب وخاصة القمح الصلب، وتطوير تكنولوجيات الري الذكي والرقمنة، وتعزيز الاستثمار في تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة لمجابهة الجفاف وضمان قوت التونسيين.

كما أكّد أهمية قطاع الصناعة والفسفاط والطاقة، مبرزا الطموح إلى بلوغ ثورة صناعية ذات قيمة مضافة عالية، واستعادة وتسريع نسق إنتاج الفسفاط والمشتقات الكيميائية بما يساهم في استعادة التوازنات المالية وإنقاذ المؤسسات الوطنية، إلى جانب توجيه الاستثمارات نحو الطاقات البديلة والمتجددة للحدّ من العجز الطاقي والتقليص من تكلفة الإنتاج.

وفيما يتّصل بالاستثمار، ذكّر بما أكّد عليه النواب في عديد المناسبات من أهمية تطوير مناخ الأعمال، معتبرا أنّ هذا الملف يستوجب العناية والمتابعة اللازمتين، ومشدّدا على ضرورة رفع نسق تدفّق الاستثمارات تدريجيا، وتحفيز الاستثمار الخاص، ودعم الشركات الأهلية باعتبارها رافدا جديدا للتشغيل والاقتصاد التضامني، وتعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات الاقتصادية.

كما أبرز أنّ التحدّي الأكبر يكمن في نسف القيود الإدارية المعطّلة للمشاريع والمكبّلة لروح الابتكار، إلى جانب تطوير البنية التحتية والنقل، وتدعيم أسباب التنمية المجالية العادلة، وفك العزلة عن المناطق الداخلية، وتوجيه الاستثمارات العمومية نحو المناطق الأقل تنمية، واستكمال ربط الجهات بالطرقات السيارة والشبكات اللوجستية المتطورة.

وأشار كذلك إلى أنّ مختلف السياسات لن تكون ناجعة وفعّالة دون تحمّل الإدارة لمسؤوليتها على الوجه الأكمل، ودون رقمنة للخدمات وحوكمة وتبسيط للإجراءات، مؤكدا أهمية الدفع نحو الرقمنة الشاملة للمرافق العمومية، وحوكمة الصفقات العمومية، وإرساء منظومات المتابعة الرقمية والإنذار المبكر لضمان حسن تنفيذ المشاريع العمومية.

وفي ختام كلمته، أكّد السيد رئيس مجلس نواب الشعب أنّ نقطة البداية لنجاح مخطّط التنمية 2026-2030 تنطلق من أشغال النواب وما سيقدّمونه من أفكار وملاحظات وتوصيات خلال الأعمال التحضيرية وصولا إلى الجلسة العامة، مبرزا أنّ دور المجلس لن يقتصر على المصادقة، بل سيمتدّ إلى تأمين حسن تنفيذ المسار التنموي من خلال تفعيل دوره الرقابي، ومتابعة إنجاز البرامج والمشاريع التنموية، والتصدّي لكلّ تقصير أو محاولات لتبديد المقدّرات الوطنية. كما شدّد على ضرورة مواصلة التكامل المسؤول والوثيق بين مختلف أجهزة الدولة الرسمية تحت راية مصلحة تونس العليا، مبيّنا أنّ دور المجلس سيتواصل بعد المصادقة على المخطّط عبر صياغة الأطر والتشريعات الضرورية والمصاحبة له، بما يجعل من هذا المخطّط قاطرة حقيقية لتجاوز العراقيل والتصدّي للتحديات والعبور بالبلاد نحو الازدهار والنماء.

2- جلسة استماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول الوثيقة المتعلقة بـ "التوجهات العامة والأهداف التنموية" من مخطط التنمية 2026-2030

قدّم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط عرضا انقسم إلى أربعة أجزاء كما يلي:

الجزء الأول: الإطار العام، الأساس الدستوري والقانوني، المنهجية الجديدة، مسار إعداد المخطط، والثوابت الوطنية والرهانات الكبرى.

الجزء الثاني: التوجهات الاستراتيجية، التنمية الاجتماعية، التنمية المجالية، وتحديث الاقتصاد.

الجزء الثالث: الأمن الطاقي والمائي والغذائي، الإصلاحات المؤسساتية، ومحفظة المشاريع.

الجزء الرابع: الإطار الاقتصادي الكلي، السيناريو المعتمد، والخاتمة التركيبية التي تعكس فلسفة المخطط.

- **عرض السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول مشروع مخطط التنمية 2026-2030**

افتتح السيد وزير الاقتصاد والتخطيط عرضه بالتأكيد على أن مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030 يمثل محطة مفصلية في مسار التخطيط الوطني، باعتباره أول مخطط تنموي يتم إعداده في ظل الدستور الجديد وفي إطار البناء القاعدي الذي أرسى هياكل تمثيلية جديدة على المستويات المحلية والجهوية والإقليمية، بما يجعل من هذا المخطط تجسيدا عمليا للتوجهات

الدستورية الرامية إلى تكريس الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، وإرساء تنمية عادلة وشاملة، وضمان التوزيع المنصف للثروة بين مختلف الجهات والفئات، مع إسناد مكانة محورية للمواطن باعتباره منطلق العملية التنموية وغايتها.

وأوضح السيد الوزير أن مشروع المخطط لم ينطلق من مجرد تصور إداري أو قطاعي، وإنما تأسس على مرجعية دستورية وتشريعية متكاملة، تستمد أسسها من توطئة الدستور التي أكدت أن الديمقراطية الحقيقية لا تستقيم إلا إذا اقترنت بالديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، وبضمان حق المواطن في الاختيار الحر وفي التوزيع العادل للثروات الوطنية، كما استند إلى مقتضيات الفصل الخامس والسبعين من الدستور الذي نص على أن المصادقة على مخططات التنمية تتم بقانون، والفصل السابع والسبعين الذي أوكل إلى مخطط التنمية مهمة ضبط التوجهات التنموية للدولة، إضافة إلى الفصل الرابع والثمانين الذي أوجب عرض مشاريع مخططات التنمية الوطنية والجهوية والإقليمية على المجلس الوطني للجهات والأقاليم بما يضمن تحقيق التوازن بين مختلف الجهات والأقاليم.

وأضاف أن الإطار القانوني للمخطط تعزز بدخول القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم حيز النفاذ، والذي منح هذه المجالس اختصاصات فعلية في إعداد مشاريع مخططات التنمية والتداول بشأنها في إطار وحدة الدولة وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي العادل، كما ألزم مختلف السلط العمومية بمرافقة هذه المجالس وتوفير الوسائل الضرورية لإنجاح مهامها، وهو ما يمثل نقلة نوعية في فلسفة التخطيط الوطني، بعد أن أصبح إعداد البرامج التنموية ينطلق من القاعدة المحلية صعودا نحو المستوى الوطني، عوض الاقتصار على المقاربة المركزية التي طبعت التجارب السابقة.

كما بين السيد الوزير أن إعداد المخطط استند كذلك إلى جملة من النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة، من بينها المرسوم عدد 01 لسنة 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والاقاليم ، والأمر عدد 589 لسنة 2023 المتعلق بتحديد تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنظر لكل إقليم والأمر عدد 177 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها، ومنشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 10 حول إعداد مخطط التنمية 2026-2030 المؤرخ في 22 أفريل 2025، والذي مثل الوثيقة المرجعية التي انطلقت على أساسها مختلف مراحل إعداد المخطط.

وأكد السيد الوزير أن الوزارة اعتمدت في إعداد المخطط منهجية جديدة غير مسبوقة في تاريخ التخطيط الوطني، تقوم على اعتماد التخطيط التصاعدي باعتباره الآلية الكفيلة بترجمة انتظارات المواطنين إلى سياسات عمومية ومشاريع فعلية، وذلك عبر المرور من المستوى المحلي إلى المستوى الجهوي ثم الإقليمي وصولا إلى المستوى الوطني، مع الحرص على تحقيق الانسجام بين الرؤى المجالية والسياسات القطاعية، وضمان التكامل بين مختلف المتدخلين.

وأوضح أن هذه المنهجية لم تقتصر على تجميع مقترحات المشاريع، وإنما قامت على بناء منظومة متكاملة تشمل إعداد الأدلة المنهجية الموحدة، وإرساء آليات للتنسيق والمتابعة والتقييم، واعتماد جذاذات موحدة للمشاريع الاستثمارية، ووضع معايير دقيقة لترتيبها حسب الأولوية والجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن حسن توظيف الموارد العمومية وتحقيق أكبر مردودية للاستثمارات المبرمجة.

وأشار إلى أن الوزارة أحدثت لجانا أفقية تعنى بدراسة الرهانات الاستراتيجية الكبرى ذات الطابع البين قطاعي، بهدف ضمان تناسق السياسات العمومية وتكاملها، وعدم الاقتصار على معالجة الإشكاليات في إطار قطاعي ضيق، بما يسمح بإرساء رؤية شاملة للتنمية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمجالية والبيئية في آن واحد.

وفي إطار إعداد المخطط، أوضح السيد الوزير أن الوزارة حرصت على توفير الإحاطة الفنية والتكوين لفائدة مختلف المتدخلين، حيث تم تنظيم ثلاث ورشات تكوينية لفائدة أعضاء مجالس الأقاليم وممثلي الوزارات وهياكل التنمية الجهوية بالتعاون مع مركز التكوين ودعم اللامركزية، إضافة إلى ورشة وطنية لفائدة مرافقي المجالس المحلية شارك فيها مائة وخمسون إطارا يمثلون الإدارات الجهوية للتنمية والمصالح المركزية والمنسقين المحليين لمشاريع التنمية، فضلا عن تنظيم مائتين وتسع وسبعين ورشة تكوينية لفائدة أعضاء المجالس المحلية بإشراف المديرين الجهويين للتنمية والمنسقين المحليين، وأربع وعشرين ورشة تكوينية تحت إشراف المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية لفائدة أعضاء المجالس الجهوية ورؤساء المصالح الفنية الجهوية، وخمس ورشات على مستوى الأقاليم بحضور كافة أعضائها، إلى جانب أربعة اجتماعات تنسيقية دورية مع مختلف الوزارات وخمسة ملتقيات إقليمية بمشاركة الولاة وأعضاء مجالس الأقاليم وأعضاء

المجالس الجهوية ورؤساء المجالس المحلية وبحضور أعضاء المجلسين النيابيين، وذلك بهدف توحيد الرؤية والمنهجية وتوفير الإحاطة التقنية اللازمة لجميع المتدخلين في إعداد المخطط.

وأضاف أن مسار إعداد المخطط انطلق رسميا إثر صدور منشور السيدة رئيسة الحكومة، وتم تدشينه بعقد خمس ملتقيات إقليمية كبرى بكل من سبيطلة وصفاقس وقبلي وبن عروس وطبرقة، بحضور الولاة وأعضاء مجالس الأقاليم والمجالس الجهوية ورؤساء المجالس المحلية وأعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم وممثلي مختلف الهياكل العمومية، وذلك قصد ضبط الرؤية المشتركة حول منهجية إعداد المخطط وإرساء انطلاقة موحدة في جميع الأقاليم.

كما تم تنظيم سلسلة من الأيام الدراسية وورشات العمل المتخصصة تناولت جملة من القضايا الاستراتيجية، من بينها الشح المائي، والتغيرات المناخية، والجفاف، والرواق الاقتصادي، والتحول الرقمي، وسلاسل القيمة، والتنمية الجهوية، ومؤشرات التنمية، ونتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، إلى جانب دراسة البرامج الخصوصية للتنمية والاستراتيجيات الوطنية القطاعية، بما مكن من توفير قاعدة معرفية دقيقة انطلقت منها مختلف المقترحات التنموية.

وبيّن السيد الوزير أن المرحلة الأولى من إعداد المخطط، الممتدة من 22 أفريل إلى 22 أوت 2025، أسفرت عن إعداد 279 مشروعا لمخططات التنمية المحلية، و24 مشروعا لمخططات التنمية الجهوية، و5 مشاريع لمخططات التنمية الإقليمية، و25 تقريرا للسياسات العمومية، و6 تقارير للسياسات الأفقية، مع إدراج جزء من مقترحات المشاريع المحلية ضمن قانون المالية لسنة 2026، بما يؤكد الحرص على عدم انتظار المصادقة النهائية على المخطط للشروع في إنجاز المشاريع ذات الأولوية.

وأوضح أن المرحلة الثانية تمثلت في التأليف بين مختلف المقترحات الواردة من الجهات والسياسات القطاعية، حيث قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بدراسة المخططات المجالية وإثرائها بالمعطيات الإحصائية، وتقييم مدى انسجامها مع الرهانات الوطنية، وإعداد ملخصات موحدة لها، فضلا عن تصنيف الإصلاحات المقترحة حسب القطاعات وإحالتها إلى الوزارات المختصة لإبداء الرأي، كما تم إخضاع المشاريع المقترحة إلى دراسة فنية ومالية دقيقة قصد تحديد مدى جاهزيتها وقابليتها للإنجاز، قبل المرور إلى مرحلة التأليف النهائي التي جمعت بين مختلف الوزارات لضبط الصيغة النهائية للمخطط.

وأكد السيد الوزير أن هذا المسار لم يكن معزولا عن المتابعة المباشرة للسيد رئيس الجمهورية، الذي واكب مختلف مراحل إعداد المخطط من خلال سلسلة من جلسات العمل الوزارية المنعقدة خلال سنتي 2025 و2026، بما يعكس الأهمية الاستراتيجية التي توليها الدولة لهذا المشروع باعتباره خارطة الطريق التنموية للسنوات الخمس القادمة.

وانتقل السيد الوزير إثر ذلك إلى استعراض الثوابت الوطنية التي انبنى عليها المخطط، مبينا أنها تتمثل أساسا في إرساء نموذج تنموي يعكس الخيارات الوطنية ويكرس السيادة الاقتصادية، وتعزيز التعويل على الذات مع الانفتاح المدروس على الشراكات الخارجية، والمحافظة على الدور الاجتماعي للدولة، وتحسين ظروف العيش وجودة الخدمات العمومية، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وإرساء تنمية عادلة وشاملة تضمن تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين والجهات، مع التأكيد على أن تحقيق السيادة الوطنية يمر بالضرورة عبر تنويع مصادر الطاقة والمياه والأسواق والشركاء الاقتصاديين، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام التحولات الدولية والمتغيرات الجيوسياسية.

وفي معرض بيانه للفلسفة العامة التي يقوم عليها مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030، أبرز وزير الاقتصاد والتخطيط أن مختلف المقترحات الواردة من المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم أفرزت جملة من الانتظارات المتواترة التي عكست بصورة واضحة أولويات المواطنين بمختلف الجهات، حيث تمحورت أساسا حول تحسين الخدمات والمرافق الإدارية، والتسريع في نسق إنجاز المشاريع العمومية، والحد من التعقيدات العقارية، وتحسين البنية الأساسية من طرقات ومسالك وشبكات، والارتقاء بالخدمات الصحية والتربوية، ومقاومة البطالة، وتحسين الدخل والقدرة الشرائية، ودعم الاستثمار، والتقليص من الاقتصاد غير المنظم، وتوفير الموارد المائية، وحماية البيئة، والتصدي للتلوث والتصحر، فضلا عن تثمين الخصوصيات الاقتصادية والموارد الطبيعية لكل جهة.

واعتبر السيد الوزير أن هذه الأولويات شكلت المنطلق الحقيقي لصياغة الرهانات الوطنية التي انبنى عليها المخطط، باعتبارها تعكس حاجيات فعلية صادرة عن الجهات وليست مجرد اختيارات مركزية.

وأوضح أن الرهان الأول يتمثل في تكريس التنمية الشاملة والعادلة، وذلك من خلال ضمان نفاذ جميع المواطنين إلى الخدمات الأساسية وتحسين ظروف العيش، مع إعطاء الأولوية للفئات الهشة والجهات الأقل حظا، ودعم الاستثمارات العمومية في المرافق الأساسية، والترفيع في الاعتمادات المخصصة للبرامج الخصوصية للتنمية، ولاسيما البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة، بما يساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحقيق العدالة في توزيع ثمار النمو.

أما الرهان الثاني فيتمثل في تطوير هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على خلق الثروة، عبر تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع المبادرة الخاصة، واستقطاب الاستثمار المنتج، وتطوير البنية الأساسية اللوجستية، وتحسين الخدمات المينائية والمطارية والسكك الحديدية، وتبسيط الإجراءات، ورقمنة الإدارة الاقتصادية، بما يسمح برفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وخلق مواطن شغل ذات قيمة مضافة.

وبيّن الوزير أن الرهان الثالث يتعلق بتعزيز صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة مختلف الصدمات والأزمات، وذلك من خلال تطوير القدرات الإنتاجية والمؤسساتية، واستكمال الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتدعيم قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحولات العالمية والمتغيرات الجيوسياسية والمناخية.

أما الرهان الرابع فيتمثل في تأمين ديمومة الموارد الطبيعية، عبر اعتماد أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، وترشيد استغلال المياه والطاقة، والمحافظة على الثروات الطبيعية، وتطوير الاقتصاد الأخضر والدائري، وتعزيز قدرة البلاد على مواجهة آثار التغيرات المناخية.

وانتقل السيد الوزير إثر ذلك إلى استعراض التوجهات الاستراتيجية الكبرى التي تم اعتمادها في صياغة المخطط، مبينا أنها ترجمت إلى أهداف كمية دقيقة وقابلة للقياس، من شأنها أن تمكن من متابعة تنفيذ المخطط وتقييم مدى تحقيق نتائجه.

وأوضح في هذا الإطار أن المخطط يستهدف التقليص من نسبة الفقر إلى أقل من 15% مع موفى سنة 2030، بعد أن بلغت 16,6% سنة 2021، كما يرمي إلى الارتقاء بمؤشر التنمية البشرية إلى مستوى البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، أي بما يفوق 0,8 نقطة، مقابل 0,746% المسجل

سنة 2025، فضلا عن الترفيع في المعدل الوطني لمؤشر التنمية الجهوية إلى 0,6 نقطة، مع تقليص الفارق بين أعلى وأدنى الولايات إلى حدود 0,1 نقطة بعد أن بلغ حوالي 0,2 نقطة سنة 2024.

وأضاف أن المخطط يستهدف كذلك تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4,2% بالأسعار القارة خلال الفترة 2026-2030، والرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي إلى 35%، مع التقليص من استهلاك الطاقة الأولية بنسبة 30%، وتحسين استغلال المياه المعالجة، فضلا عن إرساء منظومة إدارية أكثر نجاعة ومرونة قادرة على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم خدمات عمومية ذات جودة.

وأكد الوزير أن بلوغ هذه الأهداف يقتضي اعتماد 5 محاور استراتيجية مترابطة، يأتي في مقدمتها ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة باعتبار أن الاستثمار في الإنسان يمثل أساس التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، أوضح أن المخطط أولى قطاع التربية والتعليم أهمية خاصة، من خلال اعتماد برنامج إصلاحي متكامل يهدف إلى الرفع من جودة التعليم والحد من الفشل والانقطاع المدرسي، حيث يستهدف التقليص التدريجي من نسب الانقطاع المدرسي إلى حدود 0,6% في المرحلة الابتدائية، و5,8 % في المرحلة الإعدادية، و7,6% في المرحلة الثانوية بحلول سنة 2030، مع تعميم تجربة مدرسة الفرصة الثانية بالمناطق التي تشهد أعلى نسب الانقطاع المدرسي، وتقليص عدد المدارس ذات الأقسام المشتركة من 454 مؤسسة سنة 2025 إلى 100 مؤسسة فقط مع موفى المخطط.

وأضاف أن الوزارة تعتزم تعميم التغطية الرقمية للمؤسسات التربوية لتبلغ 100%، وتفعيل المجلس الأعلى للتربية، وتوسيع التوجيه نحو الشعب العلمية والتكنولوجية، وتسريع التحول الرقمي بالمؤسسات التعليمية، فضلا عن إنجاز 160 مؤسسة تربوية جديدة، في ظل توقع ارتفاع عدد تلاميذ المرحلتين الإعدادية والثانوية إلى حوالي 1189 ألف تلميذ سنة 2030.

وفي مجال التكوين المهني والتعليم العالي، أكد الوزير أن المخطط يستهدف مضاعفة عدد المنتفعين بالتكوين في النظام الوطني المقيس ليبلغ حوالي 135 ألف متكون سنة 2030 مقابل 74 ألف سنة 2025، مع إحداث 13 مركزا جديدا للتكوين المهني موزعة على مختلف الجهات، وإرساء علامة "المؤسسة المكونة"، وربط التكوين بحاجيات الاقتصاد الوطني وسوق الشغل.

كما يهدف المخطط إلى تطوير منظومة التعليم العالي عبر مضاعفة عدد البرامج الجامعية المعتمدة، والرفع من نسبة مؤسسات التعليم العالي المتحصلة على شهادات الجودة من 28,4 % إلى 52 %، إلى جانب إدراج اختصاصات جديدة في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي والبيئة، وإعداد خارطة وطنية للمهن المستقبلية قصد ملاءمة التكوين مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية .

أما في قطاع الصحة، فقد أبرز الوزير أن المخطط يرمي إلى تحسين جودة الخدمات الصحية وتقريبها من المواطن، وذلك من خلال تعميم الطب عن بعد، ورقمنة مسالك توزيع الأدوية، وإرساء نظام معلوماتي موحد في إطار برنامج "الصحة الواحدة"، وتأهيل المؤسسات الصحية، واستكمال إنجاز 11 مستشفى جديدا موزعة على عدد من الولايات، مع توفير قاعات للقسطرة وأجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي بكل ولاية، وتعميم مراكز علاج الإدمان على مستوى الأقاليم الخمسة.

وفي المجال الثقافي، أوضح الوزير أن المخطط يهدف إلى جعل الثقافة رافعة للتنمية البشرية، عبر الترفيع في عدد المعارض والتظاهرات الخاصة بالكتاب بنسبة تناهز 50%، وتعزيز أسطول المكتبات العمومية المتنقلة، ورقمنة كامل الرصيد الفني الوطني، وإحداث 20 مسارا سياحيا ثقافيا جديدا، وتطوير المكتبة الافتراضية، وإدماج التربية الثقافية والفنية والرقمية ضمن مختلف المناهج التعليمية، إلى جانب دعم البرامج الثقافية الموجهة إلى المناطق الداخلية والأحياء ذات الأولوية.

وفي مجال التشغيل والإدماج الاقتصادي، أكد الوزير أن المخطط يرمي إلى تطوير برامج التأهيل والإدماج المهني لفائدة الباحثين عن شغل، عبر الترفيع في عدد المنتفعين بهذه البرامج من حوالي 129 ألف سنة 2026 إلى أكثر من 177 ألف سنة 2030، والرفع في عدد المشاريع المنتفعة بآليات المرافقة إلى نحو 7 آلاف مشروع، مع إحداث منظومة "المبادر الأجير" التي تمكّن العامل من ممارسة نشاط خاص مع الاحتفاظ بصفته كأجير، وإحداث منصة رقمية للربط بين حاجيات المؤسسات وبرامج التكوين، فضلا عن إعداد قانون خاص بالتوظيف بالخارج، وتطوير آليات إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق الشغل.

كما أبرز الوزير أن المخطط يمنح الشركات الأهلية مكانة هامة ضمن المنظومة الاقتصادية، حيث يستهدف مضاعفة عددها ليبلغ حوالي 800 شركة سنة 2030، مع تبسيط إجراءات إحداثها أدلة خاصة بمرافقتها ومساندتها.

وفي إطار تدعيم منظومة الحماية الاجتماعية، أوضح الوزير أن المخطط يتجه نحو تعميم المعرف الاجتماعي الموحد، ومضاعفة عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي ليبلغ نحو 653 ألف منتفع، والرفع من عدد المستفيدين ببطاقات العلاج المجاني، فضلا عن إرساء إطار قانوني للعمل عن بعد واقتصاد المنصات الرقمية، وإحداث منظومة معلوماتية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ومركز وطني لإدماج الأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحد.

كما تطرق الوزير إلى السياسات الموجهة للأسرة والمرأة، مبينا أن المخطط يهدف إلى مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لتعزيز التماسك الأسري، وتطوير برامج ريادة الأعمال النسائية، وخاصة لفائدة النساء بالوسط الريفي، والرفع من نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة إلى 52%، إلى جانب اعتماد نظام جديد للتوفيق الأسري والنفقة وجرايات الطلاق، وإصدار تشريعات تكفل حماية كبار السن وضمان إدماجهم الاجتماعي في ضوء التحولات الديمغرافية التي ستشهدها البلاد خلال السنوات القادمة.

وفي سياق استعراضه للمحور الأول المتعلق بالتنمية الاجتماعية، أكد وزير الاقتصاد والتخطيط أن الاستثمار في الشباب يمثل أحد الخيارات الاستراتيجية للدولة، باعتبارهم القوة المحركة للتنمية وأحد أهم روافع التجديد الاقتصادي والاجتماعي. وبين أن المخطط يهدف إلى إرساء مقاربة جديدة للسياسات الشبابية تقوم على الانتقال من منطق الرعاية إلى منطق التمكين، وذلك من خلال تعزيز مشاركة الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع مجالات المبادرة والابتكار، وإرساء منظومة متكاملة للإحاطة بالمبادرات الشبابية، فضلا عن تطوير المؤسسات الشبابية والرياضية لتتحول إلى فضاءات للإبداع والتكوين وصقل المهارات.

وأوضح أن المخطط يتضمن جملة من البرامج الرامية إلى تأهيل دور الشباب والمركبات الرياضية والثقافية، وإحداث فضاءات جديدة للأنشطة الرقمية والإبداعية، وتعزيز برامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لفائدة الشباب، ودعم المؤسسات الناشئة والمبادرات المجددة، وربط التكوين وريادة الأعمال بمنظومات الإنتاج المحلية، بما يضمن إدماجا اقتصاديا فعليا للشباب، خاصة في الجهات الداخلية.

كما أبرز الوزير أن الدولة تعتزم مواصلة تنفيذ برامج السكن الاجتماعي وتحسين ظروف العيش، من خلال تكثيف برامج تهذيب الأحياء الشعبية، وتوفير المقاسم الاجتماعية، ودعم السكن لفائدة

الفئات محدودة الدخل، وتأهيل التجمعات السكنية، بما يضمن الحق في السكن اللائق ويحد من مظاهر التفاوت المجالي والاجتماعي.

وانتقل إثر ذلك إلى عرض المحور الثاني للمخطط والمتعلق بتحقيق تنمية مجالية مندمجة ومتوازنة، معتبرا أن هذا المحور يجسد أحد أهم التحولات التي جاء بها المخطط الجديد، حيث لم تعد التنمية تنطلق من المركز نحو الجهات، وإنما أصبحت الجهات نفسها هي التي تحدد أولوياتها التنموية في إطار رؤية وطنية موحدة، وهو ما من شأنه أن يحقق التوازن بين مختلف الأقاليم ويعزز وحدة الدولة وتماسكها.

وأوضح الوزير أن المقاربة المجالية الجديدة تقوم على تثمين الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل إقليم، وتحويلها إلى عناصر قوة قادرة على خلق الثروة ومواطن الشغل، وذلك من خلال استغلال المزايا التفاضلية لكل جهة، وربطها بمختلف السياسات القطاعية والاستثمارات العمومية.

وأشار إلى أن المخطط اعتمد لأول مرة تقسيم البلاد إلى 5 أقاليم تنموية، باعتبارها فضاءات اقتصادية متكاملة، بما يسمح بتطوير التعاون بين الولايات المتجاورة، وإنجاز المشاريع ذات البعد الإقليمي، وإرساء أقطاب تنموية قادرة على تحقيق الاندماج الاقتصادي وتعزيز التنافسية.

وأكد السيد الوزير أن المخطط يستهدف التقليص التدريجي من التفاوت التنموي بين الجهات، عبر اعتماد مؤشرات موضوعية لتوزيع الاستثمارات العمومية، وربط الاعتمادات بحاجيات التنمية ومؤشرات الحرمان، مع إيلاء الأولوية للمناطق الداخلية والحدودية والمناطق التي تعاني من ضعف البنية الأساسية، بما يضمن تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

وأضاف أن المقاربة المجالية الجديدة ترتكز كذلك على تعزيز اللامركزية الاقتصادية، ودعم صلاحيات المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم، حتى تصبح شريكا فعليا في تحديد المشاريع ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها، في إطار من التكامل مع مختلف الهياكل المركزية.

وفي هذا الإطار، استعرض السيد الوزير أهم مكونات البنية الأساسية التي يتضمنها المخطط، مبينا أن تطوير البنية التحتية يمثل شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز جاذبية الجهات، وربطها بمحيطها الوطني والإقليمي والدولي.

وأوضح أن المخطط يولي أهمية خاصة لتطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات الوطنية والجهوية، واستكمال المشاريع المعطلة، وتأهيل المسالك الريفية، بما ييسر تنقل الأشخاص والبضائع، ويعزز اندماج الأسواق الداخلية، ويرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

كما يشمل المخطط تطوير منظومة النقل الحديدي، من خلال تحديث الشبكة الحالية، وتحسين خدمات نقل المسافرين والبضائع، وربط المناطق الصناعية والموانئ الكبرى بالشبكة الحديدية، بما يحد من كلفة النقل، ويرفع من نجاعة المنظومة اللوجستية.

وأضاف أن المخطط يتضمن برامج لتطوير الموانئ التجارية، ورفع طاقة استيعابها، وتحسين الخدمات اللوجستية والرقمية بها، بما يمكن من تعزيز موقع تونس كمحور للتبادل التجاري في الفضاء المتوسطي والإفريقي، إلى جانب تطوير المطارات وتحسين خدمات النقل الجوي وربط مختلف الجهات بالشبكات الوطنية والدولية.

وأكد السيد الوزير أن البنية الأساسية الرقمية تمثل بدورها أحد مرتكزات التنمية الحديثة، ولذلك يتضمن المخطط برامج لتعميم التغطية بشبكات الاتصال ذات التدفق العالي، وتوسيع خدمات الألياف البصرية، وتعزيز الأمن السيبراني، واستكمال رقمنة الخدمات الإدارية، بما يساهم في تحسين مناخ الاستثمار وتقليص آجال إنجاز المعاملات.

وفي سياق متصل، أبرز السيد الوزير أن التنمية المجالية لا تقتصر على إنجاز المشاريع، وإنما تشمل أيضا إصلاح منظومة التخطيط الترابي، ومراجعة وثائق التهيئة العمرانية، وإعداد مخططات عمرانية جديدة تستجيب للتحولات الديمغرافية والاقتصادية، مع المحافظة على الأراضي الفلاحية والموارد الطبيعية، والحد من التوسع العمراني العشوائي.

كما بين أن المخطط يولي عناية خاصة بالمدن المتوسطة والصغرى، باعتبارها محركات أساسية للتنمية الجهوية، وذلك من خلال تحسين الخدمات الحضرية، وتطوير شبكات التطهير والتنوير العمومي، وإحداث مناطق صناعية وحرفية جديدة، وتأهيل الأسواق البلدية، وتحسين الفضاءات العامة، بما يرفع من جودة الحياة ويعزز جاذبية هذه المدن للاستثمار والإقامة.

وأشار السيد الوزير إلى أن الوزارة اعتمدت في بلورة المشاريع المجالية على نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، وعلى مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن

توجيه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر احتياجا، وإرساء تخطيط مبني على المعطيات والإحصائيات الدقيقة، بعيدا عن التقديرات الظرفية.

وفي معرض حديثه عن المشاريع الاستثمارية، أوضح السيد الوزير أن مختلف المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم اقترحت أكثر من 40 ألف مشروع تنموي، وهو ما يعكس حجم تطلعات المواطنين إلى تحسين ظروف العيش والنهوض بالبنية الأساسية والخدمات العمومية.

وبيّن أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تولت، بالتنسيق مع مختلف الوزارات والهياكل العمومية، القيام بعملية فرز وتدقيق وتأليف لهذه المشاريع، بالاستناد إلى معايير علمية وموضوعية، تراعي الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، ومدى جاهزية المشروع، وانسجامه مع التوجهات الوطنية، وإمكانيات التمويل، وآثاره على التنمية الجهوية.

وقد أسفرت هذه العملية عن إعداد محفظة وطنية تضم حوالي واحد وعشرين ألفا ومائة مشروع، باستثمارات جملية تناهز 101 مليار دينار، مع تحقيق نسبة استجابة لمطالب الجهات في حدود 70 %، وهو ما اعتبره الوزير مؤشرا على حرص الدولة على التوفيق بين الإمكانيات المالية المتاحة وحجم الحاجيات التنموية المعبر عنها على المستوى المحلي والجهوي.

وأوضح أن هذه المشاريع تتوزع بين مشاريع ذات صبغة محلية، ومشاريع جهوية، ومشاريع ذات بعد إقليمي أو وطني، بما يضمن التكامل بين مختلف مستويات التخطيط، ويحقق الانسجام بين البرامج القطاعية والمخططات المجالية، مع اعتماد آليات دورية لمتابعة التنفيذ وتقييم نسب الإنجاز، وتحيين الأولويات كلما اقتضت الضرورة ذلك.

وأكد السيد الوزير في ختام هذا الجزء من عرضه أن نجاح هذا المخطط لا يقاس فقط بحجم الاعتمادات المرصودة أو بعدد المشاريع المبرمجة، وإنما بمدى القدرة على إنجازها في الآجال المحددة، وتحقيق أثرها الاقتصادي والاجتماعي على حياة المواطنين، وهو ما يقتضي تطوير منظومة الحوكمة، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، واعتماد مؤشرات موضوعية لقياس الأداء، بما يضمن الانتقال من مرحلة إعداد المخططات إلى مرحلة التنفيذ الفعلي وتحقيق النتائج المرجوة.

وفي انتقاله إلى استعراض الإطار الاقتصادي الذي انبنى عليه مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030، أكد وزير الاقتصاد والتخطيط أن إعداد هذا المخطط تم في سياق دولي وإقليمي يتسم بارتفاع درجات عدم اليقين، نتيجة تواصل تداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، وتنامي

التوترات الجيوسياسية، واضطراب سلاسل التزويد العالمية، واستمرار الضغوط التضخمية، فضلا عن تفاقم آثار التغيرات المناخية وما أفرزته من تحديات متزايدة على الأمن الغذائي والمائي والطاقي. وبين أن هذه التحولات فرضت على تونس اعتماد مقاربة تنموية أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات، بما يعزز صمود الاقتصاد الوطني ويحافظ على توازناته الأساسية.

وأوضح السيد الوزير أن السيناريو المعتمد في إعداد المخطط لم يقم على فرضيات متفائلة أو تقديرات نظرية، وإنما استند إلى تحليل موضوعي لمختلف المؤشرات الاقتصادية الوطنية والدولية، وإلى تقييم واقعي للإمكانات المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات المزمع تنفيذها خلال الفترة المقبلة، وتطور الاستثمار والإنتاجية، وتحسن مردودية القطاعات الاقتصادية، بما يسمح بتحقيق معدل نمو اقتصادي يناهز 4,2 % خلال الفترة 2026-2030، في إطار توازن بين متطلبات النمو والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي.

وأكد أن تحقيق هذا الهدف يقتضي الرفع التدريجي من حجم الاستثمار، وخاصة الاستثمار الخاص، مع تعزيز الاستثمار العمومي في البنية الأساسية والمرافق الجماعية والمشاريع ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية، بما يجعل الاستثمار أحد المحركات الأساسية للنمو وخلق الثروة ومواطن الشغل.

وأضاف أن تمويل المخطط سيستند إلى تعبئة مختلف الموارد الوطنية، مع مواصلة تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحسين مردودية المؤسسات العمومية، وتعزيز مساهمة الجماعات المحلية، واستقطاب التمويلات الخارجية التي تنسجم مع الأولويات الوطنية، في إطار المحافظة على السيادة الوطنية وحسن التصرف في المديونية، مع الحرص على تنويع مصادر التمويل وعدم الارتهان لمصدر وحيد.

وانتقل السيد الوزير إثر ذلك إلى المحور المتعلق بالأمن الطاقي، معتبرا أن تحقيق الاستقلال الطاقي يمثل أحد أهم الرهانات الوطنية خلال السنوات القادمة، في ظل الارتفاع المتواصل لفاتورة الطاقة وتنامي انعكاساتها على المالية العمومية والميزان التجاري.

وأوضح أن المخطط يتضمن برنامجا شاملا لتطوير إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، بما يمكن من بلوغ نسبة مساهمة تناهز 35 % من المزيج الطاقي الوطني في أفق سنة 2030، إلى جانب تطوير مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتشجيع الإنتاج الذاتي، وتحسين

النجاعة الطاقية بمختلف القطاعات الاقتصادية، والحد من استهلاك الطاقة الأولية بنسبة تقدر بحوالي 30% مقارنة بالسيناريو المرجعي.

وأضاف أن المخطط يهدف كذلك إلى تطوير البنية الأساسية لنقل الطاقة، وتحديث الشبكات الكهربائية، وتعزيز الربط الكهربائي مع الدول المجاورة، بما يسمح برفع أمن التزود بالطاقة وتحسين مردودية المنظومة الوطنية.

وفيما يتعلق بالأمن المائي، أكد السيد الوزير أن المخطط أولى هذا الملف أهمية استراتيجية بالنظر إلى ما تشهده البلاد من شح متزايد في الموارد المائية وتواتر سنوات الجفاف، حيث يتضمن برامج متكاملة لتعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، وتطوير محطات تحلية مياه البحر، واستغلال المياه المعالجة، والحد من ضياع المياه داخل شبكات التوزيع، إلى جانب تحديث أنظمة الري، وترشيد الاستهلاك في مختلف القطاعات، بما يضمن استدامة الموارد المائية للأجيال القادمة.

كما أبرز أن المخطط يضع الأمن الغذائي ضمن أولوياته الوطنية، من خلال دعم الإنتاج الفلاحي، وتحسين إنتاجية مختلف الشعب الزراعية والحيوانية، وتطوير منظومات الخزن والتبريد والتحويل، وتعزيز البحث العلمي الزراعي، وحماية الأراضي الفلاحية، وتطوير سلاسل القيمة، والرفع من نسب الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى عدد من المواد الأساسية، بما يعزز السيادة الغذائية ويحد من التبعية للأسواق الخارجية.

وأشار السيد الوزير إلى أن البعد البيئي يحتل مكانة محورية ضمن المخطط، حيث تم إدماج مبادئ التنمية المستدامة في مختلف السياسات العمومية، مع اعتماد برامج للتأقلم مع التغيرات المناخية، ومقاومة التصحر، والحد من التلوث، والمحافظة على التنوع البيولوجي، والتوسع في الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، وتشجيع الاستثمار في الأنشطة الصديقة للبيئة، بما يضمن التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والمحافظة على الموارد الطبيعية.

وفي محور تحديث الإدارة والحوكمة، أوضح السيد الوزير أن المخطط يرمي إلى إرساء إدارة عمومية أكثر نجاعة وشفافية، تقوم على تبسيط الإجراءات، ورقمنة الخدمات، وتعزيز قابلية النفاذ إليها، وتقليص آجال إسداء الخدمات للمواطنين والمؤسسات، بما يسهم في تحسين مناخ الأعمال والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن الإصلاح الإداري يشمل كذلك مراجعة طرق التصرف في الموارد البشرية، وتطوير منظومة التكوين المستمر، واعتماد آليات حديثة لتقييم الأداء، وتعزيز التنسيق بين مختلف الهياكل العمومية، بما يرسخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وربط المسؤولية بالمساءلة.

كما أكد أن المخطط يولي أهمية خاصة لإصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية، من خلال تحسين حوكمتها، والرفع من مردوديتها الاقتصادية، وإعادة هيكلة المؤسسات التي تستوجب أوضاعها ذلك، مع المحافظة على دورها في تقديم الخدمات الأساسية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، أبرز الوزير أن تنفيذ المخطط سيستند إلى منظومة متكاملة للمتابعة والتقييم، تعتمد مؤشرات كمية ونوعية لقياس نسب الإنجاز والأثر الاقتصادي والاجتماعي، مع إعداد تقارير دورية تمكن من تقييم مدى التقدم في تنفيذ المشاريع والإصلاحات، وإدخال التعديلات الضرورية كلما اقتضت الظروف ذلك، بما يضمن نجاعة التصرف في الموارد العمومية وتحقيق الأهداف المرسومة.

وأكد أن نجاح مخطط التنمية لا يرتبط فقط بحجم الاعتمادات أو بعدد المشاريع المدرجة، وإنما بقدرة مختلف مؤسسات الدولة، المركزية والجهوية والمحلية، على العمل في إطار من التكامل والانسجام، مع مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما يحول المخطط إلى أداة فعلية للتنمية وليس مجرد وثيقة مرجعية.

وأفاد أنّ العدد الجملي للمشاريع المقترحة من المجالس المنتخبة يبلغ 40748 مشروعا منها:

- 34715 مشروعا مقترحة من المجالس المحلية (85%)
- 5375 مشروعا مقترحة من المجالس الجهوية (13%)
- 658 مشروعا مقترحة من مجالس الأقاليم (2%)

توزيع المشاريع حسب الأقاليم

الجهة المقترحة	الإقليم الأول	الإقليم الثاني	الإقليم الثالث	الإقليم الرابع	الإقليم الخامس
عدد المشاريع	7 048	7 304	13 790	8 031	4 575

التوزيع حسب النضج

	عدد المشاريع	الاستثمارات (م د)
مشاريع متواصلة	6467	38 023
مشاريع جديدة	14624	63 812
المجموع	**21100**	**101 835**

التوزيع المجالي

التوزيع المجالي	عدد المشاريع	الاستثمارات (م د)
محلي	14858	14 538
جهوي	3500	18 717
إقليمي	421	8 784
وطني	2321	59 935
المجموع	**21100**	**101 835**

التوزيع حسب مصادر التمويل

مصادر التمويل	عدد المشاريع	الاستثمارات (م د)
ميزانية الدولة	19279	61 847
المؤسسات العمومية	1719	31 990
الشراكة	74	7 998
المجموع	**21100**	**101 835**

عدد المشاريع	21 100
منها مقترحات المجالس	10 067
متواصل	*1 564*
جديد	*8 503*
منها مقترحات الوزارات	11 033
متواصل	*4 911*
جديد	*6 121*
محفظة مشاريع تدرج ضمن برامج خصوصية (مشاريع جديدة)	9 000
برنامج التنمية الجهوية	5 630
برنامج التنمية المندمجة	3 370
نسبة الاستجابة لطلبات الجهات	%70

التوزيع حسب القطاعات

	عدد المشاريع	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	7930	44 513
التجهيزات الجماعية	11311	27 963
الصناعة والصناعات غير المعملية	303	17 775
الفلاحة والصيد البحري	1556	11 584
المجموع	**21100**	**101 835**

وفي ختام عرضه، شدد وزير الاقتصاد والتخطيط على أن مشروع مخطط التنمية 2026-2030 يمثل رؤية وطنية متكاملة ترمي إلى بناء اقتصاد أكثر تنافسية وإنتاجية، وتحقيق تنمية أكثر عدالة وتوازنا بين الجهات، وترسيخ مقومات الدولة الاجتماعية، وتعزيز السيادة الوطنية في أبعادها الاقتصادية والغذائية والطاقية والمائية، وتثمين الرأسمال البشري باعتباره المحرك الأساسي للتنمية، مع إرساء حوكمة حديثة تقوم على التخطيط العلمي والمتابعة والتقييم والنجاعة في إنجاز المشاريع.

وأكد أن هذا المخطط يجسد انتقال الدولة إلى مرحلة جديدة في إدارة التنمية، تقوم على التخطيط التصاعدي المنطلق من الجهات، وعلى المشاركة الواسعة لمختلف الهياكل المنتخبة، وعلى التكامل بين السياسات القطاعية والبرامج المجالية، بما يضمن الاستجابة لتطلعات المواطنين، ويؤسس لمسار تنموي مستدام قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتحقيق النمو الشامل والعادل لفائدة مختلف الأجيال والجهات.

واختتم الوزير عرضه بالتأكيد على أن الحكومة تعتبر تنفيذ هذا المخطط مسؤولية وطنية مشتركة، تستوجب تضافر جهود جميع مؤسسات الدولة ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، حتى يتحول إلى برنامج عمل واقعي يترجم المبادئ الدستورية إلى إنجازات ملموسة تنعكس على حياة المواطنين، وتسهم في بناء اقتصاد وطني أكثر صلابة، ومجتمع أكثر توازنا، ودولة أكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة والسيادة الوطنية.

3- جلسة استماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول الوثيقة المتعلقة بـ "التنمية المجالية" من مخطط التنمية 2026-2030

تواصلت جلسات الاستماع بحضور السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وعدد هام من الإطارات العليا لمختلف الوزارات حيث تقدّم السيد الوزير عرضا حول التنمية المجالية في إطار التقسيم الإداري الجديد للدولة التونسية الذي انبنى على تقسيم ترابي إلى خمسة أقاليم بمقتضى الامر الرئاسي عدد 589 لسنة 2023 يضمّ كل إقليم مجموعة من الولايات.

- **مسار إعداد مخطط التنمية المجالية ومنهجية بلورته:**

أكد السيد وزير الاقتصاد والتخطيط أن الجزء المتعلق بالتنمية المجالية ضمن مخطط التنمية للفترة 2026-2030 يمثل ثمرة مسار وطني شامل اعتمد مقاربة جديدة في التخطيط التنموي، تقوم على إشراك مختلف المستويات الترابية في بلورة الخيارات التنموية، موضحا أن المنهجية المعتمدة في إعداد المخطط ارتكزت على منهج تصاعدي ينطلق من المستوى المحلي، ثم ينتقل إلى المستوى الجهوي، فالإقليمي، قبل أن يتوج بالمستوى الوطني، بما يضمن أن تكون الخيارات الوطنية انعكاساً للحاجيات الفعلية التي عبرت عنها المجالس المنتخبة بمختلف مستوياتها، وأن تتحول المقترحات المحلية إلى سياسات وبرامج وطنية متكاملة تراعي خصوصيات كل جهة وإقليم في إطار وحدة الدولة وتماسكها.

وأشار إلى أن هذا الخيار المنهجي لم يكن مجرد ترتيب إجراني لمراحل إعداد المخطط، وإنما جاء تجسيداً لرؤية جديدة في إدارة الشأن التنموي، تقوم على تعزيز المشاركة الفعلية للجهات في صياغة السياسات العمومية، وإرساء آليات مؤسساتية تضمن الانسجام بين مختلف البرامج القطاعية والسياسات الأفقية، بما يسمح بتحقيق التكامل بين الاستثمارات العمومية وتوجيهها وفق أولويات تنموية واضحة، وبجنب تشتت التدخلات وتداخل الاختصاصات بين مختلف المتدخلين.

وأشار السيد الوزير إلى أن الوزارة حرصت، في إطار تكريس مبادئ الشفافية وإتاحة المعلومة، على نشر مختلف الوثائق المرجعية الخاصة بمخطط التنمية 2026-2030 على الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتخطيط، بما يتيح للعموم ولجميع المتدخلين الاطلاع على الإطار القانوني المنظم لإعداد المخطط، والأدلة المنهجية المعتمدة، ونتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، فضلاً عن الدراسات الاستراتيجية الجهوية والإقليمية والقطاعية التي شكلت المرجعية العلمية والمنهجية لبناء مختلف محاور المخطط.

واعتبر أن اعتماد هذا المسار التشاركي الواسع، المدعوم بالتكوين والمرافقة الفنية والإسناد العلمي، يمثل نقلة نوعية في مجال التخطيط التنموي، إذ لم يعد إعداد المخططات يقتصر على الإدارة المركزية، وإنما أصبح ثمرة مساهمة مختلف الفاعلين على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي، بما يضمن بناء سياسات تنموية أكثر واقعية، وأكثر قدرة على الاستجابة للخصوصيات المجالية.

وأكثر انسجاماً مع متطلبات التنمية الشاملة والمتوازنة التي يستهدفها مخطط التنمية للفترة 2026-2030.

- **تشخيص الوضع التنموي المجالي: التحديات والإشكاليات**

بيّن والسيد زير الاقتصاد والتخطيط، أن عملية التشخيص العام للوضع التنموي بالمجالات الترابية، اعتمدت على مقاربة شاملة لم تقتصر على المؤشرات الاقتصادية، وإنما شملت مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسساتية، بما يتيح بناء رؤية تنموية متكاملة تراعي خصوصيات كل جهة وإقليم، وتستجيب للتحديات المشتركة التي تواجه مختلف المجالات الترابية.

أولاً: الإشكاليات الاجتماعية

أوضح السيد الوزير أن التشخيص الاجتماعي كشف عن استمرار عدد من الاختلالات الهيكلية التي ما تزال تؤثر في جودة الحياة وفي تكافؤ الفرص بين مختلف الجهات، رغم ما تحقق من مكاسب في عدد من المجالات. وفي هذا السياق، أشار إلى أن العديد من المعتمديات الأقل تنمية، ولاسيما بالمناطق الريفية، ما تزال تعاني هشاشة واضحة في ظروف العيش، وهو ما ينعكس على مستوى الخدمات الأساسية ومؤشرات التنمية البشرية، ويحد من قدرة هذه المناطق على استقطاب الاستثمار والمحافظة على مواردها البشرية.

وأضاف أن من أبرز التحديات المطروحة استمرار ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة، إلى جانب عدم ملاءمة منظومة التكوين مع تطلعات الشباب ومتطلبات سوق الشغل، الأمر الذي يسهم في اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم والاحتياجات الاقتصادية، ويؤثر سلباً في قابلية التشغيل وفي تنافسية الموارد البشرية.

كما بيّن الوزير أن المؤسسات التربوية وعدداً من المرافق العمومية ما تزال تعاني ضعفاً في الصيانة والتأهيل، بالتوازي مع وجود صعوبات في النفاذ إلى الخدمات الأساسية، سواء في قطاع الصحة أو التعليم أو النقل أو خدمات الاتصال والأنترنت، خاصة بالمناطق الداخلية والريفية، وهو ما يفرض مواصلة الاستثمار في تحسين جودة المرافق العمومية وضمان عدالة توزيعها.

وأشار كذلك إلى استمرار التركز الجغرافي للمرافق العمومية الكبرى، من جامعات ومستشفيات جامعية وتجهيزات مهيكلة، بالعاصمة والمدن الكبرى ومراكز الولايات، الأمر الذي يكرس تفاوتاً في فرص الانتفاع بالخدمات العمومية بين مختلف الجهات.

وأضاف أن قطاع النقل بدوره يواجه عدة صعوبات تتمثل في نقص وسائل النقل العمومي، سواء المشترك أو الخاص، بما يؤثر في تنقل المواطنين وفي اندماج المناطق الداخلية ضمن الدورة الاقتصادية والاجتماعية.

كما أبرز السيد الوزير أن التشخيص سجل محدودية العرض في مجال السكن الاجتماعي، مقابل تنامي ظاهرة البناء الفوضوي، وما يترتب عنها من ضغوط على التهيئة العمرانية وعلى البنية الأساسية والخدمات العمومية. إلى جانب عدد من الظواهر الاجتماعية السلبية، كتنامي مظاهر الانحراف والعنف، إضافة إلى محدودية أثر برامج الدعم والتمكين الاجتماعي على الفئات الهشة والأشخاص ذوي الإعاقة، بما يستوجب مزيد تطوير آليات الاستهداف والنجاعة في السياسات الاجتماعية.

وأضاف أن من بين أهم الإشكاليات توسع التشغيل الهش والاقتصاد الموازي، ولاسيما بالمناطق الحدودية، بالتوازي مع استمرار ارتفاع نسب البطالة وضعف فرص التشغيل، فضلاً عن تواصل الضغوط الديمغرافية على المدن الكبرى نتيجة النزوح الداخلي، مقابل تراجع عدد السكان ببعض الجهات الداخلية، بما يفرز اختلالات مجالية تستوجب معالجتها ضمن رؤية تنموية متوازنة.

ثانياً: الإشكاليات الاقتصادية

وفي الجانب الاقتصادي، أكد السيد الوزير أن التشخيص أبرز استمرار عدد من العوائق الهيكلية التي تحد من ديناميكية التنمية المجالية ومن قدرة الجهات على استثمار إمكاناتها الاقتصادية. ومن أهم هذه التحديات ضعف الربط بشبكات الطرقات الحديثة والسكك الحديدية بين مناطق الإنتاج ومناطق التحويل والتسويق، الأمر الذي يرفع كلفة النقل ويحد من تنافسية الأنشطة الاقتصادية. كما أنّ وجود نقائص في البنية التحتية اللوجستية، سواء على مستوى الموانئ أو المطارات، إضافة إلى الإشكاليات المرتبطة بحوكمة هذه المنشآت واستغلالها بالشكل الأمثل، وهو ما ينعكس على مردودية الاقتصاد الوطني وعلى جاذبية الاستثمار.

وأضاف الوزير أن البنية التحتية المنتجة والفضاءات الاقتصادية المهيأة وشبكات الطرقات والنقل لا تزال تعرف تفاوتاً ملحوظاً بين الجهات، بما يؤثر في عدالة توزيع الاستثمار العمومي والخاص. كما استعرض الوزير الإشكاليات العقارية، ولاسيما المرتبطة بالأراضي ذات الصبغة الاشتراكية

والدولية، باعتبارها من أبرز العوامل التي تعيق إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحد من تثمين الرصيد العقاري.

وأوضح كذلك أن عدداً من الأقطاب التكنولوجية لم يبلغ بعد الدور التنموي المنتظر منه في دفع الاستثمار والابتكار على المستوى الجهوي، في حين ما تزال المنظومة السياحية في عدد من المناطق الداخلية تعاني محدودية العرض السياحي، وتدني جودة الوحدات السياحية، وضعف المسالك الرابطة بين مختلف جهات الإقليم الواحد.

وأشار الوزير إلى استمرار بعض الإشكاليات المرتبطة بقطاع الصيد البحري في عدد من الجهات، إضافة إلى محدودية تنوع القاعدة الاقتصادية في العديد من المعتمديات والولايات الأقل نمواً، والتي ما تزال تعتمد على أنشطة تقليدية منخفضة القيمة المضافة والمردودية.

كما بين الوزير أن عملية التشخيص كشفت كذلك محدودية استغلال الموارد المحلية، وضعف تثمين الثروات الطبيعية والتراثية والثقافية، إلى جانب محدودية نجاعة برامج الإحاطة والتمويل، ونقص المعطيات الاقتصادية والدراسات الخصوصية المتعلقة بالاقتصاد المحلي والجهوي والإقليمي، وهو ما يؤثر في جودة التخطيط واتخاذ القرار.

ثالثا: الإشكاليات البيئية

وفيما يتعلق بالبعد البيئي، أوضح الوزير أن التحولات المناخية والتغيرات البيئية أصبحت تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية المجالية، بما يفرض إدماج البعد البيئي في جميع السياسات العمومية.

وأشار إلى تواصل اتساع ظواهر الانجراف والانجراد والتصحر، إضافة إلى تدهور نوعية التربة نتيجة العوامل الطبيعية وسوء الاستغلال، فضلاً عن الاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المائية والغابية، وتملح الموائد الجوفية بالمناطق الفلاحية. كما بين أن الشريط الساحلي يشهد تدهور وتآكل لمكوناته الإيكولوجية، وأضاف أن عدداً من الجهات ما يزال يواجه مستويات متفاوتة من التلوث البيئي والصناعي، إلى جانب ضعف الربط بشبكات التطهير وتأخر إنجاز عدد من المشاريع المبرمجة، فضلاً عن غياب منظومة ناجعة لمعالجة المياه المستعملة وإعادة توظيفها في الري. وبيّن كذلك أن انتشار المصبات العشوائية، مقابل محدودية المصبات المراقبة وآليات الفرز وإعادة التثمين، يمثل تحدياً بيئياً متواصلاً، يضاف إليه تدهور الحوض السفلي لوادي مجردة ووادي مليان

وعدد من المناطق الرطبة، فضلاً عن تقلص المساحات الخضراء وتهديد الأراضي الفلاحية بفعل التوسع العمراني.

رابعاً: الإشكاليات المؤسساتية

وفيما يتعلق بالإشكاليات ذات الطابع المؤسساتي، أكد السيد الوزير أنها تمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في نجاعة تنفيذ السياسات التنموية خاصة وأن عدداً من الجهات ما يزال يعاني نقصاً في تمثيليات المصالح العمومية القطاعية، إلى جانب ضعف التنسيق بين المستويات المركزية والجهوية في برمجة المشاريع ومتابعة تنفيذها. إلى جانب محدودية الدور التنموي الذي تضطلع به البلديات نتيجة ضعف مواردها وارتفاع مديونيتها، فضلاً عن غياب مؤسسات إقليمية تتلاءم مع التقسيم الترابي الجديد، ونقص الإمكانات البشرية والتقنية بالإدارات الجهوية ودوائر المجالس الجهوية والبلديات.

وأضاف السيد الوزير أن التشخيص سجل أيضاً تأخر إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وطول آجال تحيينها، إلى جانب تأخر تنفيذ عدد من المشاريع والصفقات العمومية، واستمرار تعطل بعض المشاريع الجهوية، فضلاً عن ضعف التنسيق والتكامل بين مختلف البرامج والمبادرات التنموية على المستويات المحلية والجهوية، وعدم مواكبة عدد من البرامج لمقتضيات تكريس الإقليم كفضاء تنموي متجانس، إضافة إلى النقص المسجل في الإحصائيات الجهوية بعدد من القطاعات. وخلص بالتأكيد أن هذا التشخيص ليس الغاية منه تحديد مواطن الضعف فحسب، وإنما هدف أساساً إلى بناء قاعدة معرفية دقيقة تمكن من صياغة سياسات تنموية أكثر استجابة لخصوصيات المجالات الترابية، وأكثر قدرة على معالجة الاختلالات الهيكلية وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة خلال الفترة 2026-2030، وهو ما شكل المنطلق الفعلي لصياغة التوجهات الاستراتيجية والسياسات والبرامج التي يتضمنها المخطط.

- **مقومات التنمية المجالية والفرص المتاحة والتوجهات الاستر اتيجية للفترة 2026-2030**

أوضح السيد الوزير أن مختلف الدراسات المنجزة في إطار إعداد المخطط أبرزت أن تونس تمتلك رصيداً هاماً من الطاقات البشرية والكفاءات القادرة على قيادة مسار التنمية، إلى جانب تنوع واضح في المنظومات الاقتصادية بين الجهات، وهو ما يمثل قاعدة صلبة لبناء اقتصاد أكثر تنوعاً وتنافسية. كما أشار إلى أن عدداً من مشاريع البنية الأساسية المتعلقة بالنقل واللوجستية والاتصال

يوجد حالياً في طور الإنجاز، بما من شأنه أن يعزز الترابط بين المجالات الترابية ويحد من العزلة التي تعانيها بعض المناطق الداخلية.

وأضاف أن البلاد تزخر كذلك برصيد هام من الموروث الحضاري والثقافي والسياحي والبيئي، وهو ما يوفر إمكانات واسعة لتنمية قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة العالية، خاصة في مجالات السياحة البديلة والاقتصاد الثقافي والصناعات الإبداعية، فضلاً عن أن التحول الرقمي والانتقال الطاقي يشكلان بدورهما رافعتين أساسيتين لدعم التنمية المجالية وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني. كما اعتبر أن الإطار المؤسساتي الجديد المنبثق عن التقسيم الترابي يمثل فرصة حقيقية لترسيخ تنمية دامجة وأكثر قرباً من المواطنين.

كما أن تنوع الموارد الطبيعية يمثل أحد أهم عناصر القوة التي تستند إليها التنمية المجالية، حيث تتوزع على مختلف الجهات أراضٍ فلاحية وغابات ومراعٍ وثروات سمكية ومنجمية وطاقية قابلة للتثمين والاستغلال بصورة أكثر نجاعة، إلى جانب ما يوفره الفضاء الإقليمي من تكامل بين الخصوصيات الاقتصادية والطبيعية لمختلف الولايات.

كما أبرز السيد الوزير أن تونس تمتلك نسيجاً عمرانياً وبنية أساسية منتشرة على امتداد مختلف الجهات، تشمل شبكات السكك الحديدية والموانئ والمطارات والطرقات، إضافة إلى الأقطاب الصناعية والتكنولوجية، وهو ما يشكل قاعدة مهمة لاستقطاب الاستثمار وتحسين جاذبية المجالات الترابية. وأضاف أن المشاريع الكبرى الجاري إنجازها في عدد من الجهات تمثل بدورها رافعة تنموية سيكون لها إشعاع يتجاوز حدود الولايات لتشمل الأقاليم والمناطق الداخلية بأكملها. كما أكد أن تنوع الموارد المحلية والجهوية يتيح إمكانيات واسعة لإنجاز مشاريع تنموية تستجيب لخصوصيات كل منطقة، كما أن تعدد الأنشطة الاقتصادية الواعدة، وفي مقدمتها الفلاحة البيولوجية، والصناعات التحويلية، والطاقات المتجددة، والسياحة البيئية والصحراوية والجبلية والثقافية والاستشفائية، يمثل مجالاً رحباً لخلق الثروة وتحسين القيمة المضافة.

وأشار كذلك إلى أن التطورات المتسارعة في مجالات التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي تفتح آفاقاً جديدة أمام الجهات لتعزيز تنافسيتها واستحداث أنشطة اقتصادية مبتكرة، مبينا إلى أن التقسيم الترابي الجديد من شأنه أن يخلق ديناميكية تنموية قائمة على التكامل بين الولايات داخل الإقليم الواحد، بما يسمح بتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المشتركة وتطوير المشاريع ذات البعد

الإقليمي. كما أكد أن أسواق دول الجوار والفضاء الإفريقي تمثل فرصاً واعدة لتوسيع المبادلات الاقتصادية وتعزيز اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الإقليمي والقاري.

وفي سياق عرضه للتوجهات التي انبنى عليها المخطط، أوضح السيد الوزير أن الوزارة حرصت على أن تعكس وثيقة التنمية المجالية تطلعات المجالس المنتخبة بمختلف مستوياتها، باعتبارها الجهة الأقرب إلى المواطنين والأقدر على تشخيص حاجياتهم. وبيّن أن المقترحات الصادرة عن المجالس المحلية والمجالس الجهوية تركزت أساساً حول تحسين البنية الأساسية من طرقات ومسالك، وتطوير الخدمات والمرافق الإدارية، والارتقاء بالمؤسسات التربوية والخدمات الصحية، وتعزيز برامج الإحاطة بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، إلى جانب معالجة التعقيدات العقارية التي تعطل الاستثمار، وتحسين نسق تنفيذ المشاريع المحلية والجهوية، والحد من البطالة عبر دعم المبادرة الخاصة ومرافقة باعثي المشاريع.

وأضاف أن المجالس أكدت كذلك ضرورة التحكم في التوسع العمراني والحد من البناء الفوضوي، ومقاومة الاقتصاد غير المنظم، وضمان الأمن المائي ومساندة القطاع الفلاحي، فضلاً عن تنويع النسيج الاقتصادي، ومعالجة إشكاليات التلوث والتصرف في النفايات، والتصدي للتحديات المناخية والتصحر والهشاشة البيئية، مع التأكيد على ضرورة تدعيم الموارد البشرية والمالية للبلديات حتى تتمكن من الاضطلاع بمهامها التنموية على الوجه المطلوب.

واستعرض السيد الوزير التصورات التي قدمتها مجالس الأقاليم، مبيناً أن **الإقليم الأول** ركز على تثمين الموارد الطبيعية، ودفع الاستثمار الخاص، وتعزيز جاذبية الإقليم، وتحقيق التكامل بين الجهات، إلى جانب تطوير التنظيم المجالي وتحسين ظروف العيش وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

أما الإقليم الثاني فقد أولى أولوية لتنمية الموارد البشرية، وتحقيق الإدماج الاجتماعي، وتحسين القدرة التنافسية، ودعم التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري، مع تطوير البنية الأساسية وتعزيز الحوكمة الإقليمية.

وفيما **يتعلق بالإقليم الثالث**، فقد انصبت الأولويات على تحقيق التوازن والربط الترابي، وتعزيز التكامل الاقتصادي، وتنويع القاعدة الإنتاجية، إلى جانب دعم التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية وتعزيز الحوكمة والتنسيق بين مختلف مكونات الإقليم.

أما رؤية الإقليم الرابع فقد قامت على بناء اقتصاد مستدام وتنافسي ودامج، يواكب متطلبات العدالة الاجتماعية، ويرتقي بالتنمية البشرية، ويحسن الوضع البيئي، ويعزز الحوكمة المجالية والمؤسساتية.

أما الإقليم الخامس، فقد ركزت رؤيته على إرساء اقتصاد تنافسي ذي قدرة تشغيلية مرتفعة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية، مع توظيف أمثل للموارد الطبيعية، وتعزيز قدرة المجالات الترابية على التأقلم مع التغيرات المناخية. وفي ضوء مختلف هذه المقترحات، أوضح السيد وزير الاقتصاد والتخطيط أن عملية التأليف التي أنجزتها الوزارة أفضت إلى بلورة خمس توجهات استراتيجية كبرى تشكل الإطار المرجعي لسياسة التنمية المجالية للفترة 2026-2030.

ويتمثل التوجه الأول في بناء مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي، بما يرسخ الحوكمة المحلية ويعزز نجاعة المؤسسات، **أما التوجه الثاني** فيهدف إلى إرساء مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية ورأس المال البشري، من خلال ضمان تكافؤ الفرص وتحسين جودة الخدمات الأساسية والارتقاء بالمؤشرات الاجتماعية.

وأضاف الوزير أن **التوجه الثالث** يتمثل في بناء مجالات ترابية صامدة أمام التحديات البيئية والمناخية، بما يضمن المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة. بينما يركز التوجه الرابع على جعل المجالات الترابية قاطرة للحركية الاقتصادية والاستثمار والإنتاج، عبر تطوير البنية الأساسية وتعزيز تنافسية الجهات واستغلال ميزاتها التفاضلية.

واختتم السيد الوزير هذا المحور بالتأكيد على أن **التوجه الخامس** يهدف إلى تكريس مجالات ترابية قائمة على الاندماج والتكامل والتضامن، بما يرسخ العدالة المجالية، ويعزز الترابط بين مختلف الأقاليم، ويحقق توزيعاً أكثر توازناً لثمار التنمية، مؤكداً أن هذه التوجهات الخمسة لا تمثل برامج منفصلة، وإنما تشكل منظومة متكاملة تتقاطع فيما بينها لتحقيق الهدف المركزي لمخطط التنمية، والمتمثل في بناء نموذج تنموي مجالي أكثر كفاءة وإنصافاً واستدامة خلال الفترة 2026-2030.

- **التوجه الاستراتيجي الأول: مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي**

بيّن السيد وزير الاقتصاد والتخطيط أن هذا التوجه يمثل حجر الأساس لبقية التوجهات، باعتبار أن تحقيق تنمية مجالية متوازنة وفعالة يظل رهين وجود مجالات ترابية تمتلك القدرة المؤسساتية والإدارية والمالية اللازمة لإدارة شؤونها التنموية، وتتوفر لديها الآليات الكفيلة بحسن التخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة والتقييم. وأكد الوزير أن الرؤية المعتمدة لا تقوم على نقل الاختصاصات بصورة شكلية، وإنما تستهدف إرساء منظومة حوكمة مجالية حديثة، تكرس مبدأ المسؤولية المشتركة بين مختلف مستويات الدولة، وتعزز استقلالية القرار التنموي على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي في إطار وحدة الدولة، بما يسمح بتحسين نجاعة التدخلات العمومية وضمان حسن توظيف الموارد والاستثمارات.

وأوضح أن هذا التوجه يرتكز على أربعة محاور رئيسية تتمثل في إرساء حوكمة مجالية وإطار مؤسساتي أكثر نجاعة، وتحقيق توزيع أمثل للاستثمارات العمومية، واستقطاب الخبرات والكفاءات، وتعزيز الانفتاح على المحيط الوطني والدولي، باعتبارها العناصر الأساسية الكفيلة بإرساء إدارة ترابية أكثر كفاءة وقدرة على الاستجابة للحاجيات التنموية.

وفي هذا الإطار، أفاد الوزير بأن الحكومة تعتزم مواصلة استكمال البناء التشريعي والمؤسساتي المنظم للإدارة المحلية، وذلك من خلال إصدار القانون الأساسي للمجالس البلدية، إلى جانب مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالإدارة اللامحورية، بما يضمن وضوح الاختصاصات، ويعزز التنسيق بين الإدارة المركزية والهياكل الجهوية والمحلية، وييسر تنفيذ البرامج التنموية.

كما بين أن الوزارة تقترح دعم القدرات البشرية والمالية للجماعات المحلية، بما يمكنها من الاضطلاع بصورة أفضل بالمهام الموكولة إليها، ويعزز قدرتها على التخطيط والبرمجة وإنجاز المشاريع ومتابعة تنفيذها، باعتبار أن نجاح اللامركزية يظل رهين توفير الإمكانات اللازمة للهياكل المحلية والجهوية.

وأشار السيد الوزير كذلك إلى أن الإصلاحات المقترحة تشمل مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للشأن التنموي المجالي، بما يشمل عدداً من النصوص الأساسية، من بينها مجلة الغابات، ومجلة التهيئة الترابية والتعمير، وقانون الاستثمار، والتشريعات المتعلقة بالصفقات العمومية، والأراضي الاشتراكية، وذلك بهدف إزالة العوائق القانونية والإجرائية التي تحد من نجاعة الاستثمار

العمومي والخاص، وتيسير إنجاز المشاريع التنموية. وأضاف أن البرنامج يتضمن أيضاً مراجعة الأطر القانونية المنظمة لهياكل التنمية الجهوية بما يجعلها أكثر انسجاماً مع التقسيم الترابي الجديد ومع الأدوار المنتظرة منها خلال المرحلة المقبلة.

وفي إطار تحسين حوكمة الاستثمار العمومي، أوضح السيد الوزير أن المخطط ينص على إحداث بنك معطيات شامل لمحفظة المشاريع العمومية، بما يوفر قاعدة معلومات موحدة تساعد على حسن التخطيط واتخاذ القرار، إلى جانب إرساء منظومة وطنية لمتابعة وتقييم الاستثمارات العمومية تمكن من مراقبة مدى تقدم المشاريع وقياس مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية، بما يعزز الشفافية والحوكمة الرشيدة.

كما أكد أن العنصر البشري يمثل أحد أهم محددات نجاح التنمية المجالية، ولذلك يقترح المخطط تفعيل سياسة الحراك الوظيفي، ولاسيما من المستوى المركزي نحو المستويات الجهوية، بما يسمح بتوفير الكفاءات والخبرات داخل الجهات، ويحد من التفاوت في الإمكانات البشرية بين مختلف الإدارات. وأضاف أن هذا التوجه يتعزز عبر تكثيف وتطوير برامج التكوين الخصوصية لفائدة الإطارات الجهوية، حتى تتمكن من مواكبة التحولات التي يشهدها التخطيط المجالي، واكتساب المهارات الضرورية في مجالات التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع والتصرف العمومي الحديث.

وشدّد على أهمية تدعيم برامج التعاون الدولي اللامركزي، بما يسمح للجهات بالاستفادة من التجارب المقارنة، وتبادل الخبرات، واستقطاب التمويلات والشراكات التي تدعم تنفيذ المشاريع التنموية، وتعزز انفتاح المجالات الترابية على محيطها الإقليمي والدولي.

وبعد ذلك، انتقل السيد الوزير إلى استعراض البرامج العملية التي تندرج ضمن هذا التوجه الاستراتيجي، مبيناً أن البرامج البلدية تحظى بمكانة محورية ضمن مخطط التنمية، بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به البلديات في تحسين جودة الحياة اليومية للمواطنين. وأوضح أن المخطط يقترح توفير مساعدات سنوية غير موظفة لفائدة البلديات قصد دعم مشاريع البنية الأساسية، بما يمنح المجالس البلدية هامشاً أكبر لتحديد أولوياتها التنموية وفق خصوصيات كل منطقة. كما أعلن عن إنجاز برنامج وطني لتهذيب الأحياء الشعبية، إلى جانب إطلاق برنامج جديد لتعصير الطرقات البلدية يهدف إلى تدعيم وتأهيل الطرقات الرئيسية داخل البلديات، بما يحسن الربط بين مختلف المناطق ويرتقي بجودة البنية الأساسية المحلية.

وأضاف أن المخطط يتضمن كذلك برنامجاً وطنياً للانتقال الطاقي يشمل تأهيل شبكة التنوير العمومي لفائدة 350 بلدية، بما يساهم في ترشيد استهلاك الطاقة ويدعم التحول نحو استعمال الطاقات النظيفة.

وأشار الوزير أيضاً إلى وضع برنامج جديد لتهيئة واستصلاح المصبات البلدية وتغطية النفايات، بما يساهم في تحسين المشهد البيئي، والحد من الآثار السلبية للمصبات غير المهيأة، وتعزيز سلامة المحيط.

وفي مجال التهيئة العمرانية، أوضح الوزير أن الحكومة تعتزم استكمال الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية، بالتوازي مع إعداد وإطلاق الجيل الثالث من هذا البرنامج، بما يضمن مواصلة تحسين ظروف العيش داخل الأحياء السكنية، والارتقاء بالبنية الأساسية والخدمات المحلية.

كما أعلن عن الانطلاق في تنفيذ برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة، والذي يشمل التدخل لفائدة عشرة مراكز عمرانية، بهدف المحافظة على الرصيد العمراني والتراثي، وتحسين جاذبية هذه المراكز، وإعادة إدماجها ضمن الدورة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سياق متصل، استعرض الوزير برامج التنمية المندمجة، مبيناً أن الحكومة ستواصل إنجاز مختلف مكونات القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة، بالتوازي مع إعداد وتنفيذ برنامج خصوصي جديد يستجيب لمتطلبات المرحلة المقبلة، ويعزز التنمية بالمناطق ذات الأولوية.

أما بالنسبة إلى البرنامج الجهوي للتنمية، فقد أوضح السيد الوزير أن المخطط يقترح مراجعة آليات تسييره وبرمجة تدخلاته، بما يضمن مزيداً من النجاعة والمرونة، ويعزز قدرته على الاستجابة للحاجيات الفعلية للجهات، ويرفع من مردودية الاستثمارات العمومية على المستوى الجهوي. وأكد الوزير في هذا الإطار أن بناء مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي لا يتحقق فقط عبر سن القوانين أو توفير التمويلات، وإنما يستوجب إرساء منظومة متكاملة قوامها الحوكمة الرشيدة، والكفاءة الإدارية، والتنسيق بين مختلف المتدخلين، والتوزيع العادل للاستثمارات، والتقييم المستمر للبرامج، بما يضمن تحقيق تنمية مجالية أكثر توازناً ونجاعة، ويؤسس لعلاقة جديدة بين الدولة والجهات تقوم على الشراكة وتحمل المسؤولية وتحقيق التنمية لفائدة جميع المواطنين.

- **التوجه الاستراتيجي الثاني: مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية ورأس المال البشري**

أكد السيد الوزير أن التوجه الاستراتيجي الثاني يهدف إلى بناء مجالات ترابية تكون حاضنة للعدالة الاجتماعية وداعمة لتنمية رأس المال البشري، من خلال تقليص الفوارق في النفاذ إلى الخدمات العمومية، وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير الظروف الملائمة لتكوين موارد بشرية قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

وأوضح أن هذا التوجه يقوم على محورين متكاملين، يتمثل الأول في ترسيخ العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الخدمات العمومية، بينما يركز الثاني على تنمية رأس المال البشري باعتباره الركيزة الأساسية لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة.

وفي هذا السياق، أوضح الوزير أن المخطط يولي أهمية خاصة للارتقاء بالخدمات الصحية وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، باعتبارهما من أهم مقومات العدالة المجالية، حيث يتضمن جملة من البرامج الرامية إلى تحسين جودة الخدمات الصحية وتقريبها من المواطنين بمختلف الجهات، مع إيلاء عناية خاصة بالمناطق الداخلية التي تعاني نقصاً في التجهيزات والخدمات.

وأشار إلى أن الحكومة تعتزم تطوير مراكز الصحة الأساسية، وتعزيز الخدمات المسداة بالمستشفيات المحلية والجهوية، فضلاً عن دعم وحدات العناية المركزة، بما يضمن تحسين مستوى التكفل الصحي وتقليص التفاوت في الخدمات العلاجية بين مختلف الجهات. وأضاف الوزير أن المخطط يتجه كذلك نحو تطوير خدمات "المستشفى الرقمي"، باعتباره أحد الخيارات الاستراتيجية لتحديث المنظومة الصحية، وتحسين جودة الخدمات، وتيسير النفاذ إليها، مع الاستفادة من التحول الرقمي في تقريب الخدمات الصحية من المواطنين، وخاصة بالمناطق البعيدة.

وفي إطار تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، أكد الوزير أن المخطط يستهدف تكريس التغطية الاجتماعية الشاملة، وذلك من خلال تدعيم شبكة المكاتب الجهوية والمحلية للشؤون الاجتماعية، إلى جانب دعم الوحدات المتنقلة، بما يسمح بتقريب الخدمات الاجتماعية من الفئات المستحقة وتحسين نجاعة التدخلات العمومية.

وفي جانب التشغيل، أوضح السيد الوزير أن المخطط يتضمن إقرار برامج خصوصية لدعم التشغيل والمبادرة الخاصة، استجابة للتحديات التي أبرزها التشخيص والمتعلقة بارتفاع نسب البطالة، ولاسيما في الجهات الداخلية، وضعف الإدماج الاقتصادي لفئات واسعة من الشباب.

وأضاف أن الحكومة تعتزم تنفيذ الخطة الوطنية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء في الوسط الريفي، مع العمل على مأسسة برامج الإدماج الاقتصادي وتعزيز حوكمة تنفيذها، بما يضمن استدامتها وتحقيق الأثر التنموي المنشود، ويعزز مساهمة المرأة في الدورة الاقتصادية، خاصة بالمناطق الريفية.

كما أعلن الوزير عن الانطلاق في تجربة نموذجية لإعداد مخططات محلية وإقليمية للنهوض بالتشغيل، بما يسمح بربط سياسات التشغيل بخصوصيات كل جهة، وباحتياجات اقتصادها المحلي، ويعزز التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال التنمية والتشغيل.

وأشار كذلك إلى أن المخطط يولي أهمية متزايدة لتكريس الإدماج المالي، وذلك عبر تطوير البنية التحتية المالية، ولاسيما بالمناطق الداخلية والريفية، بما ييسر نفاذ المواطنين والمؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى الخدمات المالية.

وبخصوص المحور الثاني المتعلق بتنمية رأس المال البشري، أكد أن الاستثمار في الإنسان يمثل الضمان الحقيقي لاستدامة التنمية، وأن تحسين جودة التعليم والتكوين والخدمات الموجهة للناشئة والشباب يعد شرطاً أساسياً لرفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وأوضح في هذا الإطار أن المخطط ينص على تأهيل البنية التحتية للمؤسسات التربوية بمختلف الجهات، مع تعزيز ربطها بشبكة الأنترنت، بما يواكب التحول الرقمي، ويوفر بيئة تعليمية أكثر جودة، ويقلص الفوارق بين المؤسسات التربوية في مختلف المجالات الترابية.

وأضاف أن الوزارة تقترح تحسين مختلف الخدمات المدرسية، بما يشمل خدمات الصحة المدرسية، والنقل، والإعاشة، والمرافقة النفسية، باعتبارها عناصر أساسية لضمان استقرار المسار التعليمي والحد من الانقطاع المبكر عن الدراسة، وتحسين ظروف التحصيل العلمي.

كما أكد الوزير أهمية تطوير الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية، والعمل على تحديث المناهج التربوية بما يجعلها أكثر ارتباطاً بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وأكثر قدرة على تنمية مهارات الإبداع والابتكار لدى التلاميذ والطلبة.

وفيما يتعلق بالتكوين المهني، أوضح الوزير أن المخطط يتضمن تعديل خارطة التكوين المهني بما يستجيب لحاجيات مختلف الفئات من طالبي التكوين، ويتلاءم مع احتياجات المؤسسات الاقتصادية وسوق الشغل، بما يسهم في تقليص الفجوة بين مخرجات التكوين ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن الوزارة تعتزم كذلك إدماج تخصصات جديدة ضمن منظومة التكوين والتعليم، تشمل مجالات البيئة، والرقمنة، والذكاء الاصطناعي، بما يواكب التحولات العالمية، ويمكن الموارد البشرية الوطنية من اكتساب المهارات المستقبلية التي يتطلبها الاقتصاد الحديث.

وأشار الوزير أيضاً إلى أهمية توجيه البحث التطبيقي نحو معالجة الإشكاليات المجالية، بما يعزز مساهمة الجامعات ومراكز البحث في تقديم حلول علمية للتحديات التنموية التي تواجه مختلف الجهات، ويربط منظومة البحث العلمي باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واختتم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط عرضه لهذا التوجه بالتأكيد على أن تحقيق العدالة الاجتماعية لا ينفصل عن الاستثمار في الإنسان، وأن بناء مجالات ترابية متوازنة يقتضي توفير خدمات صحية وتعليمية واجتماعية ذات جودة، وضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين، وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، وتنمية الموارد البشرية بما يجعلها قادرة على قيادة التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي يستهدفه مخطط التنمية للفترة 2026-2030، وبما يرسخ نموذجاً تنموياً يقوم على الإنصاف والكفاءة والاستدامة.

- **التوجه الاستراتيجي الثالث: مجالات ترابية صامدة أمام التحديات البيئية والمناخية**

وبخصوص هذا التوجه أكد وزير الاقتصاد والتخطيط أن التحولات المناخية لم تعد تمثل تحدياً بيئياً فحسب، وإنما أصبحت عاملاً مؤثراً في الأمن الغذائي والمائي، وفي استدامة الموارد الطبيعية، وفي قدرة المجالات الترابية على المحافظة على نسقها التنموي. وأوضح أن إدماج البعد البيئي في السياسات العمومية لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها المتغيرات الوطنية

والدولية، بما يستوجب اعتماد مقاربة استباقية تقوم على تعزيز قدرة الجهات على التأقلم مع مختلف المخاطر المناخية والبيئية.

وبيّن الوزير أن هذا التوجه يهدف إلى إرساء مجالات ترابية أكثر قدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، من خلال حسن إدارة الموارد الطبيعية، والمحافظة على المنظومات البيئية، وتطوير الإطار القانوني المنظم للعمل البيئي، إلى جانب تحسين جودة الخدمات البيئية وتعزيز الاقتصاد الدائري، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد لفائدة الأجيال القادمة.

- **إحكام إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز القدرة على التأقلم**

أكد السيد الوزير أن حسن التصرف في الموارد الطبيعية يمثل أحد أهم مرتكزات التنمية المستدامة، نظراً لما تشهده البلاد من ضغوط متزايدة على الموارد المائية والغابية والفلاحية، وما تفرضه التغيرات المناخية من تحديات تستوجب اعتماد سياسات أكثر مرونة ونجاعة. وأوضح أن المخطط يقترح تحسين إدارة الموارد الطبيعية مع تعزيز قدرة مختلف الجهات والأقاليم على التأقلم مع التحديات المناخية وفق خصوصياتها الترابية، بما يسمح بوضع حلول تستجيب لاختلاف الأوضاع البيئية بين المناطق الساحلية والداخلية والصحراوية والجبلية.

وأضاف الوزير أن الحكومة تعتزم مواصلة دعم المشاريع المتعلقة بالسدود والمنشآت المائية الكبرى والمناطق السقوية، مع التوجه نحو استعمال الموارد المائية غير التقليدية، بما يعزز الأمن المائي، ويرفع من مردودية استغلال الموارد، ويحد من تأثير فترات الجفاف وشح المياه.

كما أشار إلى أن المخطط يولي أهمية خاصة لتعزيز حماية الجهات من الفيضانات، وذلك عبر تطوير المنشآت الوقائية وتحسين منظومة التدخل والاستباق، بما يحد من الخسائر البشرية والمادية ويحافظ على استمرارية النشاط الاقتصادي والخدمات الأساسية.

- **حماية المنظومات البيئية والمحافظة على الموارد**

أوضح السيد الوزير أن حماية البيئة تمثل محوراً أساسياً في الرؤية التنموية الجديدة، ولذلك يتضمن المخطط جملة من الإجراءات الرامية إلى إحكام التصرف في الغابات والمراعي بما يضمن استدامتها ويحافظ على دورها البيئي والاقتصادي.

كما أكد أن الحكومة ستعمل على المحافظة على جودة الأراضي الفلاحية ومكافحة التصحر، بالنظر إلى ما تمثله الأراضي الزراعية من ركيزة أساسية للأمن الغذائي والتنمية الريفية، فضلاً عن مواصلة الجهود الرامية إلى حماية الشريط الساحلي والمحافظة على مكوناته الإيكولوجية من مختلف مظاهر التدهور والتلوث.

- **تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي للتأقلم مع التغيرات المناخية**

بيّن الوزير أن نجاح السياسات البيئية يقتضي تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي المنظم لهذا المجال، بما يواكب التحديات المستجدة ويسر تنفيذ المشاريع البيئية. وفي هذا الإطار، أوضح أن المخطط ينص على إرساء إطار قانوني للوضعية العقارية لمنشآت التصرف في النفايات، بما يسمح بتسريع تخصيص العقارات اللازمة لإنجاز هذه المشاريع، وتجاوز الإشكاليات العقارية التي كانت تعطل تنفيذها.

كما أعلن عن التوجه نحو إصدار التحديد الرسمي للشريط الساحلي، والعمل على رقمنة التصرف في الملك العمومي البحري، إلى جانب مراجعة التشريعات المتعلقة بالإشغال الوقتي، بما يعزز حماية الملك العمومي ويضمن حسن استغلاله. وأضاف أن المخطط يتضمن كذلك تفعيل مبدأ "الملوث يدفع"، باعتباره من المبادئ الأساسية في السياسات البيئية الحديثة، بما يعزز مسؤولية مختلف المتدخلين في الحد من التلوث وتحمل كلفة الأضرار البيئية.

كما أكد أهمية تعزيز آليات التنسيق بين الوزارات والهياكل المعنية والجماعات المحلية، وخاصة البلديات، بما يضمن تكامل السياسات البيئية وتحقيق النجاعة في تنفيذ البرامج والمشاريع.

- **تعميم الخدمات البيئية والارتقاء بجودتها**

أكد الوزير أن تحسين الخدمات البيئية يعد من أهم متطلبات التنمية المجالية، ولذلك يتضمن المخطط برنامجاً متكاملاً لتطوير قطاع التطهير والرفع من جودة خدماته.

وفي هذا الخصوص، أكد على العمل على تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة، مع توسيع خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة، بما يضمن تعميم الانتفاع بهذه الخدمات وتحسين ظروف العيش بمختلف المناطق. وأضاف أن المخطط يهدف إلى تحسين نوعية المياه المعالجة بما يسمح بإعادة استعمالها في مختلف المجالات التنموية، وخاصة في المجال الفلاحي، مع اعتماد

التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة للطاقة في مختلف منشآت التطهير، دعماً لمبادئ الاقتصاد الأخضر وترشيد استهلاك الموارد.

وأشار الوزير أيضاً إلى أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التطهير، بما يتيح تعبئة الموارد والخبرات الضرورية لتطوير هذا القطاع الحيوي.

- **تطوير منظومة التصرف في النفايات**

وفيما يتعلق بالتصرف في النفايات، أوضح الوزير أن المخطط يتبنى رؤية متكاملة تقوم على تطوير منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة، مع العمل على تثمين الغازات المنبعثة من المصبات المراقبة لإنتاج الطاقة، بما يعزز الاقتصاد الدائري ويحسن استغلال الموارد.

وأضاف أن الحكومة ستواصل إنجاز مراكز التجميع والنقل، إلى جانب استصلاح وتهيئة المصبات العشوائية والقضاء على النقاط السوداء التي تؤثر سلباً في المحيط والصحة العامة. كما أكد أن المخطط يولي أهمية خاصة لضمان التصرف الملائم في النفايات الصناعية والنفايات الخاصة، وفق المعايير البيئية المعتمدة، بما يحد من آثارها السلبية ويحافظ على سلامة المنظومات الطبيعية.

وخلص السيد الوزير إلى أن بناء مجالات ترابية قادرة على الصمود أمام التحديات البيئية والمناخية يمثل أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، مشدداً على أن المحافظة على الموارد الطبيعية لم تعد قضية قطاعية تخص المجال البيئي فحسب، وإنما أصبحت مسؤولية تنموية مشتركة بهدف التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز قدرة مختلف الجهات على مواجهة التحديات المناخية خلال الفترة 2026-2030.

- **التوجه الاستراتيجي الرابع: مجالات ترابية دافعة للحركية الاقتصادية**

بيّن الوزير أن هذا التوجه يقوم على محورين متكاملين: يتمثل أولهما في إرساء نسيج اقتصادي متنوع يثمن المقومات المجالية، بينما يركز الثاني على تطوير مجالات ترابية جاذبة وتنافسية، تستند إلى بنية أساسية حديثة، وإلى مناخ استثماري قادر على استقطاب المبادرات الخاصة وتعزيز القيمة المضافة.

أولاً: نسيج اقتصادي متنوع يثمن المقومات المجالية

أكد السيد الوزير أن الرؤية التنموية الجديدة تقوم على تجاوز النماذج التقليدية للتنمية، التي تعتمد على أنشطة محدودة أو متشابهة بين الجهات، نحو نموذج يقوم على استثمار خصوصيات كل مجال ترابي، وتطوير منظومات إنتاج متخصصة تستند إلى الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتوفرة بكل جهة.

وأوضح أن المخطط يقترح تطوير منظومات الإنتاج ذات الطابع المحلي والجهوي والإقليمي، بما يسمح بتثمين الخصائص الاقتصادية لكل منطقة، وخلق سلاسل إنتاج أكثر تكاملاً وقدرة على تحقيق القيمة المضافة، مع تعزيز الترابط بين مختلف مراحل الإنتاج والتحويل والتسويق.

وأضاف الوزير أن الحكومة تعتزم دعم الأنشطة الاقتصادية الواعدة والمجددة، من خلال حسن استغلال المكامن والإمكانات المتوفرة بمختلف الجهات والأقاليم، بما يفتح آفاقاً جديدة لتنويع الاقتصاد الوطني، ويحد من التفاوت في توزيع الأنشطة الاقتصادية.

وأشار كذلك إلى أن المخطط يولي أهمية خاصة لتدعيم السياحة البديلة، بما يشمل السياحة البيئية والصحراوية والجبلية والثقافية والاستشفائية، حتى تصبح مختلف الأقاليم وجهات سياحية متكاملة، قادرة على استقطاب الاستثمارات والزوار، وإحداث ديناميكية اقتصادية جديدة خارج النمط السياحي التقليدي.

كما أبرز الوزير أن المخطط يتضمن إرساء منظومة للصناعات التقليدية تقوم على الابتكار والتجديد، مع العمل على تثمين التراث المادي واللامادي بمختلف الأقاليم، بما يحافظ على الهوية الوطنية، ويوفر في الوقت ذاته فرصاً جديدة للتشغيل ولتنمية الاقتصاد الثقافي.

وأضاف أن من بين الخيارات الكبرى التي يعتمدها المخطط دعم الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والاقتصاد الأزرق، مع مراعاة الخصوصيات البيئية والاقتصادية لكل جهة، بما يعزز استدامة التنمية، ويرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية، ويشجع على الاستثمار في الأنشطة الصديقة للبيئة.

- **مجالات ترابية جاذبة وتنافسية**

أوضح الوزير أن تعزيز القدرة التنافسية للجهات يقتضي توفير بنية تحتية عصرية ومحفزة للاستثمار، وهو ما جعل هذا المحور يحتل مكانة مركزية ضمن مخطط التنمية المجالية. وفي هذا الإطار، أكد أن المخطط ينص على تطوير البنية الأساسية، مع دعم الفضاءات الصناعية والتكنولوجية واللوجستية، بما يهيئ الظروف الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ويسهم في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن الحكومة ستعمل على الرفع من نسبة استغلال المناطق الصناعية القائمة، إلى جانب تحديد رصيد من المدخرات العقارية الصناعية، بما يضمن توفير العقار الاقتصادي الضروري لإنجاز المشاريع الجديدة، ويحد من الإشكاليات العقارية التي تعيق الاستثمار.

وأضاف الوزير أن المخطط يتضمن تهيئة الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية البرية، وتحسين مستوى الخدمات والمردودية بها، باعتبارها عناصر محورية في دعم التجارة الخارجية، وتعزيز اندماج الاقتصاد الوطني في الأسواق الإقليمية والدولية.

كما أكد أن من أولويات المرحلة المقبلة تهيئة شبكة الطرقات وشبكة السكك الحديدية، بهدف فك العزلة عن مناطق الإنتاج، وربطها بمناطق التحويل والتسويق، بما يقلص كلفة النقل، ويرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية، ويسهم في تحقيق تكامل أكبر بين مختلف المجالات الترابية. وأشار السيد الوزير إلى أن المخطط يولي اهتماماً خاصاً بتعزيز الممرات الاقتصادية، بما يدعم اندماج الجهات الحدودية في الدورة الاقتصادية الوطنية، ويمكنها من الاستفادة من موقعها الجغرافي في تنمية المبادلات التجارية والاستثمارية.

وأضاف أن الوزارة تعتزم دعم منظومة الأقطاب التكنولوجية، بما يعزز الابتكار، ويشجع المؤسسات الناشئة، ويسر نقل التكنولوجيا، ويسهم في خلق اقتصاد أكثر اعتماداً على المعرفة والبحث والتطوير.

وفي سياق مواكبة التحولات الرقمية، أوضح الوزير أن المخطط يعتمد الانتقال الرقمي والتطور التكنولوجي كخيار استراتيجي يشمل مختلف القطاعات، مع مراعاة الخصوصيات المجالية لكل إقليم، بما يعزز كفاءة الإدارة والإنتاج والخدمات، ويرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد. كما أعلن عن إعداد دراسات استراتيجية خاصة بكل إقليم، بهدف تحديد مجالات التخصص والميزات

التفاضلية لكل مجال ترابي، حتى يتم توجيه الاستثمارات وفق الإمكانات الحقيقية لكل جهة، وتعظيم مردوديتها الاقتصادية.

وأضاف الوزير أن الحكومة ستعمل كذلك على إعداد خارطة استثمارية تحدد عروض القيمة الخاصة بكل إقليم، بما يسهم في استقطاب الاستثمارات الخارجية، ويتيح للمستثمرين رؤية أوضح للفرص الاقتصادية المتوفرة بمختلف الجهات.

وأشار أيضاً إلى اعتماد أدوات ترويج حديثة، من بينها إرساء علامة مميزة لكل إقليم (Brand District)، بما يعزز الهوية الاقتصادية للأقاليم، ويساعد على تسويقها داخلياً وخارجياً، واستقطاب المستثمرين والشركاء الاقتصاديين.

واختتم الوزير هذا المحور بالإشارة إلى أن المخطط ينص على إرساء الخارطة الرقمية لأملاك الدولة العقارية، مع تعميم نظم المعلومات الجغرافية على المستوى الجهوي، بما يوفر قاعدة معلومات دقيقة تساعد على حسن التخطيط العمراني والاستثماري، وتيسر اتخاذ القرار، وتعزز الشفافية في التصرف في العقار العمومي.

- **التوجه الاستراتيجي الخامس: مجالات ترابية مكرسة للاندماج والتكامل والتضامن فيما بينها**

انتقل السيد وزير الاقتصاد والتخطيط إلى استعراض التوجه الاستراتيجي الخامس والأخير لمخطط التنمية المجالية للفترة 2026-2030، مبيناً أن هذا التوجه يمثل الإطار الجامع لبقية التوجهات الاستراتيجية، باعتبار أن تحقيق تنمية مجالية متوازنة لا يقتصر على تطوير كل جهة بمعزل عن غيرها، وإنما يستوجب بناء منظومة ترابية متكاملة تقوم على الترابط والتعاون والتضامن بين مختلف الأقاليم والجهات، بما يرسخ وحدة الدولة ويحد من التفاوتات المجالية، ويضمن توزيعاً أكثر عدالة لثمار التنمية.

وأكد الوزير أن المقاربة الجديدة للتنمية المجالية تقوم على الانتقال من منطق التنمية المجزأة إلى منطق التكامل الوظيفي والاقتصادي بين مختلف المجالات الترابية، بما يسمح بتوظيف الإمكانات المشتركة، وتعزيز الترابط بين مناطق الإنتاج والتحويل والتوزيع، وتوفير فرص تنموية متكافئة لكافة المواطنين، بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية.

وأوضح أن هذا التوجه يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في تطوير بنية أساسية تعزز الاندماج والترابط بين الجهات، وتدعيم الآليات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية التي تكرس التضامن المجالي، فضلاً عن إرساء منظومة حديثة للتهيئة الترابية تضمن التوزيع العادل للاستثمارات والثروات.

- **تطوير بنية أساسية تعزز الترابط والاندماج بين الجهات**

أوضح الوزير أن تحقيق التكامل بين الأقاليم يقتضي توفير بنية تحتية متطورة تضمن انسيابية تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات، وتيسر التواصل بين مختلف الجهات، بما يرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ويحد من مظاهر العزلة التي تعانيها بعض المناطق.

وفي هذا الإطار، بين الوزير أن المخطط يقترح تطوير بنية أساسية شاملة تضمن الترابط والاندماج بين مختلف الجهات والأقاليم، بما يعزز وحدة المجال الوطني وييسر تنفيذ المشاريع المشتركة ذات البعد الإقليمي. وأضاف أن الحكومة ستعمل على تدعيم منظومة النقل والأروقة الاقتصادية بما يسمح بربط مناطق الإنتاج بالموانئ والمنصات اللوجستية ومناطق التحويل والتسويق، الأمر الذي من شأنه أن يقلص كلفة النقل، ويرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية، ويعزز اندماج الجهات الداخلية في الدورة الاقتصادية الوطنية.

وأشار السيد الوزير إلى أن المخطط يتضمن كذلك استكمال تغطية المناطق الريفية والحدودية المعزولة بشبكات الأنترنت والاتصالات، باعتبار أن النفاذ إلى الخدمات الرقمية أصبح أحد المقومات الأساسية للتنمية، وعنصراً ضرورياً لتحقيق العدالة المجالية وتقليص الفجوة الرقمية بين مختلف المناطق.

كما أبرز أن الوزارة تعتزم تطوير بوابة موحدة للخدمات الإدارية، مع تعميم استخدام الهوية الرقمية، بما ييسر حصول المواطنين والمؤسسات على الخدمات العمومية، ويعزز التحول الرقمي للإدارة، ويقلص الفوارق في النفاذ إلى الخدمات بين مختلف الجهات.

- **تدعيم الآليات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية للتضامن المجالي**

أكد الوزير أن التكامل بين الجهات لا يمكن أن يتحقق دون توفير الإمكانات البشرية والمالية والمؤسساتية اللازمة للهياكل المحلية والجهوية والإقليمية، حتى تتمكن من الاضطلاع بالدور التنموي

المنوط بعهدتها. وأوضح أن المخطط ينص على دعم قدرات المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم، من خلال تعزيز مواردها المالية والبشرية، بما يمكنها من تطوير قدراتها في مجال التخطيط الاستراتيجي، وتنفيذ ومتابعة المشاريع المدرجة ضمن مخططاتها التنموية، والاضطلاع بدورها في قيادة التنمية على المستوى الترابي.

وأضاف الوزير أن الحكومة ستعمل أيضاً على دعم البلديات عبر الرفع من حجم الدعم المالي المخصص لها، والعمل على تطهير مديونيتها، إلى جانب تنمية مواردها الذاتية وتحسين أساليب التصرف الإداري والمالي، بما يعزز استقلاليتها، ويرفع من قدرتها على تحسين الخدمات الأساسية وإنجاز المشاريع المحلية.

وأشار كذلك إلى أن المخطط يقترح مراجعة قانون الاستثمار، بما يواكب المتغيرات الاقتصادية ويعزز جاذبية الجهات للاستثمار، إلى جانب دعم آليات التمويل في إطار صناديق جهوية للاستثمار، بما يوفر أدوات مالية أكثر نجاعة لتمويل المشاريع التنموية، ويشجع المبادرة الخاصة، ويسهم في تقليص الفوارق الاقتصادية بين الجهات.

- **إرساء تهيئة ترابية حديثة تعزز العدالة المجالية**

وبخصوص هذا المحور، أوضح السيد الوزير أن نجاح التنمية المجالية يظل مرتبطاً بوجود منظومة حديثة للتهيئة الترابية تستند إلى التخطيط العلمي، وإلى المعطيات الدقيقة، وتأخذ بعين الاعتبار التحديات المناخية والتحولات الديمغرافية والاقتصادية. وبيّن أن المخطط يقترح مراجعة الإطار التشريعي المنظم للتهيئة الترابية، مع تعزيز إدراج مخاطر التغيرات المناخية ضمن مخططات وأمثلة التهيئة الترابية، بما يضمن توجيه التوسع العمراني والاستثمارات وفق مقاربة أكثر استدامة، ويحد من المخاطر المرتبطة بالتغيرات البيئية.

وأضاف أن الوزارة تعتزم إحداث منصة وطنية ذكية للتهيئة الترابية والرصد المجالي، مع تعميم نظم المعلومات الجغرافية على المستويات الوطني والجهوي والبلدي، بما يوفر قاعدة معلومات متكاملة تساعد على اتخاذ القرار، وتحسين التخطيط العمراني، ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية، ورفع مستوى التنسيق بين مختلف المتدخلين.

كما أكد أن المخطط يولي أهمية خاصة لتطوير مساهمة العقار الدولي في تحقيق التنمية المحلية والجهوية والإقليمية المتوازنة والشاملة والمستمرة، من خلال حسن استغلال الرصيد العقاري

للدولة وتوجيهه لدعم المشاريع ذات الأولوية، بما يسهم في تحقيق توزيع أكثر عدالة للاستثمارات وتعزيز التكامل بين مختلف المجالات الترابية.

وأضاف أن نجاح هذه الرؤية يظل رهين تكامل السياسات القطاعية والمجالية، وتحديث المنظومة التشريعية والمؤسساتية، وتعزيز دور الهياكل المنتخبة، وتوفير التمويلات اللازمة، إلى جانب مواصلة الاستثمار في البنية الأساسية والتحول الرقمي والحوكمة الرشيدة، حتى يصبح المجال الترابي رافعة حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتجسيد الأهداف التي رسمها مخطط التنمية للفترة 2026-2030.

- **الملخص التأليفي للمخططات الإقليمية والجهوية: رؤية متكاملة لتحقيق التنمية المتوازنة**

اختتم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط عرضه بتقديم الملخص التأليفي للمخططات الإقليمية والجهوية، مبيناً أن هذا الجزء يمثل الترجمة العملية للتوجهات والسياسات التي تضمنها الجزء الأول من مخطط التنمية المجالية، ويعكس مخرجات المسار التشاركي الذي انطلق من المجالس المحلية، مروراً بالمجالس الجهوية، ثم مجالس الأقاليم، وصولاً إلى صياغة رؤية وطنية موحدة تراعي خصوصيات كل إقليم، وتؤسس لتكامل اقتصادي ومجالي بين مختلف جهات الجمهورية.

وأكد السيد الوزير أن المقاربة الجديدة اعتمدت على اعتبار الإقليم فضاءً تنموياً متجانساً، تتكامل داخله الإمكانات والموارد والأنشطة الاقتصادية، بما يتيح تجاوز النظرة التقليدية القائمة على التخطيط داخل الحدود الإدارية للولايات، والانتقال إلى تخطيط يرتكز على التكامل الوظيفي والاقتصادي بين مختلف مكونات الإقليم، مع المحافظة على خصوصية كل جهة ومميزاتها التفاضلية.

وأوضح أن المخططات الإقليمية لم تبن على توزيع المشاريع فقط، وإنما ارتكزت على تشخيص دقيق للإمكانات المتوفرة، وللتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع تحديد الأولويات التنموية التي تستجيب لخصوصيات كل إقليم، بما يضمن تحقيق تنمية أكثر توازناً وعدالة واستدامة.

أولاً: الإقليم الأول

أوضح السيد الوزير أن الإقليم الأول يمتلك مقومات تنموية متنوعة تؤهله ليكون أحد الأقطاب الاقتصادية الواعدة، بالنظر إلى ما يتوفر عليه من موارد طبيعية ومؤهلات سياحية وصناعية وفلاحية.

وأشار إلى أن أبرز الفرص المتاحة تتمثل في تطوير السياحة البديلة بمختلف أصنافها، بما يشمل السياحة البيئية والثقافية والاستشفائية والرياضية وسياحة العبور، إلى جانب الاستفادة من الإمكانات المتاحة لتطوير المبادلات التجارية مع الجزائر، فضلاً عن المشاريع الكبرى الجاري إنجازها أو المبرمجة، وفي مقدمتها الطريق السيارة المغاربية، والجسر الثابت ببنزرت، والخط الحديدي ماطر– طبرقة، والربط بالغاز الطبيعي، إضافة إلى ما يوفره الإقليم من فرص لتطوير الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، ووجود مؤسسات صناعية ذات إشعاع دولي قادرة على تعزيز جاذبية الإقليم للاستثمار.

وأضاف الوزير أن محاور العمل الخاصة بولايات الإقليم تعكس خصوصية كل جهة، حيث ترتكز ولاية بنزرت على تحديث البنية الأساسية، وتحقيق التوازن بين مختلف مناطق الولاية، وتنويع الاقتصاد، ودعم الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري، وتعزيز التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي، وإرساء الحوكمة الرشيدة.

أما ولاية باجة، فتتمثل أولوياتها في إرساء اقتصاد جهوي متنوع وتنافسي، وتقليص الفوارق التنموية بين المعتمديات، وتحسين جاذبية الجهة، والمحافظة على الموارد الطبيعية والارتقاء بجودة الخدمات العمومية والتنمية البشرية.

وفي ولاية جندوبة، تركز محاور العمل على تأهيل القطاع الاقتصادي، وحوكمة استغلال الموارد الطبيعية، وتعزيز جاذبية الجهة، وتحسين ظروف العيش والإدماج الاجتماعي، وتأهيل الفضاء الريفي والغابي، وتطوير الشبكات الأساسية.

أما ولاية الكاف، فقد تمحورت رؤيتها حول تحسين ظروف العيش، وتقريب الخدمات من المواطنين، وتطوير البنية الأساسية، وتنويع القطاعات الإنتاجية، والعناية بالبيئة، وتثمين الثروات الطبيعية، وتأهيل الموارد البشرية، وتحسين مناخ الاستثمار.

الإقليم الثاني

أشار السيد الوزير إلى أن الإقليم الثاني يمتد على 5.3% من مساحة البلاد، ويضم 70 معتمدية و74 بلدية و483 عمادة، ويحتضن حوالي 27% من مجموع سكان الجمهورية، وهو ما يجعله أحد أهم الأقاليم من حيث الكثافة السكانية والدور الاقتصادي. وأوضح أن هذا الإقليم يمتلك فرصاً واعدة في مجالات التحول الرقمي واقتصاد المعرفة، بفضل ما يتوفر عليه من جامعات وأقطاب تكنولوجية وبنية تحتية متطورة للاتصالات، إضافة إلى إمكانات كبيرة في الفلاحة الإيكولوجية، والصناعات النظيفة، والطاقات المتجددة، والسياحة الثقافية والاستشفائية والبيئية، فضلاً عن تعزيز التكامل المجالي والنقل الذكي.

وأضاف أن محاور العمل الخاصة بولايات الإقليم جاءت متكاملة، حيث ركزت ولاية تونس على تنمية الموارد البشرية، وتحقيق الرفاه والإدماج الاجتماعي، وتنمية القطاعات المنتجة، ودعم الاستثمار، وتعزيز الاقتصاد الدائري، وتحسين التجهيزات والبنية الأساسية.

أما ولاية أريانة، فقد أولت اهتماماً خاصاً بتحسين جودة رأس المال البشري، والعناية بالفئات الخصوصية، وتنمية الاقتصاد الجهوي، وتعزيز الاستثمار والتشغيل، وتطوير النقل والبنية الأساسية، وحماية البيئة.

وفي ولاية بن عروس، تم التركيز على التنمية البشرية، وتطوير البنية الأساسية، وتحسين المحيط البيئي، والاستغلال الأمثل للمنظومات الاقتصادية وفرص التجديد.

أما ولاية زغوان، فقد ركزت على تطوير النسيج الاقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وربط الجهة بتونس الكبرى والجهات الداخلية، وتحقيق تنمية عمرانية مستدامة، وإرساء الحوكمة المحلية.

وفي ولاية منوبة، تمثلت الأولويات في دفع التنمية الاقتصادية والاستثمار، وتحسين البنية الأساسية والبيئية، والارتقاء بالخدمات الاجتماعية.

أما ولاية نابل، فقد ارتكزت رؤيتها على حماية البيئة، وتطوير القطاعات المنتجة، ودعم الاستثمار والتشغيل، وتنمية الموارد البشرية، وتنظيم المجال الترابي.

الإقليم الثالث

أوضح السيد الوزير أن الإقليم الثالث يتميز بموقع استراتيجي يوفر فرصاً كبيرة لتطوير التجارة مع الجزائر وليبيا، وإنشاء سلاسل قيمة متكاملة، وتثمين المنتجات الفلاحية البيولوجية، واستغلال المواد الإنشائية، والاستثمار في الطاقات الشمسية وطاقة الرياح، إلى جانب تطوير الصناعات الصيدلية والطبية والميكاترونيك، وتعزيز السياحة العلاجية والإيكولوجية والثقافية.

وأضاف أن ولاية سليانة تركز على تنمية الموارد البشرية، وتنويع الاقتصاد، وتثمين الموارد الطبيعية.

أما ولاية سوسة، فتسعى إلى التأقلم مع التغيرات المناخية، وتحسين الخدمات العمومية، وتطوير البنية التحتية والنقل، وتعزيز جاذبية الاستثمار.

وفي ولاية القصرين، تتمحور الأولويات حول دعم الأنشطة الاقتصادية، وتأهيل البنية الأساسية، وتحسين البيئة، ودفع المبادرة الخاصة.

أما ولاية القيروان، فقد ركزت على تنمية رأس المال البشري، وتأهيل البنية الأساسية، وتثمين المقومات التنموية.

وفي ولاية المنستير، تقوم الرؤية على اقتصاد متأقلم مع التحولات المناخية، ونسيج اقتصادي عالي القيمة المضافة، وتقليص الفوارق الداخلية، وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

أما ولاية المهدية، فقد أولت اهتماماً بتنويع الاقتصاد، وتعزيز التنمية البشرية، وربط الجهة بمحيطها الوطني والدولي، وترسيخ الاقتصاد الدائري.

الإقليم الرابع

أشار الوزير إلى أن الإقليم الرابع يمتد على 18.1% من مساحة البلاد، ويضم 49 معتمدية و59 بلدية و354 عمادة، ويحتضن حوالي 17.1% من مجموع سكان الجمهورية.

وأوضح أن هذا الإقليم يمتلك ثروات طبيعية هامة تشمل الفسفاط، والفلاحة الواحية، والخضر، والزياتين، والأشجار المثمرة، والصيد البحري، والصناعات التحويلية، إضافة إلى بنية أساسية قابلة للتطوير وقطاع خدمات متنوع ونسيج صناعي متقدم.

وأضاف أن ولاية توزر تستهدف تنمية التشغيل، وتعزيز الاقتصاد الجهوي، وتحسين جودة الحياة، وتطوير الطاقات البديلة.

أما ولاية سيدي بوزيد، فقد ركزت على العدالة المجالية، والبنية الأساسية، وتنمية الموارد البشرية، والحوكمة المحلية.

وفي ولاية صفاقس، تمثلت الأولويات في حماية البيئة، وربط الجهة بمحيطها الوطني والإقليمي، وتحويلها إلى قطب اقتصادي تنافسي ذي إشعاع وطني ودولي، مع تنمية الموارد البشرية.

أما ولاية قفصة، فقد ارتكزت رؤيتها على تطوير الخدمات العمومية، وتنويع الاقتصاد، وتنظيم المجال الترابي، والمحافظة على الموارد الطبيعية.

الإقليم الخامس

بيّن السيد الوزير أن الإقليم الخامس يمثل أكبر الأقاليم من حيث المساحة، إذ يغطي 47.5% من مساحة البلاد، ويضم 37 معتمدية و42 بلدية و274 عمادة، ويحتضن حوالي 11% من مجموع السكان. وأوضح أن هذا الإقليم يمتلك موارد طبيعية وميزات تفاضلية هامة، ومنظومات اقتصادية واعدة، وأقطاباً صناعية كبرى، بما يتيح الانتقال من اقتصاد مجزأ إلى اقتصاد إقليمي متكامل قادر على خلق أقطاب نمو جديدة في الجنوب التونسي.

وأضاف أن ولاية تطاوين ركزت على تحسين جودة الحياة، ودعم المبادرة الخاصة، وتعزيز جاذبية الجهة، وترسيخ التنمية الدامجة.

أما ولاية قابس، فقد أولت اهتماماً بدعم الاقتصاد الأخضر، وحسن توظيف الموارد الطبيعية، والحد من المخاطر البيئية، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وتعزيز اقتصاد المعرفة.

وفي ولاية قبلي، تمثلت الأولويات في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز التنمية البشرية، وتحسين جودة الحياة، والعناية بالمناطق الصحراوية.

أما ولاية مدنين، فقد ركزت على تنمية الموارد البشرية، وتحقيق الإدماج الاجتماعي، وتعزيز الحركية الاقتصادية، وإرساء اقتصاد تنافسي ذي قدرة تشغيلية عالية، والارتقاء بأداء الهياكل والإدارات العمومية.

في ختام عرضه أمام جلسة اللجان القارة، أبرز السيد وزير الاقتصاد والتخطيط أن الجزء المتعلق بالتنمية المجالية ضمن مخطط التنمية للفترة 2026-2030 لا يمثل مجرد وثيقة تخطيطية أو تجميع لمشاريع وبرامج قطاعية، وإنما يجسد رؤية استراتيجية شاملة لإعادة بناء السياسات العمومية على أسس مجالية جديدة، تجعل من التنمية الترابية ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، وتعزيز وحدة الدولة وتماسكها.

وأوضح السيد الوزير أن الرؤية التي يقوم عليها المخطط تنطلق من قناعة مفادها أن التفاوتات التنموية بين الجهات لم تعد تمثل مجرد اختلالات ظرفية، وإنما أصبحت من بين أهم التحديات الهيكلية التي تستوجب معالجة شاملة تتجاوز الحلول القطاعية التقليدية، وذلك من خلال اعتماد مقاربة تنموية جديدة ترتكز على التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، وتربط بين التخطيط والاستثمار والحوكمة في إطار رؤية وطنية موحدة.

واختتم بالتأكيد على أن مخطط التنمية المجالية للفترة 2026-2030 يمثل محطة مفصلية في مسار التخطيط التنموي بتونس، لما يتضمنه من رؤية إصلاحية متكاملة تقوم على الحوكمة الرشيدة، والتخطيط التشاركي، والتوازن بين مختلف المجالات الترابية، والاستثمار في الإنسان، وتعزيز تنافسية الاقتصاد، والمحافظة على الموارد الطبيعية، بما يهيئ البلاد لمرحلة جديدة من التنمية الشاملة والمستدامة، ويضع أسس نموذج تنموي أكثر عدالة ونجاعة وقدرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين في مختلف الجهات والأقاليم.

4- جلسة استماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول الوثيقة المتعلقة بـ"السياسات التنموية" من مخطط التنمية 2026-2030

استهلّ السيد وزير الاقتصاد والتخطيط العرض المقدّم حول هذا الجزء من المخطط والمتعلق بوثيقة السياسات التنموية بالتذكير بجملة التوجهات العامة والأهداف التنموية لمخطط التنمية 2026-2030، والمتمثّلة في ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة، تحقيق تنمية مجالية متوازنة، تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، تحقيق الأمن الطاقي والمائي والغذائي والحفاظ على بيئة سليمة وتحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العمومي.

وقدّم الوزير في هذا الإطار جملة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تضمّنها مخطط التنمية لقياس مدى تحقّق السياسات والأهداف التنموية الموضوعة، ومن بين هذه المؤشرات الترفيع في المعدل الوطني لمؤشر التنمية الجهوية ليبلغ 0.6 نقطة مع موفّى فترة المخطط بالتوازي مع تقليص الفارق بين الحدين الأدنى والأقصى للمؤشر بـ 0.1 نقطة بين الولايات، وكذلك التقليص من نسبة الفقر إلى أقل من 15%، إضافة لتسريع نسق نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق معدّل نمو يناهز 4.2 % بالأسعار القارة خلال الفترة 2026-2030.

ثم انتقل وزير الاقتصاد والتخطيط لتقديم عرض مفصّل حول المحاور الرئيسية الأربعة التي انبنت عليها جملة الإصلاحات والتوجهات والبرامج التنموية صلب مشروع مخطط التنمية 2026-2030، المتمثلة في المحور الأول المتعلق بضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة والمحور الثاني الخاص بتعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية والمحور الثالث حول تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة وأخيرا المحور الرابع المتعلّق بتحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام.

هذا، وقد تم تخصيص كل محور رئيسي بجملة من المحاور الفرعية تضمّنت عرضا للأهداف الاستراتيجية التي انبنت عليها ولأهم الإصلاحات والتدخلات المبرمجة مع تقديم تفصيلي لأهم المؤشرات ذات الصلة.

المحور الأول: ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة:

قدّم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط السياسات التنموية المبرمجة ضمن مشروع مخطط التنمية 2026-2030 في علاقة بهذا المحور الرئيسي، حيث تشمل المحاور التالية:

1) تدعيم رأس المال البشري
2) ضمان العمل اللائق وتعزيز الإدماج
3) دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال
4) تمكين الشباب وإدماجه في بيئة سليمة وآمنة ومحفّزة
5) النفاذ إلى السكن اللائق

وصلب كل سياسة تنموية فرعية تم تحديد السياسات التنموية التي ستنبني عليها هذه المحاور الرئيسية مع توضيح الأهداف الاستراتيجية والإصلاحات والبرامج.

1) تدعيم رأس المال البشري:

تتمثل المبادئ والرؤى التي تقوم عليها السياسة التنموية في هذا الجانب في:

- منظومة تربوية متجدّدة تكرّس مبادئ العدالة والإنصاف
- تعليم عالي ذو جودة وإشعاع دولي
- بحث وتجديد متجذّر في محيطه الاقتصادي والاجتماعي
- تكوين مهني مثمّن ويستجيب لحاجيات سوق الشغل
- صحة شاملة وعادلة
- ثقافة دامجة تعزّز الهوية وتساهم في إشعاع الحوار الثقافي وطنيا ودوليا

حيث يقوم كل توجه على تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية وإنجاز عدد من الإصلاحات.

وقد تطرّق السيد الوزير إلى هذه الأهداف الاستراتيجية المتمثلة على سبيل الذكر بالنسبة للرؤية الأولى المتعلقة "بمنظومة تربوية متجدّدة تكرّس مبادئ العدالة والإنصاف" في تطوير حوكمة المنظومة الوطنيّة للتكوين المهني وذلك عبر برامج وإصلاحات تتمثل خاصة في إعادة تنظيم وتصنيف هياكل التكوين ومراجعة تنظيم مؤسسات التكوين وكذلك دعم البنية التحتية والتكنولوجية واعتماد مقاربات مجدّدة للتكوين بالشراكة مع المؤسسة فضلا عن تفعيل مراكز الفتاة الريفية

كأقطاب لتنمية المهارات والريادة وأيضا مراجعة كراس الشروط المتعلق بضبط قواعد إحداث وسير مؤسسات التكوين المهني الخاصة. إضافة للهدف الاستراتيجي المتعلق بتعزيز التشغيلية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد وذلك وفق تنفيذ عدد من المشاريع ومنها إطلاق بوابة الإعلام والتوجيه وتطوير الخطة الاتصالية ورفع مقدار المنحة.

وفي علاقة بالرؤية الثانية " تعليم عالي ذو جودة وإشعاع دولي"، تتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية في دعم انخراط الخريجين واندماجهم في سوق الشغل ودعم حوكمة منظومة التعليم العالي عن طريق تنفيذ عدد من البرامج مثل توسيع فرص التعليم التطبيقي والتدريب الميداني بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية وتركيز منظومات إعلامية مندمجة وموحدة للتصرف في الخدمات.

وبالنسبة للرؤية المتعلقة " ببحث وتجديد متجذّر في محيطه الاقتصادي والاجتماعي"، فقد تم أيضا استعراض عدد من الأهداف الاستراتيجية مع الإصلاحات المبرمجة، من ذلك ضمان التكامل بين البحث العلمي والحاجيات الوطنيّة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مكانة تونس على الصعيد الدولي مع برمجة حزمة من الإصلاحات على غرار إحداث مخابر بحث وتطوير ووحدات تجديد بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية وخلق فرص تدريب وتنقل للباحثين والطلبة ودعم التواصل مع الباحثين التونسيين في الخارج ومساهمتهم في مشاريع بحثية ذات إشعاع دولي.

وبخصوص" التكوين المهني المثمّن والمستجيب لحاجيات سوق الشغل"، فتتمثّل أهم أهدافه الاستراتيجية في تطوير حوكمة المنظومة الوطنيّة للتكوين المهني وتعزيز التكامل الإقليمي والدولي ودعم الابتكار وريادة الأعمال عبر عدد من الإصلاحات على غرار دعم البنية التحتية والتكنولوجية واعتماد مقاربات مجدّدة للتكوين بالشراكة مع المؤسسة، وكذلك إعداد إطار ترتيبي لتنظيم عمليات إسداء الخبرات في مجال التكوين المهني على المستوى الدولي.

وبخصوص التوجه التنموي المتعلق بـ"صحة شاملة وعادلة"، فقد بيّن السيد الوزير أنه تم لهذه الغاية ضبط عدد من الأهداف الاستراتيجية مثل تعزيز الصحة العامة وتحقيق الوقاية والأمن الصحي وحوكمة قطاع الصحة من خلال العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد مع برمجة جملة من المشاريع في هذا الإطار منها تركيز نظام معلوماتي موحد اعتمادا لمنهج "الصحة الواحدة "وتحديث الإطار القانوني ومراجعة وتطبيق القوانين المتعلقة بالصحة الرقمية وتنظيم القطاع الخاص والتغطية الصحية الشاملة.

أما بالنسبة لخطة " ثقافة دامجة تعزّز الهوية وتساهم في إشعاع الحوار الثقافي وطنيا ودوليا" فقد تم ربط تحقيقها بتحقق عدد من الأهداف الاستراتيجية على غرار الاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية (الاقتصاد البرتقالي) و دعم الممارسة الثقافية والمشاركة المجتمعية، حيث يساهم في تطبيق ذلك جملة من الإصلاحات منها تعزيز تدخلات صندوق ضمان القروض في الصناعات الثقافية والإبداعية عبر الترفيع في سقف الضمان من 90 ألف إلى 300 ألف دينار وتوجيهه ليصبح أداة تنموية واستثمارية مستدامة تدعم مراحل الانطلاق والتوسع للشركات الناشئة ومبادرات ريادة الأعمال في المجال الثقافي والإبداعي وأيضا إرساء مؤسسات للتصرف الجماعي في حقوق المؤلف وتطوير مهام المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

هذا وقد استعرض السيد الوزير، في إطار آليات قيس مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة جملة من مؤشرات الأداء الكمية والنوعية حسب كل هدف.

2) ضمان العمل اللائق وتعزيز الإدماج:

في علاقة بهذا التوجه الاستراتيجي، بيّن السيد الوزير أنّ التطبيق سيرتكز على محاور الجهد التالية:

- تطوير كفاءة باحثي الشغل ودعم قدرات المؤسسة والجهة،
- دعم المبادرة الخاصة والانتقال للعمل المنظّم،
- إحداث شركات أهلية ذات مسؤولية ومستدامة،
- تطوير آليات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي،
- حماية وتغطية اجتماعية شاملة وعادلة.

حيث بالنسبة لمحور الجهد الأول، تتمثّل أهم الأهداف الاستراتيجية في دعم قدرة المؤسسة الاقتصادية لتوفير مواطن شغل لائق وفقا لحاجياتها وآفاق تطورها و دعم قدرات الجهة لتثمين ثرواتها وتوفير شغل لائق ومثمّن لجميع الفئات، وتم لهذه الغاية برمجة عدد من الإصلاحات صلب المخطط على غرار مراجعة وتطوير برامج التشغيل الموجهة لفائدة المؤسسات الاقتصادية والتشجيع على الانتداب من خلال آليات الصندوق الوطني للتشغيل ومنظومة الامتيازات المالية والجبائية لفائدة المشاريع الاستثمارية ومنظومات المؤسسات الناشئة والشركات الأهلية وكذلك تعميم إحداث محاضن الاحتراف في جميع المعتمديات.

وحول محور الجهد الثاني، استعرض الوزير جملة من الأهداف الاستراتيجية من ذلك دعم المبادرة الفردية وأيضا دعم الانتقال إلى العمل المنظم وذلك عبر برمجة عدد من المشاريع الجديدة مثل تطوير آليات المرافقة لبعض الفئات الخصوصية على غرار العاملات الفلاحيات وفاقدي الشغل والأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى مزيد تفعيل نظام المبادر الذاتي.

وضمن نفس التمشي، استعرض الوزير جملة الأهداف الاستراتيجية والإصلاحات المبرمجة في إطار محور الجهد الثالث المتعلق بإحداث شركات أهلية ذات مسؤولية ومستدامة، حيث تتمثل هذه الأهداف في دعم حوكمة الشركات الاهلية و تأمين الإحاطة والمرافقة خلال مختلف المراحل و تيسير النفاذ إلى التمويل وإلى السوق وأيضا تطوير استراتيجية إعلام واتصال خاصة بالشركات الأهلية، ولهذا الغرض تم برمجة عدد من الإصلاحات صلب المخطط تعلقت خاصة بتركيز وحدات مبادرة أهلية جهويا ومركزيا ورقمنة الخدمات المسداة، إحداث 800 شركة أهلية في أفق سنة 2030 مقابل 400 شركة سنة 2026، تحسين نسبة الشركات التي دخلت في طور النشاط الفعلي إلى 80% مع دعم 700 مبادرة لمشاريع الشركات الأهلية والمساهمة في إحداث حوالي 3 الاف موطن شغل والتمديد في خطوط تمويل الشركات الأهلية.

وبخصوص المحور المتعلق بتطوير آليات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، بيّن الوزير أنّ الهدف الاستراتيجي الذي انبنى عليه يتمثل في إرساء سياسة وطنيّة جديدة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة يرتبط تنفيذها بحزمة من البرامج ضمن هذا المخطط من ذلك تصويب التدخلات وضمان حسن التصرف في البرامج والتمويلات وتفادي ازدواجيتها والعمل على توزيعها بصفة أفضل بين الجهات وبين الفئات وأيضا إحداث آلية تمويل موحدة لمختلف التدخلات في مجال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي ودفع المبادرة للفئات الهشة.

وفي علاقة بمحور الجهد الأخير ضمن السياسة المتعلقة بضمان العمل اللائق وتعزيز الإدماج، والمتمحور حول حماية وتغطية اجتماعية شاملة وعادلة، تمثلت أبرز الأهداف الاستراتيجية المرسومة في تكريس قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية وفي تعزيز الحماية الاجتماعية للتونسيين بالخارج ومساهمتهم في التنمية وأيضا حوكمة السياسات الاجتماعية، وذلك وفق برمجة مشاريع في هذا السياق على غرار مراجعة برنامج الأمان الاجتماعي في إطار مقاربة شاملة لبرنامج العدالة

الاجتماعية ، إضافة المراجعة الشاملة والجذرية لأحكام مجلة الشغل بما يتماشى والدستور والمعايير الدولية فضلا عن تركيز منظومة شاملة لإدارة الهجرة الوافدة.

3) دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال:

أكّد وزير الاقتصاد والتخطيط القيمة القصوى التي يوليها هذا المخطط لدعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال، مبرزا التزام الدولة بدورها الاجتماعي عبر إقرار سياسات اجتماعية تهدف إلى حماية ورفاه هذه الفئات، ولهذه الغاية تم وضع جملة من الأهداف الاستراتيجية والإصلاحات والبرامج لتحقيقها.

حيث تهدف سياسة الدولة في هذا المجال إلى:

- جعل النساء فاعلات اقتصاديا واجتماعيا وقادرات على تغيير واقعهن والانخراط في تحقيق التنمية،
- ضمان أسرة متوازنة ودامجة ومنفتحة على محيطها بما يرسّخ دورها المحوري في بناء المجتمع،
- تحقيق النماء والرفاه والحماية لجميع الأطفال في بيئة آمنة وسليمة،
- رعاية كبار السن وحمايتهم وتثمين قدراتهم وتعزيز إدماجهم في الحياة العامة.

ثم تطرّق الوزير للأهداف الاستراتيجية لتحقيق هذه السياسة وذلك على غرار دفع ريادة الأعمال النسائيّة والاستثمار، تعزيز الوقاية من العنف ضدّ النساء والفتيات وتقريب خدمات التعهد، دعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأسر ذات الوضعيات الخاصة، تعزيز وقاية جميع الأطفال وحمايتهم وتطوير مسار التعهد بكبار السن في وضعيات التهديد ووقايتهم وحمايتهم من كل أشكال العنف المسلط ضدهم.

ولهذه الأهداف، تم وضع جملة من البرامج تمثلت إجمالا في البرنامج الوطني للإدماج الاقتصادي للعاملات في القطاع الفلاحي، تيسير انتقال النساء والفتيات من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظّم، وضع برامج لدعم المبادرات النسائية في مجالات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدّائري، بلورة وتنفيذ خطة عمل وطنيّة للتماسك الأسري وتنظيم استشارة وطنيّة لتطلعات الأسرة التونسية حول الأزمنة المدرسية والمهنية والاسرية، تدعيم البرنامج الوطني

للروضة العمومية الدامجة وبرنامج النهوض بالطفولة المبكرة "روضتنا في حومتنا" وبرنامج دمج الأطفال ذوي اضطرابات طيف التوحد...

4) تمكين الشباب وإدماجه في بيئة سليمة وآمنة ومحفّزة

تكريسا للدور الاجتماعي للدولة وبالنظر للأهمية الديمغرافية للشباب الذي يمثل حوالي 26.7 بالمائة من النسيج السكاني، أكد الوزير أن الاهتمام بالشباب يتصدّر أولويات السياسات والتوجهات التنموية والأمن القومي التنموي بالبلاد، ولهذه الغاية سترتكز سياسة الدولة ضمن مخطط التنمية 2026-2030 في هذا المجال على المحاور التالية:

- شباب متمكن،
- رياضة للجميع وذات اشعاع دولي،
- وعي ديني ينبني على قيم التسامح والاعتدال،

وذلك عبر عدد هام من الأهداف الاستراتيجية الموضوعة على غرار تعزيز المواطنة والمشاركة لدى الشباب عبر نشر قيم المواطنة والانتماء، تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب، تعزيز البنية الأساسية الشبابية، النهوض برياضة النخبة، التكوين وتنمية رأس المال البشري.. حيث تم برمجة عدد من الإصلاحات لتنفيذ هذه الأهداف مثل بعث منصّات رقمية وطنيّة وجهوية للتشاور الشبابي المفتوح مثل منصة "شباب يقرّر" لعرض مشاريع القوانين والبرامج الشبابية، احداث وتهيئة جملة من المؤسسات الشبابية من دور شباب ومركبات شبابية ومراكز الإقامة ومراكز التخييم والاصطياف، بعث برنامج "سفراء التطوع الشبابي" لتمثيل تونس في المحافل الدولية وتنظيم برامج تبادل الخبرات، تحفيز التوظيف في المؤسسات الخاصة ومراكز التكوين لتغطية النقص في تشغيل خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية...

5) النفاذ إلى السكن اللائق:

ذكّر الوزير بأهمية قطاع السكن في تحقيق التنمية الشاملة وتحسين جودة الحياة للمواطن، ولهذه الغاية تقوم رؤية الدولة في هذا المجال على تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية مثل توفير الأراضي الصالحة للبناء السكني عبر إحداث أقطاب سكنيّة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار نسق تطوّر المدن ونموّها، توفير مقاسم مهيئة للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

وكذلك توفير الوحدات السكنية عبر تدعيم تدخلات مختلف البرامج الوطنية السكنية عن طريق إحداث برامج تتعلق بإدراج آلية الكراء المملّك وآلية البيع بالتقسيط ضمن الآليات التي يمكن

اعتمادها من قبل الباعثين العقاريين العموميين، إضافة إلى إنجاز مساكن اجتماعية بأثمان معقولة موجّهة لمختلف الشرائح الاجتماعية وخاصة ذوي الدخل المحدود.

المحور الثاني: تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية

استعرض وزير الاقتصاد والتخطيط السياسات التنموية المبرمجة ضمن مشروع مخطط التنمية 2026-2030 في علاقة بهذا المحور الرئيسي، حيث تشمل المحاور التالية:

- إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة،
- التجهيز والبنية الأساسية،
- التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والنهوض بالقطاعات الواعدة،
- سياسة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

حيث تم صلب كل سياسة تنموية فرعية تحديد الأهداف الاستراتيجية والإصلاحات والبرامج لجملة مكونات هذه السياسات..

1) إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة:

عدّد الوزير في هذا السياق جملة المحاور الاستراتيجية التي سيتم العمل عليها وهي الصناعات المعملية، البنية التحتية الصناعية، المناجم، النقل واللوجستيك، قطاع السياحة، قطاع الصناعات التقليدية والتجارة وتنمية الصادرات.

حيث تم ضبط أهداف استراتيجية خاصة بمختلف هذه المجالات مع برمجة حزمة من الإصلاحات والمشاريع لتنفيذ هذه الأهداف،

وتتمثل عموما في تطوير الاختصاصات القطاعية وسلاسل القيمة الواعدة في قطاع الصناعات المعملية عبر تطوير الاستثمار في صناعة السيارات باستقطاب مجامع الشركات الكبرى وتعزيز مركز الامتياز في مهن صناعة الطائرات بالمعدات والمدربين اللازمين وغيرها.

وكذلك دعم الاستثمارات الصناعية بالجهات عن طريق عدة إجراءات مثل تشجيع الاستثمار وتبسيط الإجراءات ومراجعة النصوص القانونية والتشريعية ذات العلاقة بالاستثمار وتوفير مناطق صناعية بجودة عالية وتطوير علاقات الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

أما بالنسبة للبنية التحتية الصناعية فقد تضمّنت وثيقة السياسات التنموية موضوع عرض السيد الوزير، عددا من الأهداف الاستراتيجية مثل تطوير البنية التحتية للجودة والمراكز الفنية الصناعية،

فيما يمثل هدف الترفيع التدريجي في طاقة الاستخراج والإنتاج والتصدير للفسفاط استراتيجية مركزية لتطوير قطاع المناجم، حيث تم في هذا الإطار برمجة عدد من الإصلاحات مثل حل الاشكالات العالقة وتطوير المشاريع الجديدة في مجال الفسفاط وتنمية إنتاج وتصدير مشتقات الفسفاط مع تجسيد متطلبات التنمية الشاملة في أبعادها البيئية والاجتماعية والإيكولوجية وإدماج المجمع الكيميائي صلب المبادرات الوطنية الرامية لتفعيل الاقتصاد الأخضر.

وبخصوص قطاع النقل واللوجستية تمت الإشارة إلى جملة الأهداف المبرمجة لتطوير هذا القطاع ومنها الهدف الاستراتيجي المتعلق بتوفير نقل عمومي عادل يضمن حق كل مواطن في التنقل الآمن وذلك عبر دعم أسطول النقل العمومي الجماعي وإعادة هيكلة الشركات العمومية للنقل وتحسين حوكمتها ومردوديتها المالية.

وكذلك الهدف الاستراتيجي المتمحور حول تحويل منظومة النقل إلى نظام ذكي ومستدام عبر جملة من المشاريع ومنها تطوير أنظمة النقل الذكي وتحسين جودة خدمات النقل العمومي، احترام المعايير البيئية في برامج اقتناء وتجديد الأسطول ودعم البحث والتكوين وتطوير الكفاءات في مجالات النقل المستدام والذكي.

وفي قطاع السياحة، تمثلت اهم الأهداف الاستراتيجية المرسومة في تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة وتنويع العرض وتحفيز الاستثمار وتطوير البنية التحتية السياحية وإرساء خطة عمل لإعادة تأهيل الوحدات السياحية المغلقة وذلك عن طريق جملة من الإصلاحات المدرجة بالمخطط مثل إصدار كراسات الشروط الخاصة بالسياحة البديلة، إعادة هيكلة الصناعات البحرية والعناية بالبعد البيئي للموانئ الترفيهية، تسويق المنتوج السياحي التونسي دوليا بإطلاق حملة إشهار تحت عنوان "تونس الوجهة المتجددة." والتركيز على أسواق الجوار لاستقطابها على مدار السنة عبر عروض متنوعة...

أما بالنسبة لقطاع الصناعات التقليدية، فقد تم ضبط جملة من الأهداف الاستراتيجية للنهوض به كتدعيم تموضع قطاع الصناعات التقليدية في التصدير والأسواق الدولية وحوكمة وتنظيم القطاع.

وفي قطاع التجارة وتنمية الصادرات، تضمّن مخطط التنمية عددا من الأهداف سواء على مستوى التجارة الداخلية أو الخارجية وذلك على سبيل الذكر تلك المتعلقة بحوكمة منظومة الدعم وإعادة الهيكلة والتطوير المؤسساتي بالنسبة لسياسة التجارة الداخلية. وتنمية الصادرات ودعم أداء التجارة الخارجية وتعزيز اندماج تونس الاقتصادي والتجاري في محيطها الإقليمي والقاري والدولي بالنسبة لسياسة التجارة الخارجية، حيث يعمل على تحقيق ذلك جملة من البرامج المتعهد بها ضمن هذا المخطط مثل إرساء منظومات تزويد قائمة على البرمجة المحكمة للإنتاج المحلي وتعزيز آليات الخزن التعديلي والاستراتيجي، توجيه الدعم نحو مستحقيه والتحكم في تكاليفه من خلال التمييز بين الاستعمال العائلي والاستعمال الصناعي والمهني للمواد المدعمة ورقمنة مسالك توزيع المواد المدعمة، إعداد استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية.

فضلا عن مشاريع بعث خطوط جوية جديدة نحو البلدان الإفريقية، تم إطلاق بوابة إلكترونية جديدة لمركز النهوض بالصادرات، مراجعة وتطوير اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية في إطار تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة في جويلية وغير ذلك.

2) التجهيز والبنية الأساسية:

تمّ التطرق صلب العرض المقدّم في هذا الإطار إلى عدد من المحاور الاستراتيجية لقطاعات التجهيز والبنية الأساسية، حيث تم ضبط الأهداف الاستراتيجية لكل قطاع مع تقديم المشاريع والبرامج المضمّنة بالمخطط لتحسينها وتطويرها.

وفي هذا الإطار، تتمثّل الأهداف الاستراتيجية لقطاع الطرقات والجسور في إنجاز بنية أساسية صامدة ومستدامة ودامجة ومساندة للتّنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعزّزة للسلامة المرورية لجميع المستعملين، وذلك عبر برمجة حزمة من المشاريع مثل إحداث طرقات عصرية وسريعة عبر ربط الجهات بتونس العاصمة وبالأقطاب الصناعية والاقتصادية، استكمال شبكة الطرقات السيارة وربط الولايات الداخلية بالولايات الساحلية، بناء الجسور بتعويض المنشآت

التي لا تتلاءم ومستلزمات الطريق ولتفادي فيضان الأودية، تهيئة وتدعيم المسالك الريفية لفك العزلة عن المناطق الريفية وربطها بشبكة الطرقات.

أما بخصوص حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري، فقد تم إدراج إصلاحات وبرامج بمخطط التنمية 2026-2030 من ذلك تعزيز صمود الشريط الساحلي، تعزيز الحوكمة وانجاز المشاريع بالجودة المطلوبة وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإنجاز مشاريع كبرى.

وفي نفس الإطار، تم برمجة عدد من المشاريع لحماية المدن من الفيضانات ولتطوير التهيئة الترابية وذلك عبر تدعيم التنمية الجهوية بتطوير أقطاب عمرانية متكاملة داخل الأقاليم تكون جاذبة للاستثمار والسكان. وكذلك تطوير "آليات التخطيط التشاركي الرقمي".

وبخصوص ميدان التهيئة العمرانية، بيّن وزير الاقتصاد والتخطيط أنه سيتم العمل على مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي المنظم وكذلك توفير الوثائق الخرائطية الرقمية لتسهيل التخطيط واتخاذ القرارات إضافة للرفع من نسق المصادقة على أمثلة التهيئة العمرانية وتقديم الدعم الفني للبلديات المعنية في إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية.

وبخصوص التدخلات المتعلقة بالمسائل العقارية، فسيتم العمل على هدفين استراتيجيين اثنين وهما تعزيز الأثر الاقتصادي والمساهمة في دفع التنمية المحلية والجهوية والإقليمية وذلك عبر جملة من المشاريع على غرار توفير الرصيد العقاري الدولي لتطوير البنية التحتية وخدمات النقل واللوجستية وتهيئة المناطق الصناعية والخدماتية إضافة إلى رقمنة الخدمات والرصيد العقاري وإرساء وتفعيل الترابط البيني فضلا عن دعم منظومة الأقطاب التكنولوجية ومراكز البحث ومنظومة المؤسسات الناشئة والشركات الأهلية.

3) التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والنهوض بالقطاعات الواعدة:

بخصوص هذا الجانب من السياسة التنموية، تطرّق وزير الاقتصاد والتخطيط إلى جملة محاور الجهد المضمّنة وهي التحول الرقمي للإدارة، تطوير البنية التحتية للاتصالات وللشبكات والقدرة على الإيواء، الذكاء الاصطناعي، منظومة الشركات الناشئة وأخيرا الأمن السيبرني ومكافحة الجرائم السيبرانية.

فبالنسبة للتحول الرقمي للإدارة، ضبط مخطط التنمية 2026-2030 لتحقيق السياسات المتعلقة به عددا من الأهداف الاستراتيجية منها إدماج الذكاء الاصطناعي في السياسة العمومية والخدمات عبر برمجة عدة مشاريع مثل إعادة هندسة الخدمات والإجراءات الإدارية، اعتماد

البيانات العمومية المفتوحة وتعميم المنصة الوطنية للترابط البيني على مختلف الوزارات والهياكل العمومية.

أما تطوير البنية التحتيّة للاتصالات وللشبكات والقدرة على الايواء، فتمثلت أبرز أهدافها الاستراتيجية في تركيز التحول الرقمي الشامل للمرافق والخدمات العمومية وإدماج الذكاء الاصطناعي في السياسة العمومية والخدمات.

وبخصوص منظومة الشركات الناشئة، بيّن وزير الاقتصاد والتخطيط أنها تقوم على تحقّق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بتنمية الاقتصاد الرقمي ورفع تنافسية النسيج الاقتصادي وكذلك حماية الفضاء السيبراتي ودعم الثقة الرقمية.

وحول الهدف الاستراتيجي المتعلق بحماية الفضاء السيبرني ودعم الثقة الرقمية، استعرض الوزير بعض المشاريع المبرمجة ضمن المخطط على غرار حماية البنى التحتيّة الرقمية الحيوية لضمان استمرارية الخدمات الرقمية وحماية البيانات وتعزيز قدرات الرصد لمواجهة التهديدات السيبرانية.

4) سياسة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال:

بيّن السيد وزير الاقتصاد والتخطيط قبل المرور للأهداف الاستراتيجية والإصلاحات المدرجة بمخطط التنمية المعروض، أنّ رؤية الدولة التونسية في مجال سياسة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال تتمثّل في " تونس وجهة استثمارية تستند إلى منظومة استثمار شفافة ومحفزة للمبادرة وتستهدف الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمندمجة في سلاسل القيمة الدولية وتثمّن الكفاءات وتدعم التنمية الشاملة لكل الجهات".

وذلك وفق خطط عمل تنبني على تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة تطوير منظومة الاستثمار تشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة والترويج واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

ولتحقيق ذلك، تم تحديد جملة من الأهداف الاستراتيجية مثل بلوغ نسبة الاستثمار 20% من الناتج في أفق سنة 2030 مقابل 15,3% في سنة 2025 مع استقطاب استثمارات أجنبية مسؤولة بقيمة جمليه قدرها 6 مليار دينار بحلول 2030 فضلا عن مراجعة حوالي 50% من الاتفاقيات الدولية للاستثمار مع موفّى سنة 2030.

فيما ترتكز سياسة الاستثمار على ثلاث رافعات وهي التحوّل الرقمي لتحسين نجاعة منظومة الاستثمار، إصلاح المنظومة اللوجستية والتجارة عبر الحدود وإصلاح المنظومة العقارية وتوفير رصيد عقاري موجّه للاستثمار.

وبخصوص الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة 2026-2030، بيّن الوزير أنّ رؤية الدولة تقوم على "إرساء نسيج من المؤسسات الصغرى والمتوسطة ناجع ومجدد ومسؤول قادر على خلق الفرص بمختلف الجهات ويساهم في تحقيق نمو مستدام وعدالة في توزيع الثروة"، وذلك عبر تنفيذ ستة محاور استراتيجية وهي تحديث المنظومة المؤسساتية والقانونية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، تسهيل النفاذ إلى التمويل مزيد انفتاح الاقتصاد وضمان النفاذ إلى الأسواق والفرص، تحفيز التجديد والتحول الرقمي تسريع التحول البيئي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمساعدة على تدويل هذه المؤسسات.

كما سيتم العمل صلب هذا المخطط التنموي على إرساء إطار قانوني ومؤسساتي متكامل يعزّز ثقة المستثمرين ويضمن جودة الخدمات المسداة لهم وتوجيه الاستثمار نحو الأولويات والأهداف التنموية. ولهذا الغرض سيتم اعتماد إطار قانوني وترتيبي جديد لمنظومة الاستثمار الخاص وكذلك مراجعة وتحيين الاتفاقيات الدولية للاستثمار.

وأضاف السيد الوزير أن تحسين الاستثمار يقوم كذلك "على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والقيمة المضافة العالية مع إرساء منظومات اقتصادية عنقودية تستند خاصة إلى المزايا التفاضلية للجهات والأقاليم وتعزيز نسبة الاندماج الاقتصاد"، وذلك عبر إدراج جملة من الأهداف الاستراتيجية منها النهوض بالقطاعات ذات الأولوية والقطاعات الواعدة، تدعيم هيكلة النسيج الصناعي وإرساء منظومات عنقودية.

وبخصوص السياسات المعتمدة للترويج واستقطاب الاستثمارات الخارجية، فسيتم العمل على تحقّق عدد من الأهداف في علاقة بالنهوض بالاستثمار الخاص الفلاحي وذلك عبر تحيين الخارطة الفلاحية وربطها بالخارطة الاستثمارية لتحديد فرص استثمارية مستدامة وتشجيع الابتكار في أساليب الإنتاج، تطوير التمويل الفلاحي وتعزيز التأمين الفلاحي وإنشاء صناديق تمويل خاصة بالأنشطة الفلاحية، إعادة تأهيل الأراضي الدولية وإحكام استغلالها وفقا للأولويات الإنتاجية والإستراتيجية وغيرها.

هذا بالإضافة إلى العمل على تعزيز جاذبية الوجهة الاستثمارية التونسية على المستوى الإقليمي والدولي عن طريق عدة برامج وإصلاحات تضمّنها مخطط التنمية مثل تعزيز الشراكات

التقليدية وفتح آفاق استثمارية جديدة لترسيخ دور تونس كجسر اقتصادي ولوجستي، توجيه المستثمرين نحو مناطق متخصصة ومهيأة في اتجاه تحقيق توزيع جغرافي أكثر توازنًا للاستثمارات واعتماد علامة تجارية وطنية "Brand Tunisia" تتضمن هوية ترويجية موحدة.

المحور الثالث: تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة:

أكد وزير الاقتصاد والتخطيط أنّ تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة يمثل توجها استراتيجيا ومحورا رئيسيا لمخطط التنمية 2026-2030 وذلك باعتباره مقوّما أساسيا لدفع التنمية الشاملة والعادلة وتكريس السيادة الوطنية عبر تحقيق الاكتفاء الاستراتيجي في القطاعات الحيوية.

وبخصوص السياسات التنموية المبرمجة في علاقة بهذا التوجّه الاستراتيجي، بيّن الوزير أنها تشمل المحاور التالية:

- الأمن الغذائي والمائي
- الاستقلالية الطاقية
- الحدّ من التلوث والمحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي

1) الأمن الغذائي والمائي:

يرتكز الأمن الغذائي والمائي على القطاعات التالية:

1-1: <u>التنمية الفلاحية والصيد البحري</u>: حيث تتمثل الاستراتيجيات المرسومة في هذا المجال في تعزيز الأمن الغذائي كمقوّم من مقوّمات السيادة الوطنية، تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة على ديمومتها، دفع التنمية الفلاحية المندمجة بالجهات وإرساء محيط فلاحي شامل يضمن الادماج مع إطار مؤسساتي ملائم.

ولتحقيق ذلك، تم صلب مخطط التنمية ضبط عدة أهداف استراتيجية وبرمجة عدد من الإصلاحات والمشاريع، وذلك على غرار هدف النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحية وتحسين قدرتها التنافسية عبر زيادة المساحات المروية المخصصة للحبوب و في استعمال البذور الممتازة، تركيز منظومة مندمجة لإنتاج الفصة وتثمينها بالإقليمين الرابع والخامس، إعادة هيكلة الديوان الوطني للزيت وتطوير تدخلاته، إحداث وحدة نموذجية لصناعة الأعلاف وتثمين المخلفات ببوغرارة بمدنين، تنفيذ مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بعديد الولايات.

أما بالنسبة للهدف الاستراتيجي المتعلق بالنهوض بقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، فقد تم برمجة عدد من الإصلاحات منها تنفيذ برنامج دعم الاقتصاد الأزرق في تونس عبر انجاز أشغال تأهيل موانئ الصيد البحري بالصخيرة وسيدي داود والقراطن والمحرس والكتف، إضافة إلى إعادة تأهيل مراكز التكوين المهني للصيد البحري بصفاقس وجرجيس.

وقدّم السيد الوزير في هذا الإطار عددا من المؤشرات ذا العلاقة حيث يتوقّع مثلا تحقيق معدل نمو سنوي بالأسعار القارة في حدود 3.1% وكذلك رفع نسبة مساهمة إنتاج تربية الأحياء المائية في الإنتاج الجملي إلى 30% في أفق سنة 2030، فضلا عن تسجيل معدل سنوي لنسبة تغطية الواردات بالصادرات الغذائية في حدود 98% سنة 2030.

وفيما يتعلق بتنمية الموارد الطبيعية والمحافظة على ديمومتها، أبرز الوزير الأهداف الاستراتيجية المرسومة في هذا المجال وهي ترشيد استغلال الموارد الطبيعية لضمان استمراريتها والمحافظة على الأراضي الفلاحية وذلك عبر برمجة جملة من الإصلاحات منها تحديث الإطار المؤسساتي والتشريعي للقطاع الغابي عبر مراجعة مجلة الغابات وهيكلة الإدارة وتدعيم الموارد البشرية مع تنمية قدرات ومهارات العاملين.

وبخصوص دفع التنمية الفلاحية المندمجة بالجهات، أكّد أنّ الأهداف الاستراتيجية التي تم ضبطها في المخطط وهي تنويع الأنشطة المدرة بالدخل والنهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية، عن طريق تنفيذ عدد من الإصلاحات أهمها تحسين ظروف عيش صغار الفلاحين والمرأة الناشطة بالقطاع الفلاحي والعملة الفلاحيين، تنمية مسالك الترويج القصيرة والأسواق المحلية لدعم وتبسيط متطلبات الجودة، النهوض بالمنظومات الإنتاجية المحلية وتثمينها مأسسة خطة النهوض بالفلاحة العائلية ، وضع منظومة تغطية اجتماعية محفزة للانخراط لفائدة المرأة الريفية والشباب، دمج الفلاحة في برامج التعليم.

وبالنسبة إلى إرساء محيط فلاحي شامل يضمن الإدماج مع إطار مؤسساتي ملائم، أشار أنّ ذلك سيتمّ عبر دعم الرقمنة ونجاعة النظم المعلوماتية، النهوض بمنظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي والتكوين والإرشاد، إصلاح الأوضاع العقارية وغير ذلك، وسيتم تنفيذ هذه الأهداف عن طريق عدد من الإصلاحات مثل مراجعة الأطر القانونية المنظّمة للهياكل المهنية وملائمتها مع المحيط المؤسساتي، تطوير تدخلات الوكالة العقارية الفلاحية واستخدام منظومات الجغرفة الرقمية، تطوير الشراكة في

مجالات البحث العليم المتعلقة بالحد من تأثير التحول المناخي، تطوير مناهج التعليم الهندسي الفلاحي وفقا للحاجيات المستقبلية.

2-1: **السياسة المائية:** في هذا الإطار، استعرض وزير الاقتصاد والتخطيط جملة المحاور الاستراتيجية التي سيقوم عليها تنفيذ السياسة التنموية المائية والمتمثلة في تحقيق السيادة المائية بتعبئة موارد مائية تقليدية وغير تقليدية، تحسين التزود بالماء الصالح للشرب، الاقتصاد في الماء، التحكّم في كلفة المياه والحوكمة. وذلك عبر ضبط اهداف استراتيجية يتم العمل على تحقيقها عن طريق إصلاحات تضمّنها المخطط من ذلك تعزيز التزويد بالمياه الصالحة للشرب بالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة عبر التقليص من الفاقد المائي واستعمال 30 % من المياه المستعملة المعالجة في المجال الفلاحي وتدعيم الموارد المائية الجوفية والرفع من طاقة الخزن. فضلا عن تكوين مخزون احتياطي لتلبية حاجيات مياه الشرب وتحسين مردوديّة شبكات توزيع مياه الشرب.

وبخصوص الاقتصاد في الماء، فسيتم العمل على تحسين نجاعة الشبكات وتعميم العدادات الذكية وشبكات المراقبة الرقمية وصيانة وتأهيل السدود وإحكام التصرف في الموارد الجوفية.

أما بالنسبة للتحكّم في كلفة الماء، فقد تضمّن مخطط التنمية 2026-2030 إصلاحات للتخفيض في تكلفة تحلية وجلب وتوزيع المياه كذلك لرقمنة منظومة التصرف في الموارد المائية وتنويع مصادر التمويل الموجّهة نحو المياه وغيرها.

2) الاستقلالية الطاقية:

قدّم وزير الاقتصاد والتخطيط جملة الأهداف الاستراتيجية المرسومة صلب مخطط التنمية المتعلقة بالاستقلالية الطاقية وذلك على غرار الرفع التدريجي لنسبة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء، خلق توازن بين المردودية الاقتصادية والمرفق العمومي، تحقيق الانتقال الطاقي المنصف وترشيد استهلاك الطاقة، تطوير إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، تحسين أداء للشركة التونسية للكهرباء والغاز ... حيث سيكون تحقيق هذه الأهداف عبر برمجة حزمة من الإصلاحات مثل تحديث الإطار التنظيمي والقانوني للطاقة بغرض تحسين الجاذبية الاستثمارية وتسهيل انجاز المشاريع الطاقية، تطوير نظام التراخيص للمشاريع الجديدة وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، اعتماد أسعار عادلة للكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة، توفير التجهيزات والتكنولوجيات المقتصدة للطاقة (الأجهزة المنزلية ذات الكفاءة، الإنارة العمومية الاقتصادية،

المباني المعزولة حراريا...)، تأهيل البنية التحتية للمنظومة الكهربائية لتكون أكثر مرونة وكفاءة مع إدماج التقنيات الحديثة والأنظمة الذكية التي تضمن استقرار الشبكة. وتلعب هذه التحديثات التقنية دوراً حاسماً في تعزيز قابلية إدماج الطاقات المتجددة، مما يسمح باستيعاب التدفقات المتغيرة للطاقة النظيفة وتحويل التحديات التقنية إلى فرص للتنمية.

3) الحدّ من التلوث والمحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي:

تتمثل المحاور الاستراتيجية المدرجة بمخطط التنمية 2026-2030 لتنفيذ هذه السياسة التنموية القطاعية في تعزيز منظومة التطهير المستدام وتحسين جودة المياه المعالجة بضمان مياه آمنة لمختلف الاستعمالات، إرساء منظومة ناجعة ومندمجة للتصرف المستدام في النفايات والاقتصاد الدائري، حماية الشريط الساحلي وتثمينه وضمان استدامة المنظومات الساحلية، الوقاية من التلوث والعناية بالمحيط، مجابهة التحديات المناخية وتعزيز التكيف والتأقلم التكنولوجي، المحافظة على التنوع البيولوجي واستعادة المنظومات الإيكولوجية ومقاومة التصحر، تعزيز الحوكمة البيئية وتطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي، وتوفير التمويلات اللازمة وتحفيز الاستثمار الأخضر.

ولتطبيق مختلف هذه المحاور، ضبطت السياسات التنموية للمخطط جملة من الأهداف مرفوقة بحزمة من الإصلاحات تتمثل عموما في تأهيل منشآت التطهير بالبلديات، تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وحماية الصحة العامة، تحسين نوعية المياه المعالجة، اعتماد التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة في الطاقة وتدعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

فضلا عن استصلاح الشريط الساحلي وحمايته من الانجراف البحري، تحسين جودة الشواطئ والواجهات الساحلية، تعزيز مراقبة التصرف في الملك العمومي البحري وأيضا إرساء بيئة ذكية وعادلة ومستدامة، بلوغ هدف الحياد الكربوني في أفق سنة 2050، إدماج البعد البيئي في القطاعات الاقتصادية وغيرها من البرامج.

المحور الرابع: تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام

قدّم وزير الاقتصاد والتخطيط السياسات التنموية المبرمجة ضمن مشروع مخطط التنمية 2026-2030 في علاقة بهذا المحور الرئيسي، حيث تشمل المحاور الخمسة التالية:

- الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والمؤسسات والمنشآت العمومية.
- المنظومة الأمنية.
- الدور التنموي للدفاع الوطني.
- السياسة الخارجية والديبلوماسية الاقتصادية.
- السياسة العدلية.

1) الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والمؤسسات والمنشآت العمومية:

ذكّر السيد الوزير في هذا الإطار بالأهداف الاستراتيجية المتعلقة بهذا المحور الرئيسي والمتمثلة إجمالا في تطوير الموارد البشرية بالإدارة العمومية وتعصير مناهج التصرف وهيكلة القطاع العمومي وتسريع التحوّل الرقمي للإدارة وتيسير النفاذ إلى الخدمات الإدارية وتعزيز دور المؤسسات والمنشآت العمومية وضمان ديمومتها وتكريس مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد وتطوير وإصلاح المنظومة الرقابية.

وسيكون تحقيق ذلك عبر تنفيذ عدد من الإصلاحات تم برمجتها بمخطط التنمية المعروض وذلك على غرار إرساء نظام جديد وموحد للتقييم الفردي لأعوان الوظيفة العمومية قائم على الأداء والنتائج، مراجعة قانون الوظيفة العمومية من خلال وضع إطار قانوني جديد والنصوص الترتيبية المتصلة به، القضاء على كل أشكال التشغيل الهش عبر تسوية وضعيات الإنابة والتعاقد وعملة الحضائر.

كما تمّت برمجة اعتماد إطار مرجعي لتنظيم المصالح اللامحورية وفق التقسيم الترابي الجديد، إرساء منصة وطنية لتنظيم الهياكل العمومية تعنى بجمع وتحيين كل المعطيات المتعلقة بهذه الهياكل، إعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية وتدعيم قدراتها الإنتاجية والمالية والمؤسساتية، إعداد خطة العمل الوطنية السادسة لشراكة الحكومة المفتوحة (2025-2027)، تطوير أدوات الرقابة الوقائية باستعمال تحليل البيانات الكبرى والذكاء الاصطناعي.

ولقياس مدى تحقّق الأهداف المرسومة صلب مخطط التنمية، استعرض السيد الوزير بعض المؤشرات التي سيتم اعتمادها للغرض من ذلك بلوغ نسبة 100% من تبسيط وحذف الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة في موفّى سنة 2027، تركيز 29 دار خدمات رقمية بالبلديات سنة 2026، تحسين نسبة التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية من 67% سنة 2026 لتتجاوز 80 % في نهاية فترة المخطّط...

2) **المنظومة الأمنية:**

قدّم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط جملة الأهداف الاستراتيجية التي تسعى المنظومة الأمنية لبلوغها من خلال مخطط التنمية 2026-2030، وتتمثّل هذه الأهداف في الحفاظ على الأمن العام من كل أشكال الجريمة، تعزيز السلامة المرورية، الارتقاء بالحماية المدنية وتحسين توظيف الموارد وتطوير الجاهزية.

حيث تم تخصيص كل هدف استراتيجي موضوع بجملة من الإصلاحات المبرمجة على غرار مزيد تعصير التجهيزات الأمنية، اعتماد منظومات رقمية متطورة لاستغلالها في تحليل المعلومة الجنائية لمكافحة الجرائم السيبرنية وتبييض الأموال، إرساء علاقة اتصالية إيجابية مع المواطن تعتمد على الثّقة في المؤسسة الأمنية، تطوير منظومة شرطة الجوار وذلك بالنسبة للهدف الاستراتيجي الأول.

وكذلك تفعيل الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للسلامة المرورية، اقتناء وتركيز المعدات المخصصة لدعم جهود الوقاية من الحوادث على غرار معدات المراقبة الميدانية والتكوين، توسيع شبكة الرادار الآلي وتعميم تركيز المراقبة بالكاميرا بهدف متابعة حركة الجولان وتيسير التدخل الأمني عند الاقتضاء وذلك في مجال تعزيز السلامة المرورية.

وبخصوص الحماية المدنية فسيتم صلب هذا المخطط تدعيم هذا البرنامج بالتجهيزات اللازمة إضافة لتطوير برامج التكوين الأساسي والرسكلة لدعم قدرات أعوان الحماية المدنية غير ذلك من المشاريع.

كما تضمّن المخطط إجراءات وبرامج لمواصلة العمل بنموذج شرطة الجوار.

2) الدور التنموي للدفاع الوطني:

استعرض وزير الاقتصاد والتخطيط الأهداف الاستراتيجية المدرجة بمخطط التنمية المعروض في علاقة بالسياسات التنموية للدفاع الوطني، حيث تتمثل هذه الأهداف أولا في معاضدة المجهود التنموي الوطني وذلك عبر تعزيز مساهمة الجيش الوطني في المشاريع التنموية بالجهات وخاصة من خلال تجربة ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء في تنمية وإحياء المناطق الصحراوية بالجنوب التونسي بدءا برجيم معتوق ثم تجربة المحدث، لتشمل في مرحلة لاحقة كافة المناطق الصحراوية بالجنوب التونسي إثر تطوير مهام هذه المؤسسة العمومية وتوسيع صلاحياتها سنة 2025.

كما يبرز تعزيز الدور التنموي للدفاع الوطني من خلال برمجة عدة مشاريع لتعزيز المساهمة في المجهود الوطني للبحث العلمي وتطوير الصناعات المتخصصة وإعادة هيكلة منظومة التكوين المهني بالجيش وإرساء المشروع الوطني للخرائط الدقيقة.

فيما يتمثل الهدف الاستراتيجي الثاني في تطوير خدمات المنظومة الصحية والاجتماعية وذلك عبر تنفيذ حزمة من البرامج تتعلق خاصة بتحسين الخدمات الصحية وتطوير منظومة السكن العسكري وتحسين الخدمات المسداة.

4) السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية:

تتمثّل الأهداف الاستراتيجية لهذا المحور، حسب وثيقة السياسات التنموية المضمّنة بالمخطط وكما ذكّر بها وزير الاقتصاد والتخطيط في توظيف العلاقات الخارجية لتونس لخدمة مصالحها العليا ودعم صورتها، حوكمة الهجرة وتطوير الخدمات القنصلية وأخيرا تحديث الإدارة الدبلوماسية وتعزيز قدراتها.

حيث تمّ برمجة عدة مشاريع وتدخلات لتنفيذ جملة الأهداف المرسومة، ومن بين هذه الإصلاحات المبرمجة تمتين علاقات التعاون وتنويع الشراكات مع مختلف البلدان، اعتماد سياسة اتصالية حديثة وناجعة ومسؤولة لدعم صورة تونس والتعريف بمواقفها والدفاع عنها وإبراز مميزاتها، خدمة الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز قدرات تونس المادية والفنية والعملياتية في مجال التوقي من المخاطر الأمنية...

وكذلك تنشيط اليقظة الاقتصادية ببلدان الاعتماد ومعاضدة جهود الفاعلين الاقتصاديين في الترويج للمنتجات التونسية وتحسين استراتيجيات التسويق ومساندة الشركاء الوطنيين في

المشاركة في المفاوضات الدولية وتعزيز الشراكات مع المنظمات والهيئات الأممية لتقديم الدعم الفني وتمويل المشاريع التنموية المبرمجة.

فضلا عن تعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج والدفاع عن مصالحها وأيضا إحداث منصة وطنية تحتوي على بيانات الاتصال بالقطاع الخاص والهياكل الوطنية لدعم الاقتصاد الوطني وتثمين دور الأكاديمية الدبلوماسية الدولية في مجال التكوين وتطوير المهارات.

5) السياسة العدلية:

استعرض وزير الاقتصاد والتخطيط مجمل الأهداف الاستراتيجية التي تم تمضينها بمخطط التنمية 2026-2030 في إطار منظومة السياسة العدلية، حيث تتمثّل هذه الأهداف في تيسير النفاذ إلى العدالة وتعزيز فاعلية المنظومة العدلية وتعزيز الثقة في عدالة جوهرها الإنسان.

وقد خصّص مخطط التنمية لتنفيذ هذه الأهداف عددا من الإصلاحات والبرامج وذلك على غرار تطوير الخارطة القضائية ومراجعة اختصاص المحاكم، تحيين النصوص القانونية في صيغ مجمّعة ومحيّنة وإعداد أدلة إجراءات مبسطة، دعم الوساطة القضائية كإجراء بديل لحل النزاعات وتقليل الضغط على المحاكم وذلك بالنسبة لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتعلق بتيسير النفاذ إلى العدالة.

أما بخصوص هدف تعزيز فاعلية المنظومة العدلية، فقد تمثلت أهم الإصلاحات المبرمجة بالمخطط في ترشيد الزمن القضائي وتخفيف العبء على المحاكم من خلال مراجعة بعض الجرائم والسندات التنفيذية الخاصة ترشيد الإجراءات في المادة الجزائية والمادة المدنية والتجارية وفي إعداد أدلة إجراءات بالمحاكم والمصالح المركزية والجهوية إضافة إلى تبسيط وتطوير إجراءات التنفيذ ورقمنتها.

وفي علاقة بالمشاريع المبرمجة ضمن الهدف الاستراتيجي المتمحور حول تعزيز الثقة في عدالة جوهرها الإنسان، فسيتم العمل على تطوير آليات الرقابة والتفقد وإرساء نظام لتقييم أعمال مساعدي القضاء (خبراء عدليين وعدول...) وكذلك مراجعة شروط وآجال الإجراءات الماسة بالحقوق (الإيقاف التحفظي والبطاقات القضائية ...) وترشيد آجال المحاكمة الجزائية وأيضا حذف العقوبات السالبة للحرية في الجنح البسيطة واستبدالها بغرامات مالية وعقوبات إدارية فضلا عن دعم منظومة العقوبات البديلة وجعل العقوبة مرحلة وليست مصيرا.

5- المحاور التي شملتها مداخلات السادة أعضاء اللجان القارة خلال جلسات الاستماع

مثلت هذه الجلسات محطة مفصلية في مسار دراسة مشروع المخطط، إذ أتاحت لأعضاء مجلس النواب فرصة إجراء نقاش معمّق وشامل حول مختلف مضامينه، وتقييم مدى استجابته للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية والمجالية التي تواجه البلاد، ومدى قدرته على إرساء نموذج تنموي أكثر نجاعة واستدامة، يحقق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي، ومقتضيات العدالة الاجتماعية، وضمان التكافؤ بين الجهات، وحسن استغلال الموارد الوطنية .

وأكد النواب في بداية النقاش أن إعداد مخطط التنمية يقتضي تكريس مقاربة تشاركية فعلية تضمن إشراكهم في مختلف مراحل إعداده، سواء على مستوى اقتراح المشاريع ذات الأولوية على الصعيدين المحلي والجهوي أو في صياغة التوجهات والسياسات العمومية المضمنة بالمخطط. واعتبروا أن عدم تشريكهم كان عاملا لعدم الاستفادة من دورهم التمثيلي ومعرفتهم الدقيقة بخصوصيات الجهات وانتظارات المواطنين، باعتبار أنهم منتخبون على أساس برامج انتخابية تضمنت تصورات ومقترحات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، فضلاً عما راكموه من معطيات ميدانية من خلال تواصلهم المباشر مع المواطنين ومكونات المجتمع المحلي. كما شددوا على أن إشراك النواب من شأنه أن يعزز واقعية الخيارات التنموية، ويضمن مواءمة المشاريع مع الحاجيات الحقيقية للجهات، ويكرس مبادئ الديمقراطية التشاركية والتكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية في رسم السياسات العمومية وتتبع تنفيذها.

وأثار النواب عدم إدراج قائمة مفصلّة لجملة المشاريع المبرمجة بالمخطط مُبوّبة حسب الجهات وكلفتها وآجال تنفيذها ومصادر تمويلها ليتمكّنوا من متابعته وتقييمه وفقا لخصوصيات ومتطلبات الدوائر الانتخابية التي يمثّلونها باعتبار مسؤولياتهم إزاء ناخبيهم، معتبرين أنها من أهم النقائص التي تحدّ من الدور التمثيلي والرقابي لأعضاء مجلس نواب الشعب.

ومن جهة أخرى، اتسمت أشغال اللجان بتفاعل إيجابي ونقاش ثري عكس حرص النواب على الإسهام في تطوير مشروع المخطط، من خلال تقديم جملة من الملاحظات والاستفسارات والمقترحات والتوصيات التي تناولت مختلف محاوره، سواء تعلق الأمر بتشخيص الواقع التنموي، أو بمدى واقعية الفرضيات والبرامج المقترحة، أو بمتطلبات التمويل، و بآليات التنفيذ والمتابعة والتقييم، فضلاً عن التأكيد على ضرورة تعزيز الحوكمة الرشيدة، وتحسين نجاعة السياسات العمومية،

وتدعيم التنسيق بين مختلف المتدخلين، بما يكفل حسن تنفيذ الخيارات التنموية وتحقيق الأهداف المرسومة .

كما أفرزت مداخلات النواب جملة من الأولويات الوطنية التي تستوجب مزيدًا من الإحاطة ضمن السياسات العمومية، وفي مقدمتها دفع الاستثمار، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتوفير مواطن الشغل، والارتقاء بجودة الخدمات الأساسية، وتطوير البنية التحتية، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي، والتأقلم مع التغيرات المناخية، فضلاً عن تكريس اللامركزية والتنمية المجالية المتوازنة باعتبارها من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة .ويمكن تبويب مداخلات النواب في خمسة محاور كبرى، تمثل أهم القضايا التي استأثرت بالنقاش داخل اللجان، وهي: ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة، وتعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة، وتحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام، إلى جانب التنمية المجالية. ويهدف هذا التبويب إلى إبراز مختلف الرؤى والمقترحات التي تم التعبير عنها في إطار من التكامل والانسجام.

المحور الأول: تنمية اجتماعية عادلة وشاملة

مثّل محور ضمان التنمية الاجتماعية العادلة والشاملة مكانة محورية في مداولات أعضاء اللجان القارة خلال مناقشة مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030، حيث انطلقت مختلف التدخلات من قناعة راسخة مفادها أن نجاح الخيارات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية يظل رهين قدرتها على الارتقاء بأوضاع المواطن، وتعزيز كرامته، وضمان تمتعه الفعلي بحقوقه الأساسية، وتجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية والتكافؤ بين الأفراد والجهات. وفي هذا السياق، اعتبر النواب أن التنمية ليست مجرد تحقيق لمعدلات النمو أو تحسين للمؤشرات الاقتصادية، وإنما هي مشروع مجتمعي متكامل يجعل الإنسان محور السياسات العمومية وغايتها الأساسية، ويستند إلى مقاربة شاملة تقوم على الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتكريس المساواة وتكافؤ الفرص، والارتقاء بجودة الخدمات الأساسية .

وأكّد أعضاء اللجان من مداخلاتهم أن مشروع المخطط يمثل فرصة لإرساء نموذج تنموي جديد يقوم على التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ويؤسس لدولة اجتماعية قادرة على حماية الفئات الهشة، وتحسين جودة الحياة، وضمان النفاذ المنصف إلى الخدمات العمومية، غير أن تحقيق هذه الغايات يقتضي اعتماد رؤية مندمجة تتجاوز المقاربات القطاعية التقليدية، وترتكز

على التخطيط القائم على النتائج، وربط الأهداف بالموارد وآليات التنفيذ والتقييم، بما يضمن نجاعة السياسات العمومية واستدامة آثارها .

- **الحقوق والحريات**

استأثرت مسألة الحقوق والحريات بحيز واسع من النقاش، حيث تمحورت مداخلات النواب حول مدى قدرة السياسات المقترحة ضمن مشروع المخطط على تجسيد الحقوق التي يكفلها الدستور وترجمتها إلى برامج عملية قابلة للقياس والتقييم.

وأكّدوا أن أي مشروع تنموي لا يمكن أن يحقق أهدافه في غياب مقاربة حقوقية تجعل من حماية الحقوق والحريات إطارًا ناظمًا لمختلف السياسات العمومية، باعتبار أن التنمية الحقيقية تقاس بمدى تمتع المواطن بحقوقه الأساسية، وليس بمجرد ارتفاع نسب الإنجاز أو المؤشرات الكمية.

وفي هذا الإطار، تطرقت أغلب المداخلات إلى مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وفي مقدمتها الحق في التعليم، والصحة، والشغل، والثقافة، والسكن، والحماية الاجتماعية، والتمتع ببيئة سليمة ومتوازنة، إضافة إلى الحق في النفاذ إلى المعلومة، والحق في التقاضي والنفاذ إلى العدالة، بما يقتضي ضمان استقلال السلطة القضائية، وتيسير الولوج إلى المرفق القضائي، بما يعزز الثقة في مؤسسات الدولة ويكرس دولة القانون والمؤسسات. كما شمل النقاش الحقوق المستجدة المرتبطة بالتحول الرقمي، ولا سيما حماية المعطيات الشخصية، وصون الخصوصيات، وضمان الحقوق الرقمية، باعتبارها أصبحت من المقومات الأساسية لحماية الحريات الفردية والجماعية في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.

كما أولى النواب أهمية خاصة لمبدأ المساواة وعدم التمييز، باعتباره أحد المرتكزات الدستورية الأساسية، حيث تساءلوا عن مدى مراعاة مشروع المخطط للتوازن بين الجهات، وضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال، وإدماج حقوق الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والشباب، وسائر الفئات الهشة ضمن مختلف السياسات العمومية، مع اعتماد مؤشرات واضحة تمكن من قياس مدى تحقيق هذه الأهداف بصورة فعلية، ورصد الفوارق الاجتماعية والمجالية والعمل على معالجتها .

كما تناولت المداخلات مدى اعتماد المشروع على مقاربة تشاركية في إعداد السياسات العمومية، انطلاقًا من اعتبار أن المشاركة تمثل أحد أسس الحوكمة الديمقراطية.

وفي هذا السياق، شدد النواب على ضرورة توسيع دائرة المشاركة لتشمل المواطنين، ومكونات المجتمع المدني، والمنظمات الوطنية، والهياكل المهنية، والخبراء، في مختلف مراحل إعداد المخطط وتنفيذه وتقييمه، مع إرساء منظومة واضحة للمتابعة والتقييم والمساءلة، تقوم على الشفافية، والنفاذ إلى المعلومة، وتحديد المسؤوليات، وربط النتائج بالأهداف المرسومة. كما أكدوا أن إعداد مخطط تنموي ناجع يقتضي الاستناد إلى تقييم موضوعي وشفاف لحصيلة السياسات العمومية المنجزة خلال الفترات السابقة، وتحديد النقائص وأسباب ضعف نسب الإنجاز، بما يضمن استمرارية الإصلاحات وتحسين نجاعة التدخلات العمومية .

وفي إطار تقييمهم لمضامين مشروع المخطط، سجل أعضاء المجلس جملة من الملاحظات الجوهرية، من أبرزها غياب مقاربة حقوقية صريحة تؤطر مختلف السياسات والبرامج، حيث انصب تركيز المشروع أساسًا على الأهداف القطاعية والمؤشرات الكمية، دون تحديد الحقوق الواجب ضمانها والالتزامات المحمولة على الدولة وآليات المساءلة المرتبطة بها.

كما لاحظوا ضعف مؤشرات قياس التمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واقتصارها في أغلب الأحيان على نسب الإنجاز والأداء الإداري، دون اعتماد مؤشرات تعكس واقع تمتع المواطنين بحقوقهم الأساسية في التعليم والصحة والشغل والسكن والحماية الاجتماعية .

وأشار النواب كذلك إلى غياب مؤشرات مصنفة حسب الجنس، والجهة، والإعاقة، والفئة العمرية، بما يحول دون تقييم مدى احترام مبدأ المساواة وعدم التمييز، ورصد الفوارق الاجتماعية والمجالية بصورة دقيقة.

كما أشاروا إلى محدودية الإجراءات المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، رغم التنصيص على برامج للإدماج، وغياب رؤية واضحة لتعزيز الحق في التقاضي والنفاذ إلى العدالة من خلال تطوير مرفق القضاء وتقريب الخدمات القضائية من المواطنين، فضلًا عن الحاجة إلى تعزيز حماية حقوق الطفل عبر برامج أكثر وضوحًا لمكافحة العنف المدرسي والحد من الانقطاع المبكر عن الدراسة، إلى جانب ضعف إدماج مقاربة النوع الاجتماعي وعدم تخصيص برامج ومؤشرات واضحة للحد من الفوارق بين النساء والرجال في التشغيل والتمكين الاقتصادي والمشاركة في التنمية .

كما لفت النواب الانتباه إلى غياب الضمانات الكفيلة بحماية الحقوق والحريات في سياق التحول الرقمي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المعطيات الشخصية والخصوصية واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المرافق العمومية، فضلًا عن غياب آليات واضحة للمساءلة والمتابعة والتقييم الدوري لتنفيذ الالتزامات الواردة بالمخطط، وعدم تضمين المشروع تقييمًا موضوعيًا للسياسات العمومية السابقة، وضعف الإحالة إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وغياب تقييم مسبق للأثر الحقوقي للسياسات والبرامج التنموية، وضعف إدماج المقاربة الحقوقية البيئية، ومحدودية البرامج الموجهة لحماية حقوق كبار السن.

كما استفسروا عن إمكانية الاستغناء عنها وعدم تخصيص محور مستقل للإعلام والاتصال، رغم دوره المحوري في تكريس الحقوق والحريات، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وترسيخ الشفافية والحوكمة الرشيدة، ونشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان .

* إصلاح المنظومة الصحية وتعزيز الحق في الصحة

تبوّأ قطاع الصحة موقعًا متقدمًا في مداخلات النواب، انطلاقًا من اعتبارهم أن الحق في الصحة يمثل أحد الحقوق الدستورية الأساسية، وأن ضمان النفاذ العادل إلى خدمات صحية ذات جودة يشكل أحد أهم مؤشرات نجاح الدولة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، ثمّن النواب إدراج إصلاح المنظومة الصحية ضمن الأولويات الوطنية، غير أنهم اعتبروا أن التوجهات الواردة بمشروع المخطط ما تزال في حاجة إلى مزيد من التفصيل والتدقيق، بما يضمن الانتقال من تشخيص الإشكاليات إلى وضع برامج عملية قابلة للتنفيذ والتقييم.

وأكّد النواب أن المنظومة الصحية تواجه جملة من التحديات الهيكلية، من أبرزها التفاوت الكبير بين الجهات في مستوى التجهيزات والخدمات الصحية، والنقص المسجل في الإطارات الطبية وشبه الطبية، وتراجع جاهزية عدد من المؤسسات الصحية، وصعوبة النفاذ إلى العلاج في العديد من المناطق الداخلية والريفية، الأمر الذي يفرض اعتماد مقاربة إصلاحية شاملة تقوم على مبدأ العدالة الصحية وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

وفي هذا السياق، دعوا إلى تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الصحية، واستكمال إنجاز وتجهيز المستشفيات الجهوية والمحلية، وتطوير مراكز الصحة الأساسية، وتحسين توزيع المؤسسات الصحية بما يضمن تقريب الخدمات من المواطنين، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة أو التي تعاني ضعفًا في التغطية الصحية.

كما أكّدوا على ضرورة وضع برامج واضحة لتحديث التجهيزات الطبية، وصيانة المعدات، واعتماد التكنولوجيات الحديثة في التشخيص والعلاج، بما يرفع جودة الخدمات الصحية ويقلص آجال الانتظار .

كما شدّد النواب على أهمية معالجة النقص في الموارد البشرية بالقطاع الصحي، من خلال دعم انتداب الأطباء والإطار شبه الطبي، وتحسين ظروف العمل، وتحفيز الكفاءات على الاستقرار بالمؤسسات الصحية العمومية، وخاصة بالمناطق الداخلية، إلى جانب وضع برامج للتكوين المستمر، بما يضمن الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتحسين مردودية المرفق الصحي العمومي.

وأشار النواب إلى ضرورة مراجعة سياسة توزيع الاختصاصات الطبية بين الجهات، والعمل على الحد من التفاوت في النفاذ إلى الاختصاصات الدقيقة، مع دعم الطب الاستعجالي، وتطوير منظومة الإسعاف الطبي، وتعزيز جاهزية المؤسسات الصحية لمجابهة الأزمات والكوارث الصحية، بما يكرس الحق في العلاج ويضمن المساواة بين جميع المواطنين.

*حوكمة المنظومة الصحية والرقمنة

أكّد السادة النواب أن إصلاح المنظومة الصحية لا يقتصر على توفير الاعتمادات المالية أو إنجاز المؤسسات الصحية، وإنما يستوجب أيضًا تطوير منظومة الحوكمة، وتحسين التصرف في الموارد، واعتماد الإدارة الرقمية في مختلف الخدمات الصحية.

ودعوا إلى التسريع في رقمنة الملف الطبي للمريض، وربط المؤسسات الصحية ضمن شبكة معلوماتية موحدة، وتطوير خدمات الطب عن بعد، بما يمكّن من تحسين جودة الخدمات، وتسهيل متابعة المرضى، وتقليص آجال الحصول على العلاج، خاصة بالمناطق البعيدة.

كما شدّدوا على ضرورة تحسين التصرف في منظومة الأدوية والمستلزمات الطبية، وضمان انتظام التزود بها، وتعزيز الرقابة على مسالك توزيعها، بما يضمن استمرارية الخدمات الصحية ويحافظ على سلامة المرضى.

* الحماية الاجتماعية وتعزيز مقومات الدولة الاجتماعية

حظيت منظومة الحماية الاجتماعية باهتمام واسع خلال المناقشات، حيث أكد النواب أن بناء دولة اجتماعية يقتضي تطوير مختلف آليات الحماية والإحاطة الاجتماعية، بما يضمن العيش الكريم لجميع المواطنين، ويحد من مظاهر الفقر والهشاشة والإقصاء.

وأشاروا إلى أهمية مراجعة السياسات الاجتماعية بما يحقق مزيدًا من النجاعة في استهداف الفئات المستحقة، وتحسين التنسيق بين مختلف برامج الدعم والإحاطة، وضمان تكاملها مع السياسات الاقتصادية والتشغيلية، حتى تصبح الحماية الاجتماعية أداة للإدماج والتمكين، وليس مجرد آلية للمساعدة الظرفية.

كما دعوا إلى تطوير منظومة الضمان الاجتماعي، وتحسين ديمومة الصناديق الاجتماعية، ومعالجة الإشكاليات المالية التي تواجهها، مع ضمان المحافظة على الحقوق المكتسبة للمنخرطين، وتعزيز التغطية الاجتماعية لتشمل مختلف الفئات، وخاصة العاملين في القطاعات الهشة وغير المنظمة .

*الفئات الهشة والإدماج الاجتماعي

أكّد النواب أن مشروع المخطط ينبغي أن يمنح عناية خاصة للفئات الاجتماعية الهشة، باعتبارها الأكثر تأثرًا بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، داعين إلى وضع برامج متكاملة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي، تقوم على التكوين، والتأهيل، وإحداث مواطن الشغل، وتحسين النفاذ إلى الخدمات الأساسية.

وفي هذا السياق، شددوا على ضرورة تعزيز برامج مقاومة الفقر، وتحسين ظروف العيش بالمناطق ذات الأولوية، وتطوير خدمات الإحاطة الاجتماعية، مع دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار

السن، والأطفال فاقدي السند، والنساء في وضعيات الهشاشة، بما يكرس مبادئ التضامن والتماسك الاجتماعي.

كما أكّدوا أن نجاح السياسات الاجتماعية يقتضي اعتماد مؤشرات دقيقة لقياس أثر برامج الحماية الاجتماعية، وتقييم مدى مساهمتها في الحد من الفقر والإقصاء وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، مع اعتماد قواعد بيانات محيّنة تضمن حسن توجيه التدخلات العمومية.

خلصت مداخلات النواب إلى أن مشروع المخطط، رغم اهتمامه بالقطاعين الصحي والاجتماعي، ما يزال يحتاج إلى مزيد من التوضيح فيما يتعلق بأولويات الإصلاح، وآليات التمويل، والجدولة الزمنية للمشاريع، ومؤشرات قياس النتائج.

كما أكّدوا على ضرورة:

- ضمان العدالة في توزيع المؤسسات والخدمات الصحية بين الجهات.
- التسريع في إنجاز المشاريع الصحية المعطلة.
- دعم الموارد البشرية والتجهيزات بالمؤسسات الصحية.
- إصلاح منظومة الضمان والحماية الاجتماعية بما يضمن استدامتها.
- تعزيز الرقمنة والحوكمة في القطاع الصحي.
- تطوير برامج الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة وربطها بالتنمية الاقتصادية.

وشدّد النواب على أنّ الحق في الصحة والحماية الاجتماعية يمثلان ركيزة أساسية للدولة الاجتماعية، وأن نجاح مخطط التنمية يقاس بقدرته على الارتقاء الفعلي بجودة الخدمات الصحية والاجتماعية، وتحسين مستوى عيش المواطنين، وضمان المساواة في الانتفاع بها بين جميع الجهات والفئات الاجتماعية .

***إصلاح منظومة التربية والتعليم وتعزيز جودة المنظومة التربوية**

استأثرت المنظومة التربوية بحيز هام من مداولات النواب، الذين أكدوا أن إصلاح التعليم يمثل أحد أهم رهانات التنمية الوطنية، باعتباره الأساس الذي يقوم عليه بناء رأس المال البشري وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وأبرز النواب أن المدرسة العمومية تواجه تحديات متراكمة تتعلق بتراجع جودة التعليم، وارتفاع نسب الانقطاع المدرسي، وتفاوت الخدمات التربوية بين الجهات،

وتهالك عدد من المؤسسات التعليمية، الأمر الذي يستوجب اعتماد إصلاح شامل يضمن تكافؤ الفرص والارتقاء بجودة المنظومة التربوية .

وفي هذا الإطار، دعا النواب إلى وضع رؤية إصلاحية جديدة متكاملة تشمل مراجعة البرامج والمناهج التعليمية بما يتلاءم مع المتغيرات العلمية والتكنولوجية، ويعزز التفكير النقدي والإبداع والابتكار، ويربط العملية التعليمية باحتياجات التنمية وسوق الشغل، مع المحافظة على مقومات الهوية الوطنية والثوابت الثقافية .

كما شدّدوا على ضرورة تحسين البنية الأساسية للمؤسسات التربوية، وصيانة المدارس والمعاهد، وتجهيزها بالمخابر والوسائل البيداغوجية والفضاءات الرياضية والثقافية، إلى جانب العمل على الحد من الاكتظاظ داخل الأقسام، وتحسين ظروف العمل بالنسبة للإطار التربوي، بما ينعكس إيجابًا على جودة العملية التعليمية .

وأكّد النواب كذلك أهمية مكافحة ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة، من خلال اعتماد برامج وقائية وإجراءات اجتماعية وتربوية تستهدف الفئات المهددة بالانقطاع، مع توفير الدعم والإحاطة النفسية والاجتماعية، وتعزيز العلاقة بين المؤسسة التربوية والأسرة، بما يضمن الحد من الهدر المدرسي وتحسين نسب النجاح والاندماج في المنظومة التعليمية.

*التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

أكّد النواب أن التعليم العالي والبحث العلمي يمثلان ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والانتقال نحو اقتصاد المعرفة، معتبرين أن الجامعات ومؤسسات البحث مطالبة بلعب دور أكبر في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد حلول علمية للإشكاليات الوطنية، وتعزيز القدرة التنافسية للبلاد .

وفي هذا السياق، دعوا إلى مراجعة السياسات المتعلقة بالتعليم العالي، بما يضمن تحسين جودة التكوين الجامعي، وتطوير الاختصاصات ذات العلاقة بالاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيات الحديثة، والطاقات المتجددة، والاقتصاد الأخضر، حتى تكون منظومة التعليم العالي أكثر انسجامًا مع متطلبات المرحلة المقبلة .كما شدد النواب على ضرورة تعزيز الشراكة بين الجامعات ومراكز البحث من جهة، والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، بهدف تثمين نتائج البحث العلمي، وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية ومؤسسات ناشئة، بما يرفع من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، ويحد

من هجرة الكفاءات، ويشجع الابتكار وريادة الأعمال .وأشار النواب كذلك إلى أهمية تحسين ظروف البحث العلمي، ودعم الباحثين، وتطوير البنية التحتية للمخابر ومراكز البحث، وتوفير التمويل الكافي للمشاريع البحثية، بما يعزز مساهمة الجامعات في تحقيق أهداف مخطط التنمية، ويرفع من ترتيب المؤسسات الجامعية على المستويين الإقليمي والدولي .

* التكوين المهني وربطه بحاجيات الاقتصاد الوطني

أكّد النواب أن التكوين المهني يمثل أحد أهم الاليات لمعالجة البطالة وتحسين قابلية التشغيل، غير أنهم لاحظوا أن المنظومة الحالية ما تزال تعاني من ضعف التنسيق مع حاجيات سوق الشغل، وعدم مواكبة عدد من الاختصاصات للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية .ودعوا إلى إصلاح شامل لمنظومة التكوين المهني، يقوم على مراجعة الاختصاصات، وإحداث مسارات جديدة تتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، والصناعة الحديثة، والطاقات المتجددة، والاقتصاد الأخضر، والخدمات اللوجستية، مع تعزيز التكوين التطبيقي داخل المؤسسات الاقتصادية، بما يرفع من فرص إدماج المتخرجين في سوق العمل. كما شدد النواب على أهمية تطوير الشراكة بين مراكز التكوين والقطاع الخاص، واعتماد آليات للتكوين المستمر وإعادة التأهيل المهني، حتى تتمكن اليد العاملة الوطنية من مواكبة التحولات المتسارعة في سوق الشغل، والاستجابة لحاجيات الاستثمار .وأكدوا أيضًا ضرورة الرفع من جاذبية التكوين المهني، وتحسين صورته المجتمعية، وتوفير التجهيزات الحديثة بمراكز التكوين، وربطها بالمحيط الاقتصادي، بما يجعلها فضاءات لإعداد كفاءات تستجيب للمعايير الوطنية والدولية، وتسهم في دعم النمو الاقتصادي والرفع من الإنتاجية.

وخلص النواب إلى أن مشروع المخطط تضمن توجهات إيجابية في مجال تطوير التعليم والتكوين، معتبرين أن الاستثمار في التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني يمثل استثمارًا في مستقبل البلاد، ويعد المدخل الأساسي لبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، مع الارتقاء برأس المال البشري باعتباره الثروة الحقيقية للدولة .

* التشغيل وتعزيز الإدماج الاقتصادي

حظيت مسألة التشغيل بمكانة محورية في مداخلات النواب، باعتبارها من أهم الرهانات الوطنية التي يتوقف عليها نجاح مخطط التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وأكّد النواب أن معالجة البطالة، ولا سيما بطالة أصحاب الشهائد العليا والشباب والنساء، تقتضي اعتماد سياسة وطنية شاملة لا تقتصر على إحداث مواطن شغل ظرفية، وإنما تقوم على تنشيط الاستثمار المنتج، وتحفيز المبادرة الخاصة، وربط التكوين بحاجيات الاقتصاد، وإرساء مناخ اقتصادي قادر على استيعاب الكفاءات الوطنية .

وأشار النواب إلى أن مشروع المخطط، رغم تضمينه لجملة من التوجهات المتعلقة بالتشغيل، لم يحدد بصورة دقيقة البرامج التنفيذية الكفيلة بخفض نسب البطالة، كما لم يبين آليات المتابعة والتقييم أو المؤشرات المرحلية التي تسمح بقياس مدى تحقق الأهداف المعلنة .وفي هذا الإطار، دعوا إلى مراجعة السياسات العمومية في مجال التشغيل، وتعزيز التنسيق بين مختلف الوزارات والهياكل المتدخلة، وتطوير برامج الإحاطة بالمبادرة الخاصة، وتيسير النفاذ إلى التمويل، وتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، باعتبارها من أهم مصادر إحداث فرص العمل، إلى جانب وضع برامج خصوصية لفائدة الجهات التي تشهد نسب بطالة مرتفعة، بما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق المجالية .كما شدد النواب على ضرورة تطوير خدمات الإرشاد والتوجيه المهني، وربط مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني بحاجيات سوق الشغل، وإرساء منظومة استشرافية تمكن من تحديد الاختصاصات المطلوبة مستقبلًا، بما يضمن التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل ويحد من البطالة الهيكلية.

- **الشباب وتمكينه من المساهمة في التنمية**

أكّد النواب أن الشباب يمثل الثروة الحقيقية للبلاد، وأن نجاح أي مخطط تنموي يبقى رهينًا بقدرته على تمكين الشباب من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير الظروف الملائمة لمشاركته في الحياة العامة .وأشاروا إلى أن التحديات التي تواجه الشباب لا تقتصر على البطالة، وإنما تشمل أيضًا محدودية فضاءات التأطير، وضعف البرامج الموجهة لتنمية المهارات، وتفاوت فرص المشاركة بين الجهات، وهو ما يستوجب اعتماد سياسة شبابية متكاملة تقوم على الاستثمار في قدرات الشباب، ودعم المبادرة والابتكار، وتوفير برامج للتكوين والتأهيل، وتعزيز مشاركتهم في صياغة السياسات العمومية. كما دعوا إلى تطوير مؤسسات الشباب، وتأهيل دور الشباب، وتحديث برامجها، وربطها بالتحولات الرقمية والاقتصادية، بما يجعلها فضاءات للإبداع والابتكار وتنمية المهارات القيادية، ويسهم في حماية الشباب من مختلف مظاهر الإقصاء والانحراف . وأكد النواب أن الاستثمار في

الشباب يمثل استثمارًا في مستقبل البلاد، ويعد من أهم مقومات التنمية المستدامة وتعزيز التماسك الاجتماعي .

- تطوير القطاع الرياضي

أولى النواب أهمية خاصة للقطاع الرياضي، معتبرين أنه أحد المكونات الأساسية للتنمية البشرية، وعنصرًا داعمًا للصحة العامة والإدماج الاجتماعي . وفي هذا السياق، دعوا إلى تطوير البنية الأساسية الرياضية، وتأهيل الملاعب والقاعات الرياضية، وتوفير التجهيزات الضرورية، خاصة بالمناطق الداخلية، بما يضمن تكافؤ الفرص بين مختلف الجهات في ممارسة الأنشطة الرياضية .كما شددوا على ضرورة دعم الرياضة المدرسية والجامعية، وتشجيع الجمعيات الرياضية، واكتشاف المواهب، وتوفير الإحاطة اللازمة للرياضيين، مع اعتماد رؤية وطنية تجعل من الرياضة وسيلة للتربية والصحة والإدماج الاجتماعي، إلى جانب دورها في الإشعاع الوطني والدولي .وأكد النواب أن تطوير القطاع الرياضي ينبغي أن يندرج ضمن رؤية تنموية شاملة، تراعي احتياجات الشباب، وتسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاندماج المجتمعي .

- الثقافة وترسيخ الهوية الوطنية

أكّد النواب في مداخلاتهم أن التنمية لا تقتصر على أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وإنما تشمل أيضًا البعد الثقافي والحضاري، باعتباره ركيزة أساسية في بناء الإنسان وتعزيز الهوية الوطنية . وأشاروا إلى ضرورة الارتقاء بالعمل الثقافي، ودعم المؤسسات الثقافية، وصيانة المعالم التاريخية والتراثية، وتشجيع الإنتاج الثقافي والإبداعي، مع ضمان العدالة في توزيع المؤسسات والأنشطة الثقافية بين مختلف الجهات .كما دعوا إلى تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، باعتبارها قطاعًا اقتصاديًا واعدًا قادرًا على خلق مواطن الشغل، وتعزيز مساهمة الثقافة في التنمية المحلية، مع إيلاء عناية خاصة بالمبدعين والشباب، ودعم المبادرات الثقافية التي تعزز قيم المواطنة والانتماء والانفتاح .وأكد النواب أهمية ربط الثقافة بالتربية والتعليم، وتعزيز دورها في مقاومة مظاهر العنف والتطرف والإقصاء، وترسيخ قيم الحوار والتسامح، بما يساهم في بناء مجتمع متماسك ومتوازن.

وخلصت مداولات السادة النواب إلى أن السياسات المتعلقة بالتشغيل والشباب والثقافة والرياضة تمثل عناصر متكاملة في بناء رأس المال البشري، إلا أن نجاحها يظل رهينًا بتوفير رؤية واضحة، وآليات تنفيذ دقيقة، واعتمادات مالية كافية .وأكدوا ضرورة تطوير سياسات التشغيل

وربطها بالاستثمار والتنمية الاقتصادية وتحسين مواءمة منظومتي التعليم والتكوين مع حاجيات سوق الشغل ودعم المبادرة الخاصة وريادة الأعمال لدى الشباب والارتقاء بالبنية الأساسية الشبابية والرياضية والثقافية و ضمان التوزيع العادل للمؤسسات والتجهيزات بين الجهات و تعزيز الاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية وشدد النواب على أن بناء مجتمع متماسك ومنتج يمر حتمًا عبر الاستثمار في الإنسان، وتمكين الشباب، وتطوير الثقافة والرياضة، باعتبارها مكونات أساسية للتنمية الشاملة، ولتعزيز الانتماء الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

- الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

أكد النواب أن الأسرة تمثل النواة الأساسية للمجتمع، وأن المحافظة على تماسكها وتعزيز قدرتها على الاضطلاع بأدوارها الاجتماعية والتربوية والاقتصادية يعد أحد المرتكزات الجوهرية للتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، شددوا على ضرورة أن يتضمن مخطط التنمية سياسات عمومية متكاملة تراعي التحولات الاجتماعية والديمغرافية، وتستجيب لمتطلبات حماية الأسرة، وتدعم استقرارها، وتعزز دورها في تنشئة الأجيال وترسيخ قيم المواطنة والتضامن

وفيما يتعلق بالمرأة، أكد النواب أهمية مواصلة دعم السياسات الرامية إلى تعزيز مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص، وتوسيع برامج التمكين الاقتصادي، خاصة لفائدة النساء في الوسطين الريفي والداخلي، بما يمكنهن من الاندماج في الدورة الاقتصادية وتحسين أوضاعهن الاجتماعية، مع توفير آليات التمويل والتكوين والإحاطة الفنية للمشاريع النسائية .كما دعا النواب إلى مزيد العناية بالمرأة العاملة، وتوفير الظروف الملائمة للتوفيق بين مسؤولياتها الأسرية والمهنية، وتطوير الخدمات الاجتماعية المساندة للأسرة، بما يعزز مشاركتها في سوق الشغل ويكرس دورها كشريك أساسي في التنمية الوطنية .

أما في مجال الطفولة، فقد أكد السادة النواب أن الاستثمار في الطفولة يمثل استثمارًا في مستقبل البلاد، داعين إلى تعزيز برامج حماية الأطفال، والحد من مختلف أشكال الهشاشة والإقصاء، وتطوير خدمات الطفولة المبكرة، وتحسين جودة مؤسسات الرعاية والإحاطة، مع إيلاء عناية خاصة للأطفال في المناطق الداخلية والفئات الاجتماعية محدودة الدخل .كما شددوا على ضرورة وضع برامج أكثر نجاعة للتصدي لظاهرة الانقطاع المدرسي، وتعزيز الإحاطة النفسية والاجتماعية داخل المؤسسات التربوية، ودعم الأطفال ذوي الإعاقة، وضمان إدماجهم الكامل في المنظومة التعليمية والاجتماعية .وفيما يتعلق بكبار السن، أكد النواب أن ارتفاع نسبة الشيخوخة

يفرض اعتماد سياسة وطنية تستجيب لاحتياجات هذه الفئة، من خلال تطوير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، وتعزيز مؤسسات الإحاطة، وتحسين خدمات الرعاية المنزلية، بما يضمن لهم العيش الكريم ويحفظ كرامتهم ويعزز اندماجهم في المجتمع .

- **الإدماج الاجتماعي وتعزيز رأس المال البشري**

أكد النواب أن التنمية الاجتماعية المنشودة لا يمكن أن تتحقق دون اعتماد سياسات إدماج اقتصادي واجتماعي شاملة تستهدف مختلف الفئات الهشة، وتقوم على تمكينها من وسائل الإنتاج والعمل والتعليم والتكوين، بما يخرجها من دائرة الهشاشة والإعالة إلى دائرة المشاركة الفاعلة في الدورة الاقتصادية .وأشاروا إلى أن الإدماج الاجتماعي ينبغي أن يرتكز على مقاربة تشاركية تجمع بين مختلف المتدخلين، وتنسق بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية، حتى تكون برامج الحماية الاجتماعية مكمّلة لبرامج التشغيل والاستثمار، بما يحقق نجاعة أكبر في مقاومة الفقر والحد من التفاوت الاجتماعي .كما شدد النواب على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الثروة الحقيقية للدولة، من خلال الارتقاء بجودة التعليم والصحة والتكوين والثقافة، وتطوير المهارات والكفاءات، وربطها بحاجيات التنمية، بما يعزز الإنتاجية والابتكار والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني .وأكدوا أن نجاح السياسات الاجتماعية يتطلب أيضًا تطوير منظومة الإحصائيات الاجتماعية، وإعداد قواعد بيانات محينة ودقيقة، تمكن من توجيه التدخلات العمومية نحو الفئات المستحقة، وتقييم أثر البرامج الاجتماعية بصورة موضوعية وشفافة، بما يضمن حسن توظيف الموارد العمومية وتحقيق النتائج المرجوة .

وخلصت مداخلات النواب إلى أن مشروع مخطط التنمية تضمن توجهات إيجابية في المجال الاجتماعي، إلا أنهم سجلوا جملة من الملاحظات التي رأوا أنها تستوجب مزيدًا من الإثراء والتدقيق، من أهمها ضرورة إرساء مقاربة حقوقية واضحة تجعل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أساسًا لجميع السياسات العمومية.

المحور الثاني: تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية

حظي محور تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية باهتمام واسع من قبل النواب باعتباره أحد المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030، وأحد الشروط الجوهرية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وقد أجمع النواب على أن نجاح المخطط يبقى رهين قدرته على إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني، من خلال الانتقال من اقتصاد يعتمد أساسًا على الأنشطة التقليدية إلى اقتصاد أكثر تنوعًا، وأكثر إنتاجية، وأكثر قدرة على استقطاب الاستثمار، وإحداث الثروة، وخلق مواطن الشغل، مع ضمان التوزيع العادل للاستثمارات بين مختلف الجهات.

وفي هذا السياق، اعتبر النواب أن مشروع المخطط يمثل فرصة لإعادة توجيه السياسات الاقتصادية نحو معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها المنظومة الاقتصادية، غير أنهم لاحظوا أن الوثيقة لم تقدم تفاصيل كافية بشأن البرامج والمشاريع المزمع إنجازها، ولم تحدد بدقة الموارد المالية المخصصة لها، ولا الآجال الزمنية وآليات التنفيذ والمتابعة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى واقعية الأهداف المعلنة وقابلية المخطط للتنفيذ. كما استفسروا عما إذا كانت المشاريع الواردة تمثل مشاريع جديدة أو امتدادًا لبرامج سابقة، وعن مدى تقدم إنجازها، مؤكدين أن غياب مؤشرات مرحلية واضحة من شأنه أن يحد من قدرة مجلس نواب الشعب على الاضطلاع بدوره الرقابي في متابعة تنفيذ المشاريع العمومية وتقييم نتائجها.

- **تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير القاعدة الصناعية**

أكد النواب أن تطوير النسيج الاقتصادي الوطني يقتضي إرساء سياسة صناعية جديدة تستجيب للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية، وتعتمد على تنويع القاعدة الإنتاجية والرفع من القيمة المضافة للمنتجات الوطنية، مع العمل على تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية ودعم قدرتها على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية. وأبرزوا أن الصناعة يجب أن تشكل رافعة أساسية لتحقيق النمو، واستقطاب الاستثمار، ودعم الصادرات، وتحسين الميزان التجاري، شريطة أن يتم توزيع المشاريع الصناعية بصورة عادلة بين مختلف الجهات، بما يحد من التفاوت التنموي ويعزز العدالة المجالية.

وفي هذا الإطار، دعا النواب إلى مراجعة الخارطة الصناعية الوطنية بما يحقق توازنًا فعليًا بين المناطق الساحلية والداخلية، متسائلين عن المعايير المعتمدة في اختيار مواقع المناطق الصناعية، ومدى ارتباطها بالحاجيات الحقيقية للجهات وبمؤشراتها التنموية.

كما شددوا على ضرورة توفير البنية الأساسية والخدمات اللوجستية الضرورية بالمناطق الصناعية، وربطها بشبكات النقل والطرقات والموانئ، حتى تصبح فضاءات جاذبة للاستثمار وقادرة على استقطاب المؤسسات الوطنية والأجنبية، بدل أن تظل مجرد فضاءات مهيأة دون استغلال فعلي.

كما أكد النواب أن تحديث الصناعة لا ينبغي أن يقتصر على التوسع في البنية التحتية، وإنما يتطلب أيضًا مواكبة الثورة الصناعية الرابعة من خلال تشجيع الرقمنة، والابتكار، ودعم البحث العلمي التطبيقي، وربط المؤسسات الصناعية بمراكز البحث والجامعات، بما يتيح تطوير صناعات ذات قيمة مضافة عالية وقادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. واعتبروا أن الصناعات التكنولوجية، والصناعات الدوائية، والصناعات الغذائية، والصناعات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة، تمثل مجالات واعدة ينبغي أن تحظى بأولوية ضمن السياسات الصناعية المستقبلية.

كما تناولت المداخلات واقع المؤسسات الصغرى والمتوسطة، حيث اعتبر النواب أنها تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، غير أنها لا تزال تواجه صعوبات متعددة تتعلق بالنفاذ إلى التمويل، وارتفاع كلفة الإنتاج، وتعقد الإجراءات الإدارية، وصعوبة النفاذ إلى الأسواق، وضعف التأطير والمرافقة. وفي هذا الإطار دعوا إلى وضع سياسة متكاملة لدعم هذه المؤسسات، تقوم على تبسيط الإجراءات، وتوفير آليات تمويل ملائمة، وتطوير الخدمات الرقمية، وتشجيع الابتكار، وتمكينها من الاندماج في سلاسل الإنتاج والتصدير، بما يعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وأكد النواب كذلك أن نجاح السياسة الصناعية يبقى مرتبطًا بإصلاح الإطار التشريعي المنظم للاستثمار والإنتاج، ومراجعة النصوص القانونية التي تعيق المبادرة الخاصة، بما يحقق مزيدًا من المرونة والشفافية.

*الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

احتلت مسألة الاستثمار حيزًا مهمًا من مداخلات النواب، الذين اعتبروا أن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمخطط يظل رهين تحسين مناخ الأعمال، وإزالة مختلف العراقيل الإدارية والقانونية التي تعيق المبادرة الخاصة، وتؤثر في جاذبية البلاد للاستثمارات الوطنية والأجنبية .وأكد النواب أن تطوير الاستثمار لا يقتصر على توفير الحوافز المالية، وإنما يقتضي إصلاحًا شاملاً للمنظومة التشريعية والإدارية، يقوم على تبسيط الإجراءات، وتقليص آجال إسناد التراخيص، ورقمنة الخدمات الإدارية، وتحقيق الاستقرار التشريعي، بما يعزز ثقة المستثمرين ويشجعهم على إنجاز مشاريعهم في مختلف الجهات .كما دعوا إلى مراجعة قانون الاستثمار وتحيين مختلف النصوص القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي، بما يواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية، ويمكن من استقطاب استثمارات نوعية في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وخاصة الصناعات الحديثة، والطاقات المتجددة، والاقتصاد الرقمي، والصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية . وشدد النواب على ضرورة تخصيص حوافز إضافية لفائدة الجهات الداخلية، وربط الامتيازات الاستثمارية بمستوى التنمية الجهوية، حتى تتحول هذه المناطق إلى أقطاب اقتصادية قادرة على استقطاب المؤسسات، والحد من التفاوت التنموي، وخلق فرص التشغيل .

- المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودفع المبادرة الخاصة

أجمع النواب على أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، بالنظر إلى مساهمتها في خلق الثروة، واستيعاب اليد العاملة، وتنشيط الاقتصاد المحلي، إلا أنها ما تزال تواجه صعوبات متعددة تتعلق بالنفاذ إلى التمويل، وارتفاع كلفة الإنتاج، وصعوبة الولوج إلى الأسواق، وتعقد الإجراءات الإدارية .ودعوا إلى وضع سياسة وطنية متكاملة لدعم هذه المؤسسات، تقوم على تسهيل النفاذ إلى التمويل، وتطوير آليات الضمان، وتوفير الإحاطة الفنية والتكوين والمرافقة، وتشجيع الابتكار، ومساعدتها على الاندماج في سلاسل القيمة والأسواق الخارجية .كما أكد النواب أهمية تشجيع المبادرة الخاصة لدى الشباب، وتطوير برامج بعث المشاريع، ودعم المؤسسات الناشئة، مع العمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال، وربط منظومة التكوين والبحث العلمي بحاجيات الاقتصاد، حتى تصبح المبادرة الخاصة أحد المحركات الأساسية للنمو والتشغيل، بدل الاعتماد المفرط على القطاع العمومي.

- **الاقتصاد الرقمي والابتكار والمؤسسات الناشئة**

أكد النواب أن التحول الرقمي لم يعد خيارًا تنمويًا، بل أصبح ركيزة أساسية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ورفع إنتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية.

وفي هذا السياق، دعوا إلى بلورة رؤية وطنية متكاملة للاقتصاد الرقمي تقوم على تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعميم الخدمات الإلكترونية، وتعزيز الأمن السيبراني، وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، بما يسمح بإحداث نقلة نوعية في طرق الإنتاج والتصرف والخدمات .وأشار النواب إلى أن المؤسسات الناشئة أصبحت اليوم من أهم محركات النمو في الاقتصادات الحديثة، معتبرين أن تطوير هذا القطاع يقتضي استكمال المنظومة القانونية والترتيبية، وتوفير مصادر تمويل متنوعة، وتحسين منظومة المرافقة والتأطير، وإرساء بيئة أعمال تشجع على الابتكار والبحث والتطوير، مع تعزيز الشراكة بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية قصد تثمين نتائج البحث العلمي وتحويلها إلى مشاريع استثمارية ذات قيمة مضافة .كما أكدوا ضرورة دعم الكفاءات الشابة في المجالات التكنولوجية، والحد من هجرة أصحاب الاختصاصات، من خلال توفير مناخ اقتصادي ومهني جاذب، يتيح استثمار الخبرات الوطنية في خدمة الاقتصاد الوطني، ويعزز مكانة تونس في الصناعات الرقمية والخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع .

- **التجارة الداخلية والخارجية**

تناولت مداخلات النواب واقع قطاع التجارة باعتباره أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث أكدوا أن نجاح السياسات الاقتصادية يقتضي إصلاح منظومة التوزيع والتجارة الداخلية، والحد من مسالك الاحتكار والمضاربة، وتحسين تنظيم الأسواق، بما يضمن استقرار الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطن .كما دعوا إلى تعزيز الصادرات الوطنية، وتنويع الأسواق الخارجية، ودعم المؤسسات المصدرة، وتطوير الخدمات اللوجستية والتجارية، بما يمكن من تحسين الميزان التجاري والحد من العجز التجاري، مع العمل على تثمين المنتوج الوطني ورفع قدرته التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية.

وأشار النواب كذلك إلى ضرورة مراجعة السياسات التجارية بما يحقق التوازن بين حماية الإنتاج الوطني والانفتاح الاقتصادي، مع توفير آليات فعالة لمرافقة المؤسسات في عمليات التصدير، وتطوير التجارة الإلكترونية باعتبارها من أهم روافد الاقتصاد الحديث .

- **السياحة والصناعات التقليدية**

أكد النواب أن القطاع السياحي لا يزال يمثل أحد أهم القطاعات المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، إلا أنهم اعتبروا أن تطويره يقتضي تجاوز النموذج التقليدي القائم على السياحة الموسمية، والتوجه نحو تنويع المنتوج السياحي من خلال دعم السياحة الثقافية، والبيئية، والصحراوية، والعلاجية، والرياضية، بما يسمح باستغلال مختلف المقومات الطبيعية والثقافية التي تزخر بها البلاد .

كما دعوا إلى مزيد تثمين التراث الوطني والمعالم التاريخية، وتحسين الخدمات السياحية، وتأهيل البنية الأساسية للمناطق السياحية، وتشجيع الاستثمار في القطاع، مع إيلاء الصناعات التقليدية عناية خاصة باعتبارها مكونًا أساسيًا للهوية الوطنية، ومصدرًا مهمًا للتشغيل والتنمية المحلية، وخاصة في الجهات الداخلية.

وشدد النواب على ضرورة توفير برامج تمويل ومرافقة للحرفيين والمؤسسات الصغرى الناشطة في الصناعات التقليدية، وتطوير آليات الترويج والتسويق، وربطها بالنشاط السياحي، بما يسهم في المحافظة على الموروث الحضاري وتحقيق التنمية الاقتصادية .

- **الاقتصاد الاجتماعي والشركات الأهلية**

حظي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باهتمام ملحوظ خلال المناقشات، حيث اعتبر النواب أنه يمثل آلية مهمة لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، وخلق فرص العمل، خاصة في المناطق ذات الأولوية التنموية .

وأكدوا ضرورة دعم الشركات الأهلية وتوفير الأطر القانونية والمالية الكفيلة بإنجاحها، مع مرافقتها فنيًا وإداريًا، وتمكينها من النفاذ إلى التمويل والأسواق، حتى تضطلع بدورها في تثمين الموارد المحلية، وتنمية الاقتصاد الجهوي، وتعزيز مشاركة المواطنين في الدورة الاقتصادية .

كما شددوا على أهمية توظيف هذا النموذج في استغلال الأراضي الدولية، وتطوير الخدمات الفلاحية، والمحافظة على الموارد الطبيعية، وإنجاز المشاريع الجماعية، بما يحقق التنمية المحلية ويكرس مبادئ التضامن والاقتصاد التشاركي .

- **إصلاح القطاع المنجمي وتثمين الثروات الطبيعية**

أكد السادة النواب ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية للنهوض بالقطاع المنجمي، والعمل على تثمين الثروات الطبيعية التي تزخر بها البلاد، وعلى رأسها الفسفاط، والجبس، والرخام، وسائر الموارد المنجمية، بما يعزز مساهمة هذا القطاع في دعم المالية العمومية، ورفع نسق النمو، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية .

وفي هذا الإطار، شددوا على ضرورة مراجعة مجلة المناجم وتحيينها، بما يضمن الشفافية والحوكمة الرشيدة في استغلال الثروات الطبيعية، ويوفر مناخًا قانونيًا أكثر جاذبية للاستثمار، مع المحافظة على حقوق الدولة وحسن التصرف في الموارد الوطنية .

- **تطوير البنية التحتية واللوجستية**

أكد النواب أن تطوير البنية التحتية يمثل شرطًا أساسيًا لإنجاح مختلف السياسات الاقتصادية، وتحقيق العدالة المجالية، وربط مناطق الإنتاج بمناطق التحويل والتسويق والتصدير .

وسجلوا وجود اختلالات هيكلية تتمثل في ضعف الربط بين الجهات، وتدهور شبكات النقل، ونقص التجهيزات بالموانئ والمطارات، إضافة إلى محدودية الخدمات اللوجستية، وهو ما يؤثر سلبًا في تنافسية الاقتصاد الوطني.

ودعوا إلى التسريع في إنجاز مشاريع الطرقات السيارة، والسكك الحديدية، والمناطق اللوجستية، وتطوير الموانئ التجارية والمطارات، وتحسين منظومة النقل متعدد الوسائط، بما يسهم في تخفيض كلفة النقل، وتحسين جودة الخدمات، واستقطاب الاستثمارات، ودعم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية.

وخلص النواب إلى أن تحديث النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية يمثلان أحد أهم الرهانات المطروحة خلال الفترة 2026-2030، غير أن نجاح هذا التوجه يظل رهينًا بتوفير رؤية اقتصادية متكاملة تقوم على إصلاح مناخ الأعمال، وتعزيز الاستثمار، وتحديث المنظومة الصناعية، ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وتطوير الاقتصاد الرقمي، وتحسين أداء القطاعات الإنتاجية، مع استكمال مشاريع البنية الأساسية الكبرى، وتطوير المنظومة اللوجستية، وإرساء

منظومة فعالة للحوكمة والمتابعة والتقييم، بما يكفل تحويل الأهداف المعلنة إلى إنجازات ملموسة تعزز النمو الاقتصادي، وترفع القدرة التنافسية، وتوفر مواطن الشغل، وتحقق التنمية العادلة والمتوازنة بين مختلف جهات الجمهورية .

المحور الثالث: تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة

حظي محور تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة بعناية خاصة في مداخلات النواب، باعتباره من المحاور السيادية التي يتوقف عليها نجاح مخطط التنمية 2026-2030، وضمان صمود الدولة أمام التحولات المناخية والاقتصادية والجيوسياسية. وقد شدد النواب على أن الأمن الغذائي والمائي والطاقي لا يمثل مجرد هدف قطاعي، بل هو شرط من شروط السيادة الوطنية والاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة، خاصة في ظل ما تعرفه البلاد من ضغط متزايد على الموارد الطبيعية، وتراجع في المخزون المائي، وارتفاع في كلفة الطاقة، وتنامي المخاطر البيئية والمناخية .

وانطلقت مداخلات النواب من اعتبار أن هذا المحور يجب أن يعالج في إطار رؤية وطنية مندمجة تربط بين الفلاحة والمياه والطاقة والبيئة، وتقطع مع المقاربات الجزئية أو الظرفية، حتى يكون المخطط قادرًا على إحداث نقلة نوعية في هذه القطاعات الحيوية. كما أكدوا أن تحقيق هذه الأهداف يستوجب مشاريع وطنية كبرى، واعتمادات مالية كافية، وإصلاحات تشريعية ومؤسساتية واضحة، وآليات متابعة وتقييم تضمن حسن التنفيذ وتكافؤ استفادة الجهات من المشاريع المبرمجة .

- **الأمن الغذائي وتطوير القطاع الفلاحي**

فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي، سجل السادة النواب جملة من الملاحظات الجوهرية حول ما ورد بمشروع المخطط، حيث اعتبروا أن بعض المشاريع المدرجة يغلب عليها الطابع الاستهلاكي ولا ترتقي إلى مستوى المشاريع الوطنية الكبرى القادرة على إحداث تحول حقيقي في القطاع الفلاحي. وأكدوا أن تحقيق الأمن الغذائي يقتضي تجاوز منطق التدخلات المحدودة نحو رؤية استراتيجية شاملة تجعل من الفلاحة قطاعًا منتجًا للثروة، ومحركًا للاقتصاد الوطني، وأداة لتحقيق التنمية الجهوية المتوازنة . كما لاحظ النواب محدودية إدراج المشاريع التنموية في عدد من الجهات، وخاصة المناطق الداخلية ذات الطابع الفلاحي، رغم ما تتميز به هذه الجهات من موارد طبيعية وبشرية ودور محوري في دفع

الاقتصاد الوطني. واعتبروا أن هذا الوضع يستوجب اعتماد مبدأ الإنصاف في توزيع المشاريع الاستثمارية، بما يضمن توجيه الاعتمادات نحو الجهات الأكثر قدرة على الإنتاج والأكثر حاجة إلى التأهيل، وتحقيق تنمية عادلة بين الجهات .

وشدد النواب على أن الأمن الغذائي لا يتحقق فقط من خلال الزيادة في الإنتاج، وإنما عبر منظومة متكاملة تشمل التحكم في كلفة الإنتاج، وتطوير البذور والبحث الزراعي، وتحسين مردودية الأراضي، وتطوير منظومات الري، ودعم الفلاحين، وتحسين طرق التخزين والتحويل والتسويق. كما أكدوا أهمية تثمين المنتجات الفلاحية المحلية، وربط الإنتاج الفلاحي بالصناعات الغذائية، بما يرفع القيمة المضافة، ويحسن دخل الفلاحين، ويعزز قدرة البلاد على تقليص التوريد وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي.

كما دعا النواب إلى معالجة الإشكاليات العقارية التي تعوق الاستثمار الفلاحي، وخاصة ما يتعلق بالأراضي الدولية والأراضي الاشتراكية والأراضي غير المستغلة، والعمل على توجيهها نحو مشاريع إنتاجية قادرة على خلق مواطن شغل وتحقيق قيمة مضافة. وفي هذا السياق، أكدوا ضرورة تثمين آلية الشركات الأهلية في المجال الفلاحي، وخاصة في الخدمات المرتبطة بالحرث والجني والحراسة واستصلاح الأراضي وتثمينها واستغلال الأراضي الدولية، شريطة توفير الإحاطة الفنية والتمويلية والحوكمة الضرورية لضمان ديمومة هذه الشركات ونجاحها

- **الصيد البحري ودوره في دعم الأمن الغذائي**

تطرّق السادة النواب كذلك إلى قطاع الصيد البحري، مؤكدين أهميته في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي، خاصة أن هذا القطاع يمثل مصدرًا مهمًا للغذاء والتشغيل والدخل في عدد من المناطق الساحلية. غير أن النواب لاحظوا أن القطاع ما يزال يواجه إشكاليات هيكلية تتعلق بالحوكمة، والبنية التحتية، وحماية الثروة السمكية، وتنظيم مناطق الصيد، وضعف رقمنة الخدمات، ومحدودية الاستثمار.

وفي هذا الإطار، أكد النواب ضرورة إصلاح قطاع الصيد البحري إصلاحًا شاملاً، يقوم على تطوير البنية التحتية للموانئ، ورقمنة الخدمات الإدارية والمهنية المرتبطة بالقطاع، ومراجعة التقسيم الجغرافي لمناطق الصيد، وتكثيف آليات حماية الثروة السمكية من الاستنزاف والصيد العشوائي، إلى جانب تعزيز البعد الاجتماعي والاقتصادي للقطاع، ودعم الاستثمار والشراكة بين

القطاعين العام والخاص. كما شددوا على أهمية مراجعة الأطر التشريعية المنظمة للصيد البحري، حتى تكون أكثر مواكبة للتحولات الاقتصادية والبيئية، وأكثر قدرة على ضمان استدامة الموارد البحرية.

ثالثًا: الأمن المائي وحوكمة الموارد الطبيعية

أكد النواب أن الأمن المائي يمثل أحد أكبر التحديات المطروحة خلال فترة المخطط، بالنظر إلى ندرة الموارد المائية، وتكرار سنوات الجفاف، وتزايد الطلب على المياه في القطاعات الفلاحية والصناعية والمنزلية.

واعتبروا أن السياسات المائية يجب أن تقوم على رؤية بعيدة المدى، تربط بين تعبئة الموارد، وترشيد الاستهلاك، وحماية المياه الجوفية، وتطوير الموارد غير التقليدية، وتحسين حوكمة شبكات التوزيع .وفي هذا السياق، شدد النواب على ضرورة دعم المشاريع المتعلقة بالسدود والمنشآت المائية الكبرى، وتطوير المناطق السقوية، وتعزيز حماية الجهات من الفيضانات، مع التوجه الجدي نحو استعمال الموارد غير التقليدية، مثل المياه المعالجة وتحلية المياه عند الاقتضاء، وربط ذلك بسياسات واضحة لإعادة استعمال المياه في المجالات الفلاحية والصناعية والبيئية.

كما أكدوا أن حسن إدارة الموارد الطبيعية يجب أن يراعي خصوصيات الجهات والأقاليم، وأن يدمج مخاطر التغيرات المناخية ضمن السياسات العمومية المائية والفلاحية .

كما أبرز النواب أن ضعف الربط بشبكات التطهير، وتأخر تنفيذ المشاريع المبرمجة، وغياب منظومة فعالة لمعالجة المياه المستعملة وإعادة استغلالها في الري، كلها عوامل تحد من القدرة على الاستفادة من الموارد المائية المتاحة، وتعمق الإشكاليات البيئية والصحية.

لذلك دعوا إلى تسريع مشاريع التطهير، وتحسين جودة المياه المعالجة، وتطوير البنية التحتية الخاصة بإعادة استعمالها، بما يخفف الضغط على الموارد التقليدية ويساهم في دعم الفلاحة المستدامة.

- **الأمن الطاقي والانتقال نحو الطاقات البديلة**

فيما يتعلق بالأمن الطاقي، أكد السادة النواب أن البلاد تواجه تحديًا حقيقيًا يتمثل في ارتفاع التبعية الطاقية، وتزايد كلفة التوريد، وضعف الاستثمار في عدد من المجالات الحيوية.

واعتبروا أن المخطط يجب أن يتضمن رؤية أوضح لتطوير الإنتاج الوطني من الطاقة، وتنويع مصادرها، وتسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة، وتحسين النجاعة الطاقية في مختلف القطاعات.

كما شدد النواب على ضرورة مراجعة مجلة المحروقات التي لم يتم تحيينها منذ سنوات، بما يسمح باستقطاب استثمارات جديدة في مجالات البحث والاستكشاف والإنتاج، مع ضمان حماية المصالح الوطنية، وتعزيز الشفافية، وإرساء حوكمة رشيدة في استغلال الثروات الطاقية.

واعتبروا أن تحديث الإطار التشريعي المنظم للطاقة يمثل شرطًا أساسيًا لتحسين جاذبية الاستثمار ورفع مردودية القطاع .وأكدوا كذلك أهمية دعم الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية والريحية، باعتبارها رافعة استراتيجية لتقليص التبعية الطاقية، وتحسين الميزان الطاقي، وخلق فرص استثمار جديدة في الجهات الداخلية والجنوبية التي تمتلك إمكانات طبيعية مهمة في هذا المجال.

ودعوا إلى تسهيل إجراءات الاستثمار في مشاريع الطاقات البديلة، وتطوير الربط بالشبكات، وتشجيع المؤسسات والمواطنين على اعتماد حلول النجاعة الطاقية، بما يخفف العبء على الدولة ويدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

- **حماية البيئة والتصدي للتلوث**

أولى النواب أهمية كبيرة لمسألة البيئة، معتبرين أن الحق في بيئة سليمة ومتوازنة هو أحد الحقوق الأساسية التي يجب أن يترجمها مخطط التنمية إلى برامج واضحة وممولة وقابلة للإنجاز. وفي هذا الإطار، لاحظوا ضعف الاعتمادات المخصصة للمجال البيئي، والتي لا تتجاوز 4 بالمائة من جملة الاعتمادات، معتبرين أن هذا الحجم لا يتناسب مع عمق الإشكاليات البيئية المطروحة في عدد من الجهات.

كما أشاروا إلى غياب قوانين تنظم عددًا من القطاعات ذات العلاقة بالشأن البيئي، وعلى رأسها رسكلة النفايات، داعين إلى استغلال نتائج البحث العلمي والابتكار في المحافظة على البيئة وتطوير حلول عملية للتلوث .

كما سجل النواب نقصًا في عدد المشاريع الموجهة إلى قطاع التطهير، وطالبوا بإيجاد حلول جذرية للتلوث البيئي، وخاصة في المناطق التي تعاني من وضع صحي وبيئي خطير.

وشددوا على ضرورة تعويض الصناعات الملوثة بصناعات صديقة للبيئة، وإدراج البعد البيئي في السياسات الصناعية والاستثمارية، حتى لا يكون النمو الاقتصادي على حساب صحة المواطنين وسلامة المحيط.

وتطرقت المداخلات كذلك إلى ضعف الحلول المطروحة لإشكالية التلوث في عدد من الجهات، نتيجة نقص مصبات الفواضل، وتعطل عدة مشاريع بيئية كان من شأنها مكافحة التلوث وضمان حق المواطن في بيئة سليمة، ومن ذلك تأخر برامج استصلاح البحيرات والسبخات، ونقص الآليات والتجهيزات المخصصة للنظافة، وانتشار المصبات غير المراقبة.

واعتبر النواب أن هذه الإشكاليات تتطلب تدخلًا عاجلًا، وبرامج استثمارية واضحة، وحوكمة محلية وبيئية أكثر صرامة .

- النفايات والتطهير والاقتصاد الدائري

أكد النواب أن منظومة التصرف في النفايات تمثل إحدى النقاط الضعيفة في السياسات البيئية، في ظل انتشار المصبات العشوائية، ونقص المصبات المراقبة، وضعف آليات الفرز وإعادة التثمين، وغياب منظومة متكاملة للاقتصاد الدائري.

ودعوا إلى وضع إطار قانوني واضح لرسكلة النفايات، وتشجيع الاستثمار في إعادة التثمين، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في معالجة النفايات المنزلية والصناعية والخاصة .كما شددوا على ضرورة تعصير منظومة التطهير، وتوسيع خدماتها لتشمل المدن والمناطق غير المتبناة، وتحسين جودة المياه المعالجة، واستعمال التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة للطاقة في مجال التطهير، باعتبار أن هذا القطاع يرتبط مباشرة بصحة المواطن وبالحفاظ على الموارد المائية والبيئية.

- **التغيرات المناخية وحماية المنظومات البيئية**

أبرز النواب أن التغيرات المناخية أصبحت عاملًا ضاغطًا على التنمية، خاصة من خلال تواتر الجفاف، وتوسع ظواهر الانجراف والتصحر، وتدهور جودة التربة، واستنزاف الموارد المائية والغابية، وتملح الموائد الجوفية في المناطق الفلاحية، وتدهور الشريط الساحلي وتآكل مكوناته الإيكولوجية. واعتبروا أن هذه المخاطر لم تعد قضايا بيئية معزولة، بل أصبحت تهدد الأمن الغذائي والمائي والاقتصادي للبلاد .

وفي هذا السياق، دعا النواب إلى حماية المنظومات البيئية، من خلال إحكام التصرف في الغابات والمراعي، والمحافظة على جودة الأراضي الفلاحية، ومكافحة التصحر، وحماية الشريط الساحلي، وتعزيز حماية المناطق الرطبة، وتطوير برامج التأقلم مع التغيرات المناخية على المستوى الوطني والجهوي.

كما أكدوا ضرورة تفعيل مبدأ "**الملوث يدفع**"، وتعزيز التنسيق بين الوزارات والجماعات المحلية، وخاصة البلديات، في المجال البيئي.

- **الإطار التشريعي والحوكمة البيئية**

اعتبر النواب أن تحقيق أهداف مخطط التنمية في هذا المحور يبقى رهين استكمال المنظومة التشريعية الداعمة للاستثمار والتنمية المستدامة، داعين إلى التعجيل بإحالة عدد من مشاريع القوانين الأساسية إلى مجلس نواب الشعب، ولا سيما مشروع مجلة البيئة.

كما أكدوا ضرورة مراجعة التشريعات المتعلقة بالنفايات، والتطهير، والشريط الساحلي، والإشغال الوقتي للملك العمومي البحري، والموارد الطبيعية، بما يضمن حوكمة أفضل وتدخلًا أسرع وأكثر نجاعة.

كما شددوا على أن الحوكمة البيئية يجب أن تقوم على وضوح المسؤوليات، وتكامل الأدوار بين الدولة والجماعات المحلية، واعتماد مؤشرات أداء بيئية، وإعداد تقارير دورية حول تنفيذ المشاريع البيئية، ومدى تأثيرها على صحة المواطنين وجودة الحياة في الجهات المعنية

وخلص السادة النواب إلى أن تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة يتطلب مقاربة وطنية شاملة ومندمجة، تقوم على جعل الفلاحة قطاعًا استراتيجيًا منتجًا للثروة، وتطوير الموارد المائية وحسن حوكمتها، وتسريع الانتقال الطاقي، وحماية البيئة من التلوث، وتطوير منظومات التطهير والنفايات، ومجابهة التغيرات المناخية، واستكمال الإطار التشريعي والمؤسساتي اللازم .

وأكدوا أن هذا المحور يجب أن يحظى بأولوية قصوى في تنفيذ مخطط التنمية 2026-2030، لأنه يمس مباشرة الأمن الوطني بمعناه الشامل، وحقوق المواطنين في الغذاء والماء والطاقة والبيئة السليمة، كما يمثل أساسًا لتحقيق تنمية عادلة ومستدامة، قادرة على حماية الموارد الوطنية وضمان حقوق الأجيال القادمة.

المحور الرابع: تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام

حظي محور تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام باهتمام خاص من قبل النواب، انطلاقًا من قناعتهم بأن نجاح مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030 لا يرتبط فقط بحجم الاستثمارات أو جودة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، وإنما يتوقف أساسًا على وجود مؤسسات عمومية قوية، وإدارة عصرية، ومنظومة حوكمة ناجعة، قادرة على تنفيذ الإصلاحات وتحويل التوجهات الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة. وأكد النواب أن التجارب السابقة أظهرت أن العديد من المشاريع العمومية تعثرت نتيجة ضعف الحوكمة، وتشتت المسؤوليات، وتعقد الإجراءات الإدارية، وغياب منظومة فعالة للمتابعة والتقييم، وهو ما يستوجب إرساء إصلاح مؤسسي شامل يجعل من النجاعة والشفافية والمساءلة مبادئ حاكمة للعمل الإداري والعمومي .

وأشار النواب إلى أن الإصلاح المؤسساتي ينبغي أن يكون إصلاحًا هيكليًا يطال مختلف مكونات الإدارة العمومية، من خلال مراجعة طرق العمل، وتبسيط المسالك الإدارية، واعتماد مقاربات حديثة في التصرف العمومي، وتكريس ثقافة الأداء والنتائج، بما يضمن تحسين جودة الخدمات وتقليص آجال إنجاز المشاريع والاستجابة بصورة أفضل لانتظارات المواطنين والمستثمرين .

- **إصلاح الإدارة العمومية والرفع من نجاعة المرفق العام**

أكد السادة النواب أن الإدارة العمومية تمثل الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسات العمومية، وأن تحديثها أصبح ضرورة وطنية تفرضها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية.

وأوضحوا أن عديد الصعوبات التي تواجه الاستثمار وإنجاز المشاريع تعود إلى تعقد الإجراءات الإدارية، وطول آجال البت في الملفات، وتعدد المتدخلين، وضعف التنسيق بين مختلف الهياكل، وهو ما يستوجب مراجعة شاملة للمنظومة الإدارية .

ودعا النواب إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، والحد من التراخيص غير الضرورية، واعتماد الإدارة الرقمية، وتقليص الوثائق المطلوبة، وتوحيد مسالك التصرف، بما يضمن تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المواطن، ويحد من البيروقراطية ويعزز ثقة المتعاملين مع الإدارة .

كما شددوا على ضرورة تطوير الموارد البشرية بالإدارة، من خلال برامج تكوين مستمرة، واعتماد آليات حديثة لتقييم الأداء، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحفيز الكفاءات، بما يمكن الإدارة من مواكبة متطلبات التنمية وتحسين مردودية المرفق العام .

- **الدور التنموي للدفاع الوطني والمنظومة الأمنية**

تمحورت أبرز ملاحظات واستفسارات السيدات والسادة النواب حول ضرورة تعزيز دور المؤسستين الأمنية والعسكرية في دعم مسار التنمية الشاملة وترسيخ مقومات الأمن الوطني، من خلال مزيد دعم الدور التنموي لوزارة الدفاع الوطني، ولاسيما بالمناطق الحدودية والصحراوية، وتعزيز إمكانيات الهياكل الراجعة إليها بالنظر، وفي مقدمتها ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء، بما يمكنه من الاضطلاع بمهامه التنموية على الوجه الأمثل .كما أكد النواب أهمية تطوير منظومة الصحة العسكرية وتوسيع خارطتها، وتعزيز منظومة التكوين المهني العسكري والبحث العلمي العسكري، والارتقاء بالمنظومة الاجتماعية لمنتسبي وزارة الدفاع الوطني، بما يساهم في دعم المجهود الوطني في مجالات التكوين والتشغيل والابتكار .

وفي الجانب الأمني، تم التأكيد على ضرورة مواصلة تحديث المنظومة الأمنية وتعزيز جاهزيتها لمجابهة مختلف التحديات الأمنية، وذلك عبر تطوير وسائل العمل والتجهيزات، وتعصير المعابر الحدودية، ودعم جهود مقاومة الجريمة وحماية الحدود، وتحسين السلامة المرورية، وتعزيز إمكانيات

الحماية المدنية، فضلاً عن مواصلة دعم تجربة شرطة الجوار بما يرسخ العلاقة بين المؤسسة الأمنية والمواطن ويرتقي بجودة الخدمات المسداة. كما تم التساؤل حول مدى تقدم إنجاز المشاريع الرقمية ذات الصلة، ولا سيما مشروعَي بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين، باعتبارهما من المشاريع الاستراتيجية الهادفة إلى تحديث الإدارة وتعزيز نجاعة المرفق العام.

- **الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية**

احتلت الحوكمة مكانة محورية في مداخلات النواب، حيث أكدوا أن نجاح مخطط التنمية يظل رهين إرساء منظومة حوكمة تقوم على الشفافية، وحسن التصرف في المال العام، وتحديد المسؤوليات، وتعزيز التنسيق بين مختلف الهياكل العمومية.

وأشاروا إلى أن الوثيقة تضمنت توجهات عامة في مجال الحوكمة، إلا أنها لم تحدد بصورة

كافية الآليات العملية الكفيلة بضمان حسن التنفيذ، كما لم تتضمن مؤشرات واضحة لقياس مدى تطور الحوكمة أو تحسين جودة الخدمات العمومية .كما دعوا إلى إرساء منظومة متكاملة للرقابة الداخلية، وتعزيز آليات التدقيق والتقييم، وتطوير منظومة التصرف بالنتائج، وربط الاعتمادات العمومية بمؤشرات الأداء، بما يضمن حسن توظيف الموارد، وتحقيق أعلى درجات النجاعة والشفافية في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية .

- **إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية**

أكد النواب أن المؤسسات والمنشآت العمومية ما تزال تضطلع بدور محوري في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن عدداً منها يعاني صعوبات مالية وهيكلية أثرت في مردوديته وفي جودة الخدمات التي يقدمها .وشددوا على ضرورة اعتماد برنامج إصلاح شامل لهذه المؤسسات، يقوم على تشخيص موضوعي لوضعيتها، واحترام خصوصية كل مؤسسة، وتحسين الحوكمة والتصرف، والرفع من الإنتاجية، وتعزيز الشفافية، مع المحافظة على دورها الاقتصادي والاجتماعي، وضمان استدامتها المالية .كما دعوا إلى وضع مؤشرات أداء واضحة لقياس مردودية المؤسسات العمومية، وإرساء آليات متابعة دورية لبرامج الإصلاح، بما يضمن تحسين مساهمتها في تحقيق أهداف مخطط التنمية، ويحد من الأعباء التي تتحملها المالية العمومية نتيجة ضعف أداء بعض المؤسسات .

- **تبسيط المنظومة القانونية والإجرائية**

تناولت مداخلات النواب الحاجة إلى مراجعة المنظومة القانونية المنظمة للعمل الإداري والاستثماري، معتبرين أن تعدد النصوص القانونية، وتداخل الاختصاصات، وطول الإجراءات، تمثل من أهم العوامل التي تعيق تنفيذ المشاريع العمومية والخاصة .وأكدوا ضرورة مراجعة النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة بالاستثمار، والصفقات العمومية، والإدارة الإلكترونية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يحقق الانسجام بين مختلف التشريعات، ويسر إنجاز المشاريع، ويحد من التعقيدات الإدارية التي تؤثر في مناخ الأعمال .كما دعوا إلى تسريع استكمال مشاريع القوانين ذات الأولوية، حتى تكون المنظومة التشريعية مواكبة للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وقادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية الحديثة .

- **الرقمنة والتحول الرقمي**

أولى النواب اهتمامًا بالغًا بمسألة التحول الرقمي، باعتبارها أحد أهم مرتكزات تحديث الإدارة والرفع من نجاعة المرفق العام. وأكدوا أن نجاح الإصلاح الإداري أصبح مرتبطًا بقدرة الدولة على إرساء إدارة رقمية متكاملة تعتمد على تبادل المعطيات بين مختلف الهياكل العمومية، وتبسيط الإجراءات، وتقليص آجال إسداء الخدمات، والحد من التدخل البشري في المعاملات الإدارية بما يعزز الشفافية ويحد من التعقيدات الإجرائية.

وفي هذا السياق، دعا النواب إلى التسريع في تنفيذ برامج رقمنة الإدارة، وتعميم الخدمات الإلكترونية، واعتماد الهوية الرقمية، وربط مختلف قواعد البيانات الوطنية ضمن منظومة معلوماتية موحدة، بما ييسر نفاذ المواطنين والمؤسسات إلى الخدمات العمومية، ويحسن جودة الأداء الإداري، ويخفض كلفة المعاملات، ويعزز ثقة المتعاملين مع الإدارة .كما أكدوا أن التحول الرقمي لا ينبغي أن يقتصر على توفير التجهيزات التقنية، وإنما يتطلب تطوير الإطار القانوني المنظم للمعاملات الإلكترونية، وتأهيل الموارد البشرية، وتعزيز الأمن السيبراني، وحماية المعطيات الشخصية، بما يضمن سلامة المنظومات الرقمية واستمرارية المرافق العمومية في أداء مهامها، ويواكب التطور التكنولوجي المتسارع .

- تطوير منظومة المتابعة والتقييم

شدد النواب على أن من أبرز النقائص التي شابت مشروع المخطط محدودية منظومة المتابعة والتقييم، معتبرين أن نجاح أي سياسة عمومية يقتضي وجود مؤشرات أداء دقيقة، وآليات واضحة لقياس نسب الإنجاز، وتقييم مدى تحقيق الأهداف في مختلف مراحل التنفيذ .وأشاروا إلى أن الوثيقة تضمنت توجهات عامة دون أن تحدد بصورة دقيقة الفرضيات التي بني عليها المخطط، أو المؤشرات الكمية والنوعية التي تسمح بقياس النتائج، الأمر الذي قد يحد من نجاعة عملية المتابعة ويصعب تقييم مدى الالتزام بالأهداف المعلنة .

وفي هذا الإطار، دعوا إلى اعتماد منظومة وطنية للمتابعة والتقييم ترتكز على مؤشرات قابلة للقياس، وجدولة زمنية دقيقة للمشاريع، وإعداد تقارير دورية حول نسب الإنجاز والصعوبات المسجلة، بما يسمح بالتدخل المبكر لتصحيح الانحرافات وضمان حسن تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية .

دور مجلس نواب الشعب في متابعة تنفيذ المخطط أكد السادة النواب أن ممارسة الوظيفة الرقابية للمجلس تقتضي تمكينه من مختلف المعطيات المتعلقة بتنفيذ مخطط التنمية، بما يسمح بتقييم مدى احترام الحكومة للالتزامات الواردة بالمخطط، ورصد نسب الإنجاز، والوقوف على العراقيل التي تعترض تنفيذ المشاريع .ودعوا إلى إعداد تقارير دورية تعرض على مجلس نواب الشعب تتضمن مستوى تقدم تنفيذ البرامج، ومدى استهلاك الاعتمادات المرصودة، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المحققة، مع بيان أسباب التأخير والإجراءات التصحيحية المعتمدة، بما يعزز الرقابة البرلمانية ويكرس مبادئ الشفافية والمساءلة .

كما شددوا على أهمية إرساء آليات مؤسساتية للتنسيق المستمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في متابعة تنفيذ المخطط، بما يضمن تحسين جودة القرار العمومي، وتحقيق التكامل بين وظيفة التخطيط ووظيفة الرقابة البرلمانية.

خلصت مداخلات النواب إلى جملة من الملاحظات الأساسية، تمثلت خاصة في عدم وضوح آليات تنفيذ عدد من الإصلاحات المؤسساتية، وغياب مؤشرات كمية دقيقة لقياس تطور أداء الإدارة العمومية، وعدم تحديد آجال واضحة لاستكمال مشاريع الرقمنة والإصلاح الإداري .كما أشاروا إلى محدودية التفاصيل المتعلقة بإصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية، وعدم بيان كيفية تمويل برامج

الإصلاح أو ترتيب أولوياتها، فضلًا عن الحاجة إلى مزيد توضيح الإصلاحات التشريعية المزمع إنجازها خلال فترة المخطط، حتى تكون منسجمة مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المعلنة.

وسجل النواب أيضًا ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف الوزارات والهياكل العمومية، وتطوير منظومة الإحصائيات والبيانات الوطنية، وربط إعداد السياسات العمومية بنتائج التقييم الدوري، بما يسمح بتوجيه الموارد نحو البرامج الأكثر نجاعة وتحقيقًا للأثر التنموي .خلاصة المحور خلص السادة النواب إلى أن تحديث الإطار المؤسساتي يمثل شرطًا جوهريًا لإنجاح مخطط التنمية للفترة 2026-2030، وأن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لن تحقق أهدافها ما لم تستند إلى إدارة حديثة، ومؤسسات عمومية ناجعة، ومنظومة تشريعية متطورة، وآليات حوكمة فعالة تقوم على الشفافية، والمساءلة، والتصرف بالنتائج .

وأكدوا أن تحقيق هذه الغاية يقتضي مواصلة إصلاح الإدارة، وتسريع التحول الرقمي، وتبسيط الإجراءات، وتطوير المؤسسات والمنشآت العمومية، وإرساء منظومة متكاملة للمتابعة والتقييم، وتعزيز الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب، بما يضمن التنفيذ الفعلي لمشروع مخطط التنمية، ويعزز ثقة المواطنين والمستثمرين في مؤسسات الدولة، ويسهم في إرساء إدارة عصرية قادرة على مواكبة متطلبات التنمية المستدامة وتحقيق المصلحة العامة.

المحور الخامس: التنمية المجالية

احتلت التنمية المجالية مكانة محورية في مداولات السادة أعضاء اللجان القارة، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لمخطط التنمية للفترة 2026-2030، والمدخل الرئيس لمعالجة التفاوتات التنموية بين الجهات وتحقيق العدالة المجالية التي نص عليها الدستور.

وأكد النواب أن نجاح المخطط لا يقاس فقط بحجم الاستثمارات المبرمجة أو بمعدلات النمو المنتظرة، وإنما بمدى قدرته على إعادة توزيع فرص التنمية توزيعا عادلا بين مختلف الأقاليم، وتوجيه الاستثمار العمومي والخاص نحو الجهات الأقل نموا، بما يحد من الفوارق المجالية ويعزز التماسك الاقتصادي والاجتماعي للدولة .وأبرزت المناقشات أن اعتماد المقاربة المجالية في التخطيط يمثل تحولاً نوعياً في إعداد السياسات العمومية، غير أن تحقيق أهدافها يظل رهين توفير آليات تنفيذ واضحة، وتعزيز اللامركزية، وتمكين الهياكل الجهوية والمحلية من الصلاحيات والإمكانات البشرية

والمالية الكفيلة بالاضطلاع بدورها في قيادة التنمية المحلية، مع ضمان التنسيق بين مختلف مستويات التخطيط والقرار .

- تحقيق العدالة المجالية وتقليص الفوارق بين الجهات

أكد النواب أن استمرار التفاوت التنموي بين الجهات يمثل أحد أبرز التحديات التي ينبغي أن يعالجها مخطط التنمية، مشيرين إلى أن العديد من المناطق الداخلية ما تزال تعاني ضعف البنية الأساسية، ومحدودية الاستثمارات، وارتفاع نسب البطالة، وضعف النفاذ إلى الخدمات العمومية الأساسية، وهو ما يستوجب اعتماد سياسات أكثر إنصافاً في توزيع الموارد العمومية والاستثمارات الكبرى .وفي هذا الإطار، شدد النواب على ضرورة اعتماد معايير موضوعية وشفافة في برمجة المشاريع التنموية، تأخذ بعين الاعتبار مؤشرات التنمية، والكثافة السكانية، ونسب البطالة، وخصوصيات كل جهة، بما يضمن تقليص الفوارق التنموية وإرساء تنمية متوازنة بين مختلف الأقاليم، وعدم الاقتصار على المقاربة القطاعية أو المركزية في توزيع المشاريع.

- دعم اللامركزية والحوكمة المجالية

أبرز النواب أن نجاح التنمية المجالية يقتضي تعزيز مسار اللامركزية، وتمكين المجالس المحلية والجهوية والإقليمية من القيام بدورها في إعداد البرامج التنموية ومتابعة تنفيذها، مع توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك . كما دعوا إلى إرساء منظومة فعالة للتنسيق بين السلطة المركزية والهياكل الجهوية، وتطوير آليات التخطيط التشاركي، وإرساء قواعد واضحة لمتابعة المشاريع وتقييمها، بما يضمن حسن التصرف في الموارد العمومية، ويرفع من نجاعة التدخلات العمومية، ويكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة.

- البنية الأساسية والربط الترابي

أكد النواب أن تحقيق التنمية المجالية يظل رهين تطوير البنية الأساسية وربط مختلف الجهات بشبكات نقل حديثة وفعالة، بما يسمح بفك العزلة عن مناطق الإنتاج، وتحسين انسياب السلع والخدمات، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الأقاليم .وفي هذا السياق، دعوا إلى استكمال مشاريع الطرقات والسكك الحديدية، وتهيئة الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية، وتعزيز الممرات الاقتصادية، وربط المناطق الريفية والحدودية بشبكات الاتصالات والإنترنت، باعتبار أن هذه

المشاريع تمثل ركيزة أساسية لاستقطاب الاستثمار وتحقيق العدالة المجالية والاندماج الاقتصادي بين الجهات.

- **تنمية الاقتصاد الجهوي واستقطاب الاستثمار**

أكد النواب أن التنمية المجالية لا يمكن أن تتحقق دون اقتصاد جهوي قادر على خلق الثروة وفرص العمل، داعين إلى إعداد خارطة استثمارية ترتكز على الميزات التفاضلية لكل إقليم، وتشجيع التخصص الاقتصادي، وتطوير سلاسل القيمة، وتعزيز دور الأقطاب التكنولوجية، واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة بكل جهة .كما شددوا على أهمية اعتماد أدوات حديثة للترويج للاستثمار، وإعداد دراسات استراتيجية لكل إقليم، وإرساء هوية اقتصادية خاصة به، بما يعزز قدرته على استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ويرفع من تنافسيته، ويسهم في تحقيق تنمية أكثر توازناً واستدامة.

- **تحسين جودة الحياة والخدمات العمومية**

تناولت مداخلات النواب كذلك أهمية الارتقاء بجودة الحياة في مختلف الجهات، من خلال تحسين الخدمات الصحية والتربوية والثقافية والاجتماعية، وتطوير المرافق العمومية، ودعم السكن، والمحافظة على البيئة، وتأهيل الفضاءات الحضرية والريفية، بما يجعل التنمية المجالية شاملة لكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .وأكدوا أن تحسين ظروف العيش يمثل عاملاً أساسياً للحد من الهجرة الداخلية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز اندماج المواطنين في محيطهم المحلي، بما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمختلف الجهات.

- **المتابعة والتقييم**

شدد النواب على ضرورة إرساء منظومة دقيقة لمتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع المجالية، تعتمد على مؤشرات أداء قابلة للقياس، وتقييم دوري لمدى تحقيق الأهداف، مع تمكين مجلس نواب الشعب من ممارسة دوره الرقابي من خلال تقارير دورية حول نسب الإنجاز، ومدى احترام مبادئ العدالة المجالية، وتطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الأقاليم .كما أكدوا أن نجاح التنمية المجالية يقتضي استمرارية السياسات العمومية، والتنسيق بين مختلف المتدخلين، وتوفير التمويل الكافي، وإزالة العراقيل الإدارية والتشريعية التي قد تعطل تنفيذ المشاريع التنموية .خلاصة المحور

خلص السادة النواب إلى أن التنمية المجالية تمثل حجر الزاوية في مشروع مخطط التنمية 2026-2030، وأن نجاحها يتطلب الانتقال من منطق التنمية غير المتوازنة إلى نموذج تنموي يقوم على التكامل بين الجهات، وتكافؤ الفرص، وحسن توظيف الخصوصيات المحلية، وتوجيه الاستثمار نحو الأولويات التنموية الحقيقية. وأكدوا أن بناء مجالات ترابية متكاملة، ومترابطة، وقادرة على إدارة شؤونها التنموية، يمثل الضمانة الأساسية لتحقيق نمو شامل ومستدام، وتعزيز الوحدة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وترسيخ العدالة المجالية كخيار استراتيجي للتنمية الوطنية.

- **آليات التمويل وتنفيذ البرامج التنموية**

أكد السادة النواب أن تحقيق الأهداف المرسومة في مجال التنمية المجالية لا يرتبط فقط بحسن تشخيص الواقع أو جودة التوجهات الاستراتيجية، وإنما يتوقف أساسًا على توفير منظومة تمويل مستدامة وآليات تنفيذ فعالة تضمن تحويل البرامج والمشاريع المضمنة بالمخطط إلى إنجازات ملموسة. وفي هذا الإطار، اعتبروا أن نجاح التنمية المجالية يقتضي تعبئة مختلف مصادر التمويل، سواء من خلال الميزانية العامة للدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى الاستفادة من آليات التمويل الدولية والإقليمية، بما يضمن استمرارية إنجاز المشاريع دون تعطيل أو تأخير .وأشار النواب إلى أن الوثيقة لم تقدم توضيحات كافية بشأن توزيع الاعتمادات المالية بين الجهات، ولا حول أولويات التمويل، أو الآليات المعتمدة لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع المبرمجة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى قدرة الجهات، ولا سيما الجهات الداخلية، على إنجاز المشاريع ذات الأولوية وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة. كما دعوا إلى إرساء صناديق جهوية للتنمية والاستثمار، وتطوير آليات التمويل اللامركزي، بما يمكن المجالس المحلية والجهوية من تنفيذ برامجها وفق خصوصياتها واحتياجاتها الفعلية، ويعزز استقلاليتها في إدارة الشأن التنموي .وأكد النواب كذلك أهمية اعتماد برمجة متعددة السنوات للمشاريع الكبرى، وربط التمويل بمراحل الإنجاز ومؤشرات الأداء، بما يسمح بضمان استمرارية المشاريع، وترشيد النفقات العمومية، والحد من ظاهرة تعطل المشاريع أو ارتفاع كلفتها نتيجة التأخير في التنفيذ.

- **آليات المتابعة والتقييم**

أبرز السادة النواب أن نجاح التنمية المجالية يقتضي إرساء منظومة دقيقة للمتابعة والتقييم، تعتمد على مؤشرات كمية ونوعية قابلة للقياس، وتمكن من تقييم مدى التقدم في تنفيذ المشاريع، ورصد الإشكاليات التي تعترضها، واتخاذ التدابير التصحيحية في الوقت المناسب .وأشاروا

إلى أن الوثيقة لم تحدد بصورة كافية مؤشرات لقياس أثر السياسات المجالية على تقليص الفوارق بين الجهات، أو تحسين جودة الخدمات العمومية، أو استقطاب الاستثمار، أو تطوير البنية الأساسية، وهو ما يستوجب، في تقديرهم، إعداد منظومة وطنية للرصد المجالي تعتمد على قواعد بيانات محينة، وتقارير دورية، ومؤشرات دقيقة تمكن من تقييم الأداء بصورة موضوعية وشفافة . كما أكد النواب أن عملية التقييم ينبغي ألا تقتصر على متابعة نسب الإنجاز المالي أو المادي للمشاريع، وإنما تشمل أيضًا تقييم آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومدى مساهمتها في تحسين ظروف عيش المواطنين، وتقليص نسب البطالة والفقر، وتعزيز جاذبية الجهات للاستثمار، بما يجعل التقييم أداة لتطوير السياسات العمومية وتحسين نجاعتها، وليس مجرد إجراء إداري شكلي .

خلصت مداولات السادة النواب إلى أن مشروع مخطط التنمية المجالية يمثل خطوة مهمة نحو إرساء مقاربة ترابية جديدة، إلا أنهم سجلوا جملة من الملاحظات التي رأوا أنها تستوجب مزيدًا من المعالجة قبل اعتماد المخطط بصورة نهائية .وفي هذا الإطار، أشار النواب إلى محدودية التفاصيل المتعلقة بآليات تنفيذ عدد من المشاريع المهيكلة، وعدم وضوح مصادر التمويل والجدولة الزمنية لإنجازها، إلى جانب غياب مؤشرات دقيقة لقياس مدى تقلص الفوارق المجالية خلال فترة تنفيذ المخطط .كما لاحظوا أن الوثيقة لم تحدد بصورة كافية كيفية التنسيق بين مختلف مستويات التخطيط، ولا أدوار الهياكل المحلية والجهوية والإقليمية في متابعة تنفيذ البرامج، فضلًا عن الحاجة إلى مراجعة بعض الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة بالتهيئة الترابية، والحوكمة المحلية، والاستثمار الجهوي، بما يضمن مزيدًا من الانسجام بين السياسات الوطنية والخصوصيات المحلية

وأكد النواب كذلك ضرورة تعزيز مشاركة المواطنين ومكونات المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين في متابعة تنفيذ البرامج التنموية، باعتبار أن المقاربة التشاركية تمثل أحد أهم عوامل نجاح التنمية المجالية واستدامتها

في ختام مناقشة هذا المحور، أكد السادة النواب أن التنمية المجالية تمثل ركيزة أساسية لإنجاح مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030، باعتبارها الإطار الذي يضمن تحقيق التوازن بين مختلف جهات الجمهورية، ويعزز التكامل الاقتصادي والاجتماعي، ويكرس مبادئ العدالة والإنصاف في توزيع الموارد والاستثمارات .ورأوا أن الانتقال إلى نموذج تنموي مجالي أكثر نجاعة يقتضي استكمال الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية ذات الصلة باللامركزية والحوكمة الترابية، وتطوير منظومة التخطيط، وتعزيز قدرات المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم، إلى جانب توفير الموارد المالية

والبشرية اللازمة، وإرساء منظومة حديثة للمتابعة والتقييم تعتمد على مؤشرات دقيقة وقابلة للقياس .كما شددوا على أن تحقيق التنمية المجالية المستدامة يستوجب توجيه الاستثمار نحو الجهات ذات الأولوية، واستغلال الخصوصيات الاقتصادية لكل إقليم، وتحسين البنية الأساسية والربط بين الجهات، ودعم الاقتصاد المحلي، بما يضمن توفير مواطن الشغل، والارتقاء بجودة الحياة، وتعزيز التماسك الوطني، وترسيخ مقومات الدولة الاجتماعية والتنمية المستدامة .

واعتبر النواب أن نجاح هذا التوجه يظل رهين توفر الإرادة السياسية، واستمرارية الإصلاحات، وحسن التنسيق بين مختلف الهياكل العمومية، والمتابعة الدورية لمدى تنفيذ البرامج والمشاريع، حتى تتحول التنمية المجالية من توجه استراتيجي إلى واقع ملموس ينعكس إيجابًا على مختلف جهات الجمهورية وعلى حياة المواطنين.

خلص النواب في ضوء جلسات الاستماع المخصصة لدراسة مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030، وما تخللها من نقاشات مستفيضة مع ممثلي الوظيفة التنفيذية، إلى أن المشروع يمثل إطارًا استراتيجيًا يرسم التوجهات الكبرى للسياسات العمومية خلال المرحلة المقبلة، ويعكس إرادة الدولة في إرساء نموذج تنموي جديد يقوم على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وترسيخ التنمية المجالية، وتحديث المنظومة المؤسساتية، وتحسين جودة الخدمات العمومية، بما يستجيب لتطلعات المواطنين ويواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

6- أجوبة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

في إجابته على مجمل المداخلات والتساؤلات، أفاد السيد الوزير أن مخطط التنمية هو بالأساس وثيقة استراتيجية تحدّد التوجهات الكبرى للدولة، وأنّ المشاريع تمثل جزءا من هذا المخطط الذي تم بناؤه انطلاقا مما عبّرت عنه المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم، إلى جانب الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة.

وأكد أنّ جميع الجهات معنية بالتنمية، غير أنّ إكراهات المالية العمومية تفرض ترتيب الأولويات، بما يجعل من المتعذّر الاستجابة إلى جميع التطلعات في الفترة نفسها، موضحا أنّ وثيقة المخطط لا يمكن أن تتضمن جميع المشاريع بالتفصيل، إذ سيتم لاحقا استكمال برمجتها ومتابعة إنجازها بالتوازي مع مواصلة تنفيذ المشاريع التي هي بصدد الإنجاز والانطلاق في مشاريع جديدة.

وأوضح أن المخطط هو بالأساس توجهات تنموية كبرى يتم تنزيلها عبر سياسات ومشاريع مع إمكانية المراجعة والتحيين بمناسبة إعداد الميزان الاقتصادي.

وبخصوص طبيعة المخطط، أوضح السيد الوزير أنه ليس مجرد قائمة مشاريع جاهزة، بل هو وثيقة استراتيجية تحدد الرؤية الوطنية والأهداف القطاعية والجهوية. ويتم تنزيلها تدريجياً عبر السياسات العمومية والبرامج الاستثمارية التي تخضع للتحيين المستمر وفق تطور الأولويات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وذلك عبر آلية الميزان الاقتصادي السنوي التي تضمن المرونة والنجاعة في التنفيذ.

وبالنسبة للمخططات التنموية السابقة، أكد أن تونس لها تاريخ كبير في إعداد هذه الوثيقة منذ الستينات وآخر مخطط تمت المصادقة عليه سنة 2016 ـ 2020. فقانونيا ليس هناك مخطط بعد سنة 2020 لأن الإطار لم يعد يتوافق مع دستور 25 جويلية والقوانين المرافقة له لذلك لم يقع الإشارة الى مخطط 2021 ـ 2025 وانما تم الحديث عن فترة 2021 ـ 2025 حتى تكون المقارنة سليمة ويتم التحيين السنوي لكل الفرضيات في إطار الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة.

كما أوضح أن الدولة تمكنت إلى حدود هذه الفترة، في إطار تنفيذ قانون المالية، من تعبئة نحو 40 بالمائة من حاجياتها من الاقتراض الداخلي. كما سيتواصل العمل على تعبئة الموارد المالية الضرورية، مبرزا أنّ اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص يخضع إلى ضوابط تراعي الحفاظ على سيادة الدولة، خاصة في المشاريع ذات الطابع السيادي.

وبيّن أنّ المخطط يستهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4.2 بالمائة خلال الفترة 2026-2030، والحدّ من نسبة الفقر إلى أقل من 15 بالمائة، وتحسين مؤشرات التنمية الجهوية والبشرية، مع رفع مساهمة الطاقات المتجددة إلى 35 بالمائة من المزيج الطاقي بحلول سنة 2030، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة الطاقية والتوسّع في استغلال المياه المعالجة.

وأكّد أنّ المخطط يراهن على الانتقال الطاقي والرقمي، باعتبارهما رافعتين أساسيتين لتحقيق تنمية دامجة ومستدامة. وأشار في هذا السياق إلى أنّ المخطط يتضمّن برامج لتطوير الخدمات العمومية، وتعزيز الأمن الغذائي والمائي والطاقي، ودعم الاقتصاد الدائري، مبرزًا ما تزخر به الجهات من مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية من شأنها دعم الاستثمار وخلق الثروة، سواء في مجالات

الفلاحة والصناعة والسياحة والاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة، أو في الاقتصاد الرقمي والخدمات اللوجستية والتبادل التجاري.

كما أكد السيد وزير الاقتصاد والتخطيط أنّ مشروع المخطط التنموي يمثل مشروعاً وطنياً جامعاً يعكس إرادة جماعية صلبة، وقد جاء ثمرة مسار تشاركي واسع لم يكن عملاً إدارياً معزولاً، بل انخرطت فيه مختلف مكونات المجتمع التونسي من هياكل الدولة والمؤسسات العمومية والمنظمات الوطنية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني والجهات، بهدف بلورة رؤية تنموية موحدة تؤسس لمرحلة جديدة قوامها التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة.

وفي هذا الإطار، شدّد السيد الوزير على الدور المحوري لمجلس نواب الشعب في مسار التخطيط التنموي، سواء من خلال مناقشة مشروع المخطط والمصادقة عليه باعتباره الوثيقة المرجعية التي تؤطر الخيارات التنموية للدولة، أو عبر مساهمته في توفير الإطار التشريعي الملائم لإنجاح تنفيذ هذه الخيارات. كما أوضح أن الإطار القانوني قد حدّد بدقة اختصاصات مختلف المتدخلين في إعداد المخطط، بما يضمن التكامل بين الوظائف في إطار احترام الدستور والقوانين الجاري بها العمل.

وأضاف أن الدور البرلماني لا يقتصر على المصادقة على الوثيقة، بل يمتد إلى مواكبة تنفيذها من خلال المصادقة على قوانين المالية السنوية التي تمثل الآلية الأساسية لترجمة التوجهات الكبرى للمخطط إلى برامج قابلة للتنفيذ، بما يعزز الرقابة البرلمانية ويكرّس مبدأ المساءلة.

أما على مستوى التمويل، أكد الوزير وجود تنسيق وثيق ودائم بين وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية خلال مختلف مراحل إعداد المخطط، خاصة عند تقدير كلفة الاستثمارات وتحديد مصادر تمويلها. وتعتمد هندسة التمويل على مزيج متنوع يشمل اعتمادات ميزانية الدولة، والتمويلات الخارجية، ومساهمات المؤسسات والمنشآت العمومية، إضافة إلى آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن تنويع مصادر التمويل وتخفيف الضغط على المالية العمومية.

وفي هذا السياق، أوضح أن الحكومة شرعت منذ المراحل الأولى في التواصل مع شركاء تونس في التنمية لتعبئة الموارد الخارجية الضرورية، حيث تتراوح التمويلات الخارجية الموجهة للمشاريع المتواصلة حالياً بين 25 و28 مليار دينار، يتم سحبها تدريجياً وفق تقدم إنجاز المشاريع واحترام آجالها التعاقدية. وفي هذا الإطار، تم إدراج تمويلات في حدود 6.557 مليار دينار ضمن وثيقة المخطط، إضافة إلى أن المفاوضات جارية حول موارد خارجية تقدّر بـ9.68 مليار دينار، مع التأكيد على أن هذه

الأرقام تبقى فرضيات قابلة للتحيين والتطوير إلى جانب اهتمام عدد من الشركاء بالمساهمة في تمويل مشاريع إضافية إثر الانتهاء من المصادقة على المخطط.

كما أفاد أن وثيقة المخطط تخضع للمتابعة والتحيين لأنه تمّ بناء فرضيات حسب الظرف العالمي الذي تميزت به سنة 2025 لأنه تم الشروع في إعداد مخطط التنمية 2026 .2030 سنة 2025 وهذه الفترة تغيرت فيها المعطيات على المستوى الدولي والتي أثرت بدورها على أسعار الطاقة والمحروقات لكن الفرضيات التي اعتمدتها عديد المؤسسات الدولية لن تؤثر كثيرا على نسبة النمو العالمي لأن التحيين عادة ما يكون على مستوى الميزان الاقتصادي، حيث يتم الوقوف على ما تحقق عند إعداد الميزان الاقتصادي لسنة 2027 والقيام بالتعديلات اللازمة وبالتالي وثيقة المخطط هي وثيقة متحولة وليست جامدة.

وبخصوص المشاريع، أوضح السيد الوزير أن إدراج المشاريع المتواصلة يعدّ ممارسة معمولاً بها في مختلف المخططات التنموية، وأن استكمال المشاريع السابقة يتطلب برمجة دقيقة للتمويل والتنفيذ باعتبارها تعهدات مالية سابقة للدولة.

وأكد الوزير أنه يتمّ عرض جميع اتفاقيات التمويل الخارجي على مجلس نواب الشعب للمصادقة عليها وفق الإجراءات الدستورية، بما يضمن الشفافية ويعزز الرقابة على الالتزامات المالية للدولة.

وفيما يتعلق بالمؤسسات العمومية، بيّن السيد الوزير أن بعضها يواجه صعوبات مالية تستوجب أحياناً اللجوء إلى تمويلات خارجية تمر وجوباً عبر البرلمان باعتبارها تتطلب ضمان الدولة، في حين توجد مؤسسات أخرى تتمتع بقدرات مالية مريحة تمكّنها من تعبئة مواردها بشكل مستقل.

كما أشار إلى أن تحقيق نسب نمو إيجابية من شأنه دعم الموارد الجبائية المرتبطة بالناتج الداخلي الخام، بما يعزز قدرة الدولة على تمويل المشاريع مع احترام التوازنات المالية الكبرى. وفي هذا السياق، يتجه العمل على تقليص عجز الميزان التجاري إلى حدود 3%، والحفاظ على مستوى مديونية لا يتجاوز 80%، باعتبارها مؤشرات داعمة للاستقرار المالي.

وفيما يتعلق بالتنسيق مع القطاع البنكي، أفاد أن لقاءات وزارة المالية مع ممثلي القطاع تندرج ضمن التوجهات المعتمدة في قانون المالية لسنة 2026 والمتعلقة بتعبئة الموارد الذاتية، وهي آلية دورية

تهدف إلى دعم انخراط المنظومة البنكية في تمويل البرامج المقررة، مشيراً إلى أن الدولة تمكنت إلى حدود أواخر ماي من تعبئة نحو 40% من مواردها المالية.

وعلى المستوى القطاعي، شدّد السيد الوزير على أن إصلاح منظومة التربية والتعليم والبحث العلمي والتكوين يمثل خياراً استراتيجياً لبناء اقتصاد المعرفة وتعزيز التنافسية، وأن إحداث المجلس الأعلى للتربية يندرج ضمن رؤية إصلاحية شاملة تهدف إلى تحقيق التكامل بين مختلف مستويات التعليم والتكوين والبحث العلمي، بما يضمن إعداد رأس مال بشري قادر على مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والاستجابة لحاجيات سوق الشغل.

وبخصوص الشركات الأهلية، أوضح أنها تجربة ناشئة وهو خيار إضافي لتعبئة كل الإمكانيات لتوفير مواطن الشغل والنهوض بالتنمية المحلية والجهوية وهذه التجربة خاضعة للرقابة باعتبار تحصلها على امتيازات من الدولة. وأكّد أنّ المخطط يستهدف مضاعفة عددها ليبلغ 800 شركة بحلول سنة 2030، معتبرًا أنّها تمثّل آلية داعمة للتنمية وليست بديلاً عن المبادرة الخاصة، بل مكملة لها، خاصة في دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخلق الثروة ومواطن الشغل في الجهات ذات الأولوية التنموية مؤكّدًا مواصلة توفير الإحاطة والمرافقة لإنجاح هذه التجربة.

كما أكد السيد الوزير أن تحسين مناخ الاستثمار يتطلب مواصلة مراجعة شاملة للإطار التشريعي والتنظيمي، وذلك بهدف تبسيط الإجراءات وتقليص التعقيدات الإدارية وتعزيز الضمانات القانونية للمستثمرين، بما يساهم في رفع نسق الاستثمار واستقطاب رأس المال الوطني والأجنبي وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

وفيما يتعلق بمحفظة المشاريع، أكد أن جميع المشاريع المدرجة تم اقتراحها من قبل المجالس المحلية، مبرزاً أنه من الطبيعي ألا يتم قبول كل المشاريع المقترحة، وذلك تبعاً للمنهجية المعتمدة في تقييمها واختيارها. وبيّن أن هذه المقاربة تمثل تجربة أولى في تونس تقوم على القطع مع المنهج السابق في إعداد المشاريع واعتمادها، حيث أن نسبة هامة جداً من المشاريع الواردة ضمن وثيقة المخطط تعود إلى مقترحات صادرة عن المجالس المحلية ومجالس الأقاليم.

وبخصوص مسألة عدم تشريك النواب في مراحل إعداد المخطط، ذكّر السيد الوزير بالنصوص القانونية المنظّمة لهذا المسار، حيث أفردت القوانين ذات العلاقة كل طرف بدور معين. وقد منح القانون المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم صلاحيات محددة منها اقتراح المشاريع

في إطار برامج ورؤية تنموية للجهات، وهذا التوجه فيه قطع مع الماضي على مستوى منهجية إعداد المخططات التنموية عبر اعتماد المنهجية التصاعدية كما أطّرها المنشور عدد 10 لسنة 2025 للسيدة رئيسة الحكومة.

وبالنسبة لمسألة التمويل، أكد السيد الوزير أن هناك تنسيق تام بين وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية عند تحديد كلفة وقيمة الاستثمارات المزمع القيام بها خلال فترة المخطط، فمنها استثمارات سيتم تمويلها عن طريق ميزانية الدولة، وأيضا عن طريق المؤسسات العمومية أو في إطار الشراكة في القطاع العام والقطاع الخاص.

وبالتالي فإن مصادر التمويل واضحة وهنا لا بدّ من التذكير بالدور الهام لمجلس نواب الشعب في المصادقة على الاتفاقيات الدولية والتي تتضمن تعهّدات مالية للدولة والمصادقة مستوجبة من قبل مجلس نواب الشعب مشيدا بالدّور العام والفعال للبرلمان في هذه المرحلة خاصة في عملية المصادقة على القوانين المتعلقة بالاتفاقيات والتمويلات الخارجية.

وبالنسبة للتربية والتعليم والبحث العلمي والتكوين المهني وضرورة التقاء كل هذه العناصر لتنمية رأس المال البشري فعلى مستوى البحث العلمي وبراءات الاختراع، أكد السيد الوزير أن هناك فوارق طفيفة في هذا المجال لذلك جاءت فكرة إنشاء المجلس الأعلى للتربية في إطار يجمع كل الوزارات والجهات ذات العلاقة لوضع ومناقشة التوجهات الاستراتيجية على مستوى التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والشباب.

وحول تطوير الاستثمار، أكد أنه توجد نصوص تشريعية تقتضي المراجعة والتحيين، فعلى مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط هناك مشروع قانون طُلب فيه الاستئناس برأي كل الوزارات، وهو يتضمن جملة من الأبواب التي تشجع وتدعم الاستثمار ومعالجة كل ما هو عراقيل اقتصادية لتطوير التنمية في الجهات وفي القطاعات ذات القيمة المضافة.

وفي ختام أجوبته، أكّد السيد الوزير أن هذا المخطط يحمل طابعاً وطنياً جامعاً، ويعكس حرص السيد رئيس الجمهورية على صون السيادة والوحدة الوطنية وتعزيز صورة تونس في الداخل والخارج. وأضاف أن المخطط ينبع من عمق الانخراط الشعبي في هذا المسار التنموي، مؤكداً في الآن ذاته أن الدولة تواصل الإشراف على إنجاحه والسهر على تنفيذه بما يضمن تحقيق الأهداف التنموية المرسومة.

7- الكلمة الختامية للسيد رئيس مجلس نواب الشعب لجلسات الاستماع الموحدة للجان القارة

في كلمة ختامية، توجّه السيد رئيس مجلس نواب الشعب إلى كافة السيدات والسادة النواب وإلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق له وإلى الإدارة البرلمانية ببالغ الشكر والتقدير على المجهودات المبذولة وعلى المثابرة وروح المسؤولية.

وبيّن أنّ المجلس يتوّج بعد هذا الجهد مرحلة أولى من عمله التشريعي باستكمال اللجان القارة لجلسات الاستماع الموحّدة حول مشروع مخطط التنمية 2026-2030، وذلك في انتظار إعداد التقرير التأليفي وعرضه على أنظار مكتب المجلس لضبط موعد الجلسة العامة كمرحلة ثانية من نظر المجلس في مشروع هذا المخطط.

كما عبّر السيد رئيس المجلس عن التقدير والاحترام للسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة إطارات الدولة الذين رافقوه على امتداد الجلسات الثلاثة، مُثمّنا عاليًا روح التعاون والمسؤولية التي طبعت هذه الجلسات، ومُنوّها بالحرص المشترك والجاد على التفاعل الإيجابي وعلى بلوغ الغاية التي تجتمع عليها وظائف الدولة، والتي تتمثّل أساسا في خدمة المصلحة العليا للوطن.

وأكّد أنّ النقاشات التي دارت خلال هذه الجلسات بيّنت التزام نواب الشعب بنقل وإبلاغ مختلف مشاغل وانتظارات المواطن في كلّ ربوع تونسنا العزيزة، موضّحا في هذا الصدّد أنّ نواب الشعب يدركون جيّدا حجم الإكراهات وجسامة التحديات، بالقدر الذي يدركون به الأهمية التي يجب ايلاؤها لوضع أفضل السياسات الاستشرافية وأسلم البرامج القطاعية وأنجع المشاريع التنموية التي من شأنها الارتقاء ببلادنا إلى ما ننشده من نماء وازدهار، والتي لابد أن تتنزّل في المقام الأوّل في إطار الحرص الدؤوب على تجسيم الخيارات الوطنية وتنزيل مقتضيات وفلسفة دستور الجمهورية الجديد على أرض الواقع.

وأكّد السيد رئيس المجلس أنّ هذا المخطط الاستشرافي يجب أن يُمثّل خارطة طريق على المدى المتوسّط ووثيقة مرجعية لكلّ ما ستُقدم عليه بلادنا خلال الخماسية المقبلة، بما في ذلك على وجه الخصوص قوانين المالية للسنوات المقبلة والموازين الاقتصادية ومختلف الإصلاحات الكبرى لاسيما على المستويين الهيكلي والتشريعي، مبيّنا أنّه يُحسب لهذا المخطط إلمامه بمختلف الجوانب القطاعية

والمجالية والسياسات العمومية على مختلف الأصعدة، وتركيزه بصفة جليّة على البعد التنموي الذي اعتبره الضمانة الأساسية للقطع مع التهميش والركيزة الكبرى لتحقيق الإنصاف بين الفئات والجهات.

وجدّد التأكيد أنّ مجلس نواب الشعب مُتحمّل لمسؤولياته التشريعية وتلك الرقابية على وجه الخصوص للمساهمة الفاعلة في تحويل هذا المخطط الطموح إلى واقع ملموس، مبرزا أنّ نواب الشعب مُستعدّون في قادم الأيام للنظر بالجديّة المطلوبة في جلّ مشاريع القوانين المرافقة لهذا المخطط والمنبثقة عنه والتي ستُمثّل الأرضية التشريعية الصلبة لإنجاحه ولتحقيق الأهداف التي رسمها.

وفي هذا السياق، وفي ضوء ما صرّح به الطرف الحكومي سواء خلال مناقشة مشروع قانون المالية أو خلال هذه الجلسات المتتالية، أوضح أنّ المجلس يتطلّع إلى عرض وإحالة حزمة من القوانين الهامة والحيوية، وفي مقدمتها تلك المتعلّقة بمجلة المياه ومجلة المحروقات ومجلة الاستثمار ومجلة الصرف وبتنقيح وتطوير مجلة الجماعات المحلية، إضافة إلى تبسيط الأطر التشريعية لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة وتطوير منظومة الصفقات العمومية بما يكفل تسريع الإنجاز ونجاعة المشاريع.

وفي خاتمة هذه الجلسات، أعلن السيد رئيس مجلس نواب الشعب عن إنهاء النظر في مشروع مخطط التنمية 2026-2030 على مستوى أشغال اللجان القارة، في انتظار إعداد التقرير التأليفي حوله، وبرمجة مناقشته في جلسة عامة تُخصص للنظر في هذا المخطط الوطني الذي يُرتقب منه أن يُكرّس مقومات وركائز الدولة الاجتماعية، وأن يُترجم الإنصاف والعدالة المجالية، وأن يسعى إلى تحويلها إلى واقع ملموس يُحرك عجلة الاقتصاد والإنتاج ويخلق الثروة والنمو ويُحقّق تطلعات التونسيات والتونسيين.

III-التوصيات

إثر مناقشة وثائق المخطط وبناءً على ما تم تقديمه من معطيات والنقاش المستفيض خلال الجلسات التمهيدية للجان وجلسات الاستماع الموحّدة إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط بحضور عدد من الإطارات العليا من مختلف الوزارات، يتوجّه أعضاء مجلس نواب الشعب بجملة من التوصيات والمقترحات الرامية إلى مزيد تعزيز نجاعة هذا المخطط في الاستجابة للأولويات الوطنية والإقليمية والجهوية والمحلية بناء على تطلعات المواطنين واحتياجاتهم بما يضمن تحسين شروط التنفيذ ومرافقة مختلف مراحله ومتابعته في إطار الدورين التشريعي والرقابي للمجلس، ويسهم في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

وعلى هذا الأساس، يتقدّم أعضاء مجلس نواب الشعب بالتوصيات التالية:

- **توصيات عامة:** تتعلق بالإطار العام للمخطط ومنهجيته وآليات تنفيذه ومتابعته،
- **توصيات قطاعية:** تهمّ مختلف المجالات والقطاعات التي تناولها.

أولا: التوصيات العامة:

- تطوير المنظومة التشريعية بما يضمن تحقيق أهداف مخطط التنمية 2026-2030 باعتبارها الرافعة الأساسية للتنمية العادلة والشاملة، حيث أقرّ مشروع مخطط التنمية موضوع الدرس في عديد المواضع بضرورة وضع الأطر القانونية للقيام بالإصلاحات وتنفيذ البرامج المستوجبة كما أقرّ بضرورة مراجعة النصوص التشريعية المنظمة لعديد القطاعات وجعلها مواكبة لاستحقاقات المرحلة القادمة لا سيما في المجالات التي شهدت تعثّر إنجاز البرامج وتعطّلها جرّاء غياب الأحكام التشريعية و/أو عدم تكيّفها مع الوضعيات التي أفرزتها الممارسة.

وعليه يُوصي أعضاء المجلس بوضع إستراتيجية أفقية تنبثق عنها صياغة أطر تنسيقية واضحة وناجعة بين مختلف هياكل الدولة بغاية تحيين وتطوير المنظومة التشريعية القائمة بما يضمن تناغمها مع دستور جويلية 2022 ومع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها بلادنا. وفي هذا الإطار، يدعو أعضاء المجلس الوظيفة التنفيذية بالإسراع في إحالة مشاريع القوانين التي ما فتئت تُعلن عن جاهزيتها في انتظار إحالتها إلى المجلس لدراستها والمصادقة عليها على غرار مجلة الصرف ومجلة المياه ومجلة المحروقات ومجلة البيئة ومجلة الغابات ومجلة التهيئة الترابية والتعمير

والمجلة الجزائية وقانون الاستثمار والقانون الأساسي للبلديات وقانون الوظيفة العمومية وغيرها من مشاريع القوانين المهمة ذات الصلة المباشرة بتنفيذ الأهداف الطموحة لهذا المخطط.

كما يُطالب السيدات والسادة النواب بجرد للنصوص القانونية في مستوى جميع الوزارات لتفادي إشكاليات النصوص المتناقضة والنصوص المهجورة واستكمال استصدار النصوص التطبيقية للقوانين التي صادق عليها مجلس نواب الشعب. وفي هذا الصدد، يتعيّن تحديد المراسيم والقوانين والأوامر المعنية بالمراجعة الجزئية والكلية ووضع جدول زمني لذلك مع موافاة مجلس نواب الشعب بمدى تقدّم هذه الأشغال وتقديم خارطة طريق في الغرض لمزيد التنسيق وترشيد المبادرات التشريعية بما يضمن نجاعة الإصلاحات التشريعية.

- المطالبة بالمراجعة الدورية لما جاء بمشروع المخطط من أهداف وبرامج بغاية التفاعل الفوري والحيني مع التغيّرات الوطنية والعالمية بالاستئناس بالدراسات والبحوث العلمية التي تُعدّها مراكز ومخابر البحث لتثبيت بعض الخيارات الواردة بمشروع المخطط أو مراجعتها وإقرار تقييم سنوي لمستوى الإنجاز ورفع تقرير في الغرض إلى مجلس نواب الشعب، بما يُساهم في تيسير الدور الرقابي للمجلس. ويتضمّن هذا التقرير بالأساس مدى تقدّم إنجاز المشاريع المبرمجة بمختلف الجهات بما يُمكّن المجلس من متابعة نِسب الإنجاز وتقييم مدى الالتزام بتنفيذ المشاريع الواردة بالمخطط.
- حوكمة تنفيذ المشاريع العمومية من خلال التعجيل بتسوية الإشكاليات المتعلقة بصرف الاعتمادات وخلاص المستحقات المالية للمقاولات والمؤسسات المتعاقدة مع الدولة، بما يضمن استمرارية إنجاز المشاريع وعدم تعطيل الاستثمار والدورة الاقتصادية.
- اعتماد منهجية واضحة لترتيب المشاريع المدرجة بمخطط التنمية وفق أولويات وطنية ومردودية اقتصادية واجتماعية تكفل توجيه الموارد نحو المشاريع ذات الأثر التنموي الأكبر وتحدّ من تشتّت التدخّلات وتُعزز التحوّل الهيكلي للاقتصاد الوطني.
- إيلاء التحوّل الرقمي الأهمية الاستراتيجية القصوى التي يستحقها انطلاقا من أن هذا المجال يمثّل الرافعة الأساسية لتحقيق التوجهات الكبرى لمخطط التنمية 2026-2030 في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وذلك انطلاقا من الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا الحديثة في تقليص الفجوات التنموية بين الجهات وتحقيق العدالة الترابية حيث يُتيح الانتقال نحو المنظومات الذكية والمنصات الرقمية الموحدة فكّ العُزلة عن المناطق الداخلية وتقريب الخدمات الأساسية من المواطن والمستثمر على حد السواء.

- ❖ لئن تضمّن عرض مشروع مخطط التنمية 2026-2030 تشخيصا دقيقا لواقع جل القطاعات والنقائص المسجلة على مستويات مختلفة وقدّم رؤية حول الإصلاحات والبرامج غير أنّه لم يأت بتسقيف زمني لهذه الحلول والبدائل التي يطرحها، لذا يُوصي أعضاء المجلس ويُشدّدون على وضع روزنامة واضحة لقيادة مختلف البرامج التنموية بما يُضفي الشفافية على عمل الحكومة ويتيح لمجلس نواب الشعب القيام بدوره المحوري في الرقابة والمتابعة والتقييم.
- ❖ تطوير منظومة الصفقات العمومية باعتبارها الآلية الأساسية لتنفيذ الاستثمار العمومي، وجعلها أكثر نجاعة ومرونة بما يضمن تسريع إنجاز المشاريع المضمّنة بمخطط التنمية 2026-2030، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص آجال إعداد وإبرام وتنفيذ الصفقات وتعميم الرقمنة على مختلف مراحلها. إضافة إلى إرساء آليات خاصة ومبسّطة للمشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية بما يُعزّز فاعلية التنفيذ ويرفع من نسق إنجاز الاستثمار العمومي.
- ❖ اعتماد مقاربة قائمة على حقوق الإنسان في إعداد وتنفيذ ومتابعة السياسات العمومية، مع إدراج مؤشرات حقوقية إلى جانب المؤشرات القطاعية لقياس مدى التمتع الفعلي بالحقوق وتقييم أثر التدخلات العمومية، وتطوير البعد الاجتماعي للمخطط بما يُعزز الانتقال من مقاربة قطاعية قائمة على تنفيذ البرامج إلى مقاربة تنموية شاملة ترتكز على النتائج والأثر وتضمن تكامل السياسات العمومية وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ثانيا: التوصيات القطاعية:

يتمحور مخطط التنمية 2026-2030 حول خمسة محاور جوهرية تتمثّل في ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة وتحقيق تنمية مجالية متوازنة واندماج اقتصادي واجتماعي شامل وعادل بين الجهات وتعزيز النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وتحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة وتحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام. وانطلاقًا من هذه المحاور، وما أفرزته دراسة المخطط من ملاحظات واستنتاجات، يوصي مجلس نواب الشعب بجملة من المقترحات القطاعية التي تعكس تفاعل اللجان القارة مع مضامينه وترمي إلى مزيد تدقيق التوجهات التنموية وتعزيز قابليتها للتنفيذ بما ينسجم مع أولويات التنمية الوطنية وانتظارات مختلف الجهات والفئات في إطار الدور التشريعي والرقابي للمجلس ومساهمته في دعم السياسات العمومية ومتابعة تنفيذها. وتتمثل هذه التوصيات اجمالا حسب توزيع محاور المخطط في يلي:

أولا: في محور التنمية الاجتماعية العادلة والشاملة:

تمثلت هذه التوصيات إجمالا في يلي:

- تفعيل مؤشرات قابلة للقياس في الملف الاجتماعي من خلال التوصية بضرورة إرفاق الأهداف الكمية التي يستهدفها مخطط التنمية 2026-2030 على غرار تقليص نسبة الفقر إلى أقل من 15%، بمؤشرات نوعية مرتبطة بالفقر متعدّد الأبعاد (الصحة، السكن، النفاذ إلى الخدمات)، مع إعداد تقرير تقييمي نصف سنوي يُرفع إلى مجلس نواب الشعب.
- ربط تقليص الفقر بمنظومة الحماية الاجتماعية الفعلية وإدراج جدول زمني مُلزِم لإصلاح منظومة الضمان الاجتماعي يتضمّن توسيع التغطية لفائدة العمال غير النظاميين والمستقلين والعاملات الفلاحيات.
- ضبط خارطة طريق لمناهضة الهشاشة الاجتماعية، وتحديد آليات التدخّل القابلة للتمويل في ميزانية الدولة.
- تمكين مختلف الجهات من البنية التحتية الصحية وإدراج الصحة الرقمية كرافد أساسي، مع تخصيص محور مستقل ضمن المخطط للصحة الرقمية والطب عن بُعد.
- مزيد الرفع من أهمية الخدمات الاجتماعية في احتساب مؤشّر التنمية الجهوية.
- مراجعة قياس مؤشر التنمية الجهوية يأخذ بعين الاعتبار استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، القيمة المضافة ونسبة الاستثمار الخاص، مناخ الأعمال، وغيرها.
- توجيه الاستثمار العمومي نحو الخدمات الاجتماعية في الجهات الأقل تنمية، من خلال تحديد نسبة دنيا مُلزِمة من الاستثمار العمومي في قطاعَي الصحة والشؤون الاجتماعية موجّهة للجهات التي لم تبلغ عتبة مؤشر التنمية الجهوية 0.5 نقطة في إطار تكريس العدالة الشاملة بين الجهات والفئات.
- رسم خارطة طريق لتدعيم حقوق ذوي الإعاقة، كبُعد استراتيجي لهذا المخطط، يشمل الولوج إلى التعليم والتشغيل والعلاج، مع جدول مُلزِم لمراجعة التشريعات ذات الصلة خلال فترة المخطط.
- تعزيز آليات حماية كبار السن ورعايتهم من خلال تطوير برامج ومشاريع تضمن رعايتهم الصحية والاجتماعية وتحسين جودة خدمات الإحاطة بهم وتعزيز إدماجهم في الحياة المجتمعية بما يحفظ كرامتهم ويصون حقوقهم.

- تعزيز الحق في الثقافة عبر ضمان النفاذ المتكافئ إلى الخدمات والفضاءات الثقافية ودعم الصناعات الثقافية والإبداعية خاصة في الجهات الداخلية.

أما في مجال التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والرياضة والشباب، فقد أوصى النواب بما يلي:

- الإسراع باستكمال إصلاح المنظومة التربوية وفق رؤية وطنية شاملة تضمن استقرار السياسات التربوية، وتفعيل المجلس الأعلى للتربية في أقرب الآجال، بما يضمن حسن قيادة الإصلاح التربوي واستمراريته.
- تعزيز حوكمة المنظومة التربوية من خلال تطوير آليات المتابعة والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة واعتماد مؤشرات أداء دقيقة لقياس جودة التعليم ومردودية المؤسسات التربوية.
- رصد الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز المشاريع المبرمجة في قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والشباب والرياضة، مع العمل على حل الإشكاليات العقارية ودعم البنية الأساسية والتجهيزات بالمؤسسات التربوية، خاصة بالمناطق الداخلية والريفية والتسريع في رقمنة المؤسسات التعليمية وضمان تكافؤ الفرص في النفاذ إلى التكنولوجيا.
- العمل على التصدي لظاهرة الانقطاع المدرسي عبر اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد تشمل الإحاطة الاجتماعية والنفسية وتحسين النقل المدرسي وتطوير الإقامة والإعاشة وتوسيع تجربة مدارس الفرصة الثانية.
- مراجعة منظومة التوجيه المدرسي والجامعي والتوجّه نحو الاختصاصات العلمية والتكنولوجية والمهن المستقبلية.
- الارتقاء بمنظومة التكوين المهني من خلال تحديث الاختصاصات وتطوير التجهيزات وإرساء شراكة فعلية مع المؤسسات الاقتصادية وتوسيع نظام التكوين بالتداول والتكوين داخل المؤسسات، مع ربط برامج التكوين المهني والتعليم العالي بحاجيات سوق الشغل عبر مراجعة دورية للبرامج البيداغوجية وإعداد خارطة وطنية للمهن المستقبلية تُحيَّن بصفة منتظمة.
- تعزيز البحث العلمي والابتكار بالرفع من الاعتمادات المخصصة له ودعم مشاريع البحث ذات الأولوية الوطنية وتثمين نتائج البحث العلمي وربط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية.

- وضع استراتيجية وطنية للحدّ من هجرة الكفاءات والعمل على تحويلها إلى هجرة دائرية تُمكّن من الاستفادة من كفاءات التونسيين المهاجرين سواء عبر تشجيع عودتهم أو عبر اشراكهم في مشاريع التنمية.
- التسريع في إنجاز المنشآت الشبابية والرياضية مع ضمان حسن توزيعها بين مختلف الجهات وإيلاء الأولوية للمناطق الداخلية والحدودية والأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة.
- دعم الرياضة المدرسية والجامعية باعتبارها رافدا أساسيا لاكتشاف المواهب، مع تحسين البنية الأساسية الرياضية داخل المؤسسات التربوية والجامعية.
- إحداث مسار للتعليم التقني يبدأ بالسنة السابعة إعدادي تقني، ويستهدف خاصة التلاميذ ذوي المهارات التقنية أو توجّهات حرفية.
- إرساء منظومة إشهاد مرحلية تُمكّن المتعلمين من الحصول على شهادات مهنية خلال مختلف مراحل التكوين، بما يُسهّل اندماجهم في سوق الشغل أو الانتصاب للحساب الخاص.
- إحداث بكالوريا للتعليم التقني تُتيح للناجحين مواصلة الدراسة بالمعاهد التكنولوجية والجامعات التقنية.
- إدماج التربية الرقمية ضمن المناهج التعليمية لترسيخ ثقافة رقمية واعية وتعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا مع إدراج الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية وفق مقاربة تربوية متوازنة، بما يطوّر جودة التعليم دون المساس بتنمية التفكير النقدي والإبداعي لدى المتعلمين.
- مراجعة البرامج بتركيزها على اعتماد نظام تقويم مدرسي يقوم على اكتشاف المهارات.

ثانيا: في محور تعزيز النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية

➢ قطاع الصناعة:

- مراجعة الخارطة الصناعية الوطنية بما يضمن التوازن بين الجهات الداخلية والساحلية.
- ضرورة حماية القطاعات الصناعية الهشة مثل قطاع النسيج، وذلك بالحد من المنتوجات المستوردة.
- إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات العمومية الصناعية التي تُواجه صعوبات.
- تشجيع الصناعات التحويلية بما يساهم في تثمين الإنتاج الوطني وخلق القيمة المضافة.

- تأهيل اليد العاملة في قطاع الصناعة عبر برامج موجّهة في التكوين المهني المستمر.
- تعزيز الدور الاقتصادي للأقطاب التكنولوجية والصناعية تماشيا مع أهداف مشروع المخطط الرامية الى تحويل البحث العلمي إلى إنتاج صناعي عبر تعزيز الروابط بين الجامعات ومراكز البحث من جهة، والمؤسسات الصناعية من جهة أخرى، فضلا عن توجيه البحث التطبيقي نحو حاجيات السوق والاولويات الصناعية الوطنية مع ضرورة العمل على تحسين حوكمة الأقطاب التكنولوجية وتعزيز نجاعتها التشغيلية.

➢ **قطاع التجارة:**

- العمل على مكافحة السوق الموازية وإحكام الرقابة على مسالك التوزيع والتصدي إلى عمليات الاحتكار والمضاربة.
- الإسراع بإصدار النصوص القانونية لتنظيم التجارة الالكترونية التي أضحت من أهم سبل المبادلات التجارية.
- التوجه نحو تنويع الأسواق الخارجية وتفعيل التجارة البينية في إطار توظيف الميزات التفاضلية والموقع الجغرافي الاستراتيجي المميّز لبلادنا.
- الدعوة إلى اعتماد مقاربة أكثر فاعلية لتطوير التجارة البينية مع دول الجوار.

➢ **قطاع المناجم:**

- ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية للنهوض بالقطاع المنجمي لتثمين الثروات الطبيعية التي تزخر بها بلادنا.
- الاسراع بتنقيح مجلة المناجم لتوفير إطار قانوني يشجع الشفافية ويضمن الحوكمة الرشيدة في استغلال الثروات الطبيعية.

➢ **قطاع السياحة:**

- مراجعة الإطار التشريعي المنظّم للقطاع السياحي والتسريع بإصدار كراسات الشروط المتعلقة بأنماط الإيواء السياحي البديل.
- التسريع بإيجاد الحلول العاجلة للوحدات الفندقية المغلقة.
- تنويع العرض السياحي والتوجّه نحو السياحة البديلة والسياحة الاستشفائية.

➢ قطاع النقل:

- مزيد العمل على الارتقاء بقطاع النقل وتحديث منظوماته من خلال تطوير البنية التحتية وتعزيز نجاعتها بما يضمن تحسين الربط بين الجهات والأقاليم ودعم العدالة الاجتماعية والمجالية عبر فكّ العزلة وتقريب الخدمات ودفع عجلة النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي.
- وضع مخططات مرورية شاملة ومستدامة لا سيما في المدن الكبرى.
- الإسراع في إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية الناشطة في القطاع وتطوير حوكمتها المالية والإدارية للرفع من مؤشرات أدائها على غرار شركة الخطوط التونسية.
- تطوير منظومات النقل الذكي وتحسين جودة الأداء والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة بما يضمن تحسين جودة الخدمات المقدمة.
- ارساء نقل حديث ونظيف وناجع اقتصاديا واجتماعيا وتفعيل الانتقال الطاقي في مجال النقل كخيار استراتيجي.
- تحسين أداء قطاع النقل وتطوير طرق السلامة في مختلف أنماطه بما يضمن الارتقاء بجودة الخدمات والأنظمة الوقائية.
- العمل على تحديث وتطوير الأطر التشريعية المنظمة للقطاع وملائمتها مع المتطلبات الحديثة خاصة في المجالات التنافسية في النقل.

➢ التحوّل الرقمي:

- ضرورة التسريع في إنجاز المشاريع المبرمجة في مجال التحوّل الرقمي، باعتبارها من الركائز الأساسية لتحديث الإدارة العمومية والارتقاء بجودة الخدمات العمومية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني واستكمال مختلف المشاريع ذات الصلة في الآجال المحددة.
- تسريع رقمنة الخدمات الإدارية، ولا سيما تلك المرتبطة بالمعاملات اليومية للمواطن والمؤسسة بما يسهم في تقريب الخدمات وتحسين جودتها وتبسيط الإجراءات الإدارية والحد من البيروقراطية والتعقيدات الإجرائية وتقليص آجال معالجة الملفات وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة ودعم مكافحة الفساد.
- مواصلة دعم الاستثمار في البنية التحتية الرقمية ودعم البحث والتطوير وتأهيل الكفاءات الوطنية وتشجيع المؤسسات وخاصة الصغرى والمتوسطة على تبنّي التقنيات الحديثة بما يرفع من مساهمة الاقتصاد الرقمي في النمو وإحداث مواطن الشغل ذات القيمة المضافة ويعزز مكانة تونس كمركز إقليمي للتكنولوجيا والابتكار.
- حماية الحقوق الرقمية والمعطيات الشخصية في جميع مشاريع التحوّل الرقمي.

- ضمان حوكمة رقمية قائمة على احترام حقوق الإنسان.
- العمل على تحسيس المواطن للانخراط في البرامج الوطنية للرقمنة وتعزيز الثقة بين المواطن والإدارة.

ثالثا: في محور تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة:

➢ القطاع الفلاحي:

- وضع رؤية متكاملة لتعزيز مكانة القطاع الفلاحي ضمن هذا المخطط التنموي تقوم على تشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي.
- تحيين وتفعيل الخارطة الفلاحية مع مراعاة الخصوصيات الإقليمية والتغيرات المناخية.
- اعتماد رؤية شاملة ومستدامة لمجابهة تحديات شح الموارد المائية وتعزيز حوكمة القطاع وتسريع إنجاز المشاريع المائية بما يضمن تحقيق الأمن المائي.
- اتخاذ اجراءات عملية لدعم الإنتاج الفلاحي والرفع من مردوديته ومنها توفير مياه الري عبر مضاعفة مجهود بناء السدود والبحيرات وإنشاء خزانات مائية سطحية لتوفير موارد مائية داعمة ومغذية للماندة المائية.
- إعادة هيكلة وتأهيل الوكالة الوطنية للتنقيب عن المياه لدعم قدرتها على تأمين اشغال التنقيب عن المياه الجوفية.
- التأكيد على وضع استراتيجية واضحة تتضمّن السُبل والآليات لإعادة هيكلة وتكوين القطيع والنهوض بمنظومة اللحوم الحمراء والبيضاء.
- إرساء منظومة حمائية من السرقة تُساهم في حماية الإنتاج وضمان استدامته مما يُشجّع على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.
- وضع استراتيجية متكاملة لتحقيق السيادة الغذائية عبر تثمين البذور الأصلية وتأهيل العاملين في القطاع واحكام التصرف في الأراضي الدولية.
- مزيد حماية الحيوانات البرية والنباتات الغابية وتثمينها للنهوض بالمناطق الداخلية.
- تثمين آلية الشركات الأهلية في القطاع الفلاحي خاصة في استصلاح الأراضي واستغلال الأراضي الفلاحية الدولية.
- العمل على إعادة هيكلة واصلاح قطاع الصيد البحري ومزيد حوكمة نشاطه ورقمنة خدماته وتطوير بنيته التحتية.

- تدعيم العمل المشترك بين مختلف المتدخّلين في القطاع الفلاحي من أجل إنجاح مخطط التنمية.
- تثمين مياه المعالجة وإعادة استعمالها في المجال الفلاحي خاصة في ظل إشكالية الاحتباس الحراري ونُدرة المياه.

➢ **الانتقال الطاقي:**

- الإسراع في إنجاز مشاريع الانتقال الطاقي لما يمثّله من دافع اقتصادي وتنموي كبير.
- التعجيل بمراجعة مجلة المحروقات قصد استقطاب الاستثمارات.
- تشجيع الاستثمار في مشاريع تخزين الكهرباء المنتج من الطاقات المتجدّدة في ظلّ تنامي الاستثمارات في هذا المجال.

➢ **الحفاظ على البيئة:**

- إيجاد حلول جذرية للتلوث البيئي خاصة في المناطق التي تُعاني من وضع صحي خطير، ومنها خاصة تعويض الصناعات الملوثة بصناعات صديقة للبيئة.
- العمل على تجاوز النقص في عدد الآليات والتجهيزات المخصّصة للنظافة والمحافظة على البيئة بالجهات.
- اعتماد مؤشرات لقياس التمتع بالحق في بيئة سليمة ومتوازنة وإدماج مبادئ العدالة البيئية والاستدامة في مختلف السياسات والبرامج التنموية.

رابعا: في محور تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام:

تقدم النواب بجملة من التوصيات في هذا المحور المتعلق تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام. وتتمثل هذه التوصيات إجمالا فيما يلي:

➢ **قطاع الوظيفة العمومية:**

- تطوير قطاع الوظيفة العمومية بما يضمن تعزيز نجاعة الإدارة وتعزيز قدرتها على إنجاز المشاريع العمومية على مختلف المستويات الوطنية والجهوية والمحلية، وبما يُحقّق الانسجام بين مختلف هياكل الدولة في تنفيذ السياسات العمومية.
- اعتماد منظومة حديثة للتصرّف في الموارد البشرية ترتكز على الكفاءة والجدارة والاستحقاق عند تحمّل المسؤوليات الإدارية والخطط الوظيفية وربط التأجير والحوافز بمردودية الأعوان-

على المستوى الوطني والتمثيليات التونسية بالخارج- وجودة الأداء بما يُسهم في الرفع من نجاعة الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمات.

➢ حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية:

- ❖ إعداد برنامج وطني متكامل لإصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية وحوكمتها باعتبارها ركيزة أساسية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ السياسات العمومية.
- ❖ اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية استراتيجية لتعبئة الموارد المالية والفنية وتسريع إنجاز المشاريع بمختلف القطاعات ولا سيما منها الانتاجية المضمنة بمشروع المخطط، وذلك من خلال تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي المنظم لها وتبسيط الإجراءات وتحفيز الاستثمار الخاص في المشاريع ذات الأولوية.

➢ الدور التنموي للدفاع الوطني:

- ❖ تعميم التجربة التنموية الرائدة لمشروعي رجيم معتوق والمحْدِث باعتبارها مكسبا تنمويا هاما يعكس دور المؤسسة العسكرية في إسناد المجهود الوطني للتنمية خاصة بالمناطق الصحراوية لتشمل مناطق أخرى من الجمهورية بما يساهم في دفع التنمية الجهوية والمحلية ويساعد في مواصلة إنجاز المشاريع التنموية في مجال الزراعات البيولوجية وتثمين الغطاء النباتي وتنمية الصناعات المرتكزة على الموارد المحلية والمساهمة في تطوير مشاريع السياحة البديلة.
- ❖ مزيد تثمين البحوث العسكرية نظرا لما تتمتع به المؤسسة العسكرية من كفاءات علمية في هذا المجال وتمكين مؤسسات التعليم العالي المدني من الانفتاح على هذه البحوث والمنجزات عبر شراكات مع مخابر البحث بهذه المؤسسات.
- ❖ مزيد الانفتاح على منظومة التكوين المهني العسكري والاستفادة من مزاياها التفاضلية بالنظر إلى جودة التكوين الذي توفره وكفاءته في إعداد الموارد البشرية وذلك من خلال توسيع الانتفاع بها لفائدة المدنيين وإرساء شراكات مع منظومة التكوين المهني والجامعات والقطاع الخاص بما يستجيب لحاجيات سوق الشغل ويساهم في تنمية رأس المال البشري.

➢ المنظومة الأمنية:

- ❖ تعميم التغطية المجالية للمقرات الأمنية عبر رصد اعتمادات مالية لإنشاء مراكز أمنية إضافية مع التأكيد على تدعيم وسائل العمل والتجهيزات الضرورية بما يُمكّن القوات الأمنية من مزيد تطوير الجاهزية للاضطلاع بمهامها في الحفاظ على الأمن العام ومكافحة الجريمة المنظمة بكافة أشكالها.

- الحدّ من الكوارث المرورية ودعم السلامة المرورية عبر توسيع منظومة النقل الذكي على بقية أقاليم البلاد حسب الأولويات وطبقا لمقاييس مضبوطة.
- دعم التجهيزات والبنية التحتية لبرنامج الحماية المدنية وخاصة استكمال تجهيز مقرات الحماية المدنية بعدد من الجهات التي تم الانتهاء من بنائها ولم يتم الشروع بالانتفاع من خدماتها.
- تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بإعادة العمل بنموذج شرطة الجوار وتعميمها مجاليا.

➢ **تطوير منظومة الرقابة والتفقّد والتقييم:**

- بلورة رؤية مشتركة بين هياكل الرقابة والتفقّد حول تطوير منظومة الرقابة والتفقد والتدقيق في القطاع العام وإضفاء مزيد من النجاعة على أعمال الهيئات المعنية لتحقيق التكامل في الأدوار بينها بما يستجيب لمقتضيات حسن التصرّف في المال العام ويعزز من قدرات الدولة على مكافحة الفساد مع أهميّة تطوير مناهج ووسائل عمل هياكل الرّقابة ومواكبة التطوّرات المتعلّقة بأسس التصرّف العمومي الحديث.
- اعتماد مؤشرات لقياس جودة النفاذ إلى الخدمات العمومية الأساسية ومدى احترام مبادئ المساواة والعدالة المجالية كاعتماد مؤشرات مصنفة حسب الجنس والجهة والإعاقة والفئة العمرية.
- إرساء آلية مؤسساتية للتقييم الدوري لحصيلة السياسات العمومية وأثرها على التمتع الفعلي بالحقوق والحريات ونشر نتائج هذا التقييم بصفة دورية اعتمادًا على مؤشرات موضوعية وقابلة للقياس، بما يعزز الشفافية والمساءلة واستمرارية الإصلاحات.

➢ **التعاون الدولي والتونسيين بالخارج:**

- وضع سياسة وطنية متكاملة لتعزيز مساهمة التونسيين بالخارج في تحقيق أهداف التنمية، ترتكز على تعبئة طاقات الجالية واستقطاب كفاءاتها وخبراتها وتشجيع استثماراتها وتبسيط الإجراءات الإدارية والخدمات المسداة لفائدتها وتطوير الخدمات القنصلية الرقمية وإشراك الكفاءات ورجال الأعمال في المشاريع الوطنية الكبرى ودعم مساهمة أبناء الجالية في التنمية المحلية وتعزيز نقل المعرفة والتكنولوجيا. مع إرساء آليات للتواصل الدوري ومؤشرات لقياس مساهمة الجالية في تنفيذ مخطط التنمية وتحقيق أهدافه.
- إحداث صندوق استثمار وشباك موحّد خاص بالتونسيين بالخارج.
- اعتماد سياسة خارجية داعمة لأهداف التنمية، ترتكز على إرساء استراتيجية وطنية للدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز التنسيق بين وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الاقتصاد

والتخطيط وسائر الوزارات والهياكل المعنية. مع وضع مؤشرات أداء سنوية لقياس مساهمة البعثات الدبلوماسية في استقطاب الاستثمار وتنمية المبادلات الاقتصادية وإعداد تقرير سنوي يتولى تقييم إسهام السياسة الخارجية في تنفيذ مخطط التنمية ومدى تحقيق أهدافه.

- ❖ تعزيز نجاعة التعاون الدولي وتوجيهه لخدمة أولويات مخطط التنمية من خلال توجيه التمويلات الخارجية نحو المشاريع ذات الأولوية الوطنية وتحسين نسب إنجاز المشاريع الممولة وتطوير الشراكات مع الدول الإفريقية وتعزيز التعاون جنوب-جنوب ودعم التعاون اللامركزي بين الجهات بما يسهم في تحقيق تنمية مجالية متوازنة وتبادل الخبرات واستقطاب التمويلات والاستثمارات الداعمة للتنمية.
- ❖ إرساء منظومة فعّالة لمتابعة وتقييم تنفيذ البعد الخارجي لمخطط التنمية، ترتكز على تكليف الحكومة بتقديم تقرير سنوي إلى مجلس نواب الشعب حول مدى تقدم تنفيذ هذا البعد وإحداث آلية وطنية للتنسيق بين مختلف المتدخلين في السياسة الخارجية الاقتصادية وإدراج مؤشرات خاصة بالتعاون الدولي والتونسيين بالخارج ضمن منظومة متابعة المخطط وإجراء تقييم دوري لأثر الاستثمار الأجنبي على التنمية المجالية، إلى جانب تطوير قاعدة بيانات وطنية للمشاريع الدولية بما يعزز نجاعة المتابعة واتخاذ القرار المبني على المعطيات.

➢ **السياسة العدلية والحقوق والحريات:**

- ❖ مراجعة شاملة لمهن العدالة في إطار رؤية موحّدة لإصلاح مرفق العدالة وتطويره وفق المعايير الدولية.
- ❖ مراجعة المجلة الجزائية نحو إلغاء العقوبات السالبة للحرية في المخالفات البسيطة ومواكبة الجرائم المستحدثة وتطوير مجلة الإجراءات الجزائية نحو تقليص آجال الاحتفاظ وغيرها.
- ❖ تأهيل الفضاءات السجنية والتركيز على برامج تعليمية وتكوينية لضمان إعادة الإدماج في المجتمع وتحسين ظروف الزيارات العائلية للمساجين.
- ❖ وضع خطة متكاملة لتقييم نجاعة آلية السوار الإلكتروني هذه الآلية والعمل على توسيعها خاصة في ضل اكتظاظ السجون (1.43 م^2 للمودع) مع التأكيد على الانتقال إلى عدالة إعادة التأهيل.
- ❖ إدراج برامج ومؤشرات لتعزيز الحق في التقاضي والنفاذ إلى العدالة.
- ❖ الربط البيني بين السجل العدلي والديوان الوطني للملكية العقارية والقباضات المالية.
- ❖ تعزيز آليات التصدّي للجرائم الرقمية والجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

- إيلاء العناية اللازمة لقطاع الإعلام والاتصال ضمن مشروع مخطط التنمية 2026-2030 باعتباره قطاعا استراتيجيا ومكوّنا أساسيا من مكونات التنمية المستدامة، وذلك من خلال إفراده بمحور مستقل يتضمّن برامج لتطوير الإعلام العمومي والخاص وتعزيز استقلالية المؤسسات الإعلامية ودعم الإعلام الجهوي والرقمي والارتقاء بالتكوين في المهن الإعلامية وترسيخ الحق في حرية التعبير والنفاذ إلى المعلومة بما يسهم في دعم المشاركة المواطنية والشفافية والحوكمة الرشيدة ومرافقة مختلف الإصلاحات التنموية.

خامسا: في محور التنمية المجالية:

- إرساء منظومات اقتصادية جهوية متكاملة تستند إلى المزايا التفاضلية لكل جهة قادرة على خلق القيمة المضافة وتعزيز التشغيل ودعم التنمية المستدامة بما يحقق التكامل بين مختلف الجهات والأقاليم ويحدّ من التفاوت التنموي.
- دعم قدرات الجماعات المحلية وتمكينها من الاضطلاع بدور محوري في التنمية وفي تنفيذ المشاريع المحلية.
- تحسين مناخ الاستثمار على المستوى الجهوي من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ذات الصلة بالاستثمار وإحداث نافذة موحدة للمستثمرين بما ييسر إنجاز المشاريع ويختزل الآجال. إلى جانب تطوير منظومة الحوافز وتوجيهها نحو تشجيع الاستثمار في الجهات الداخلية، بما يدعم التنمية الجهوية ويُسهم في الحد من التفاوت بين الجهات وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.
- دعم الإدارة الجهوية والمحلية بالموارد البشرية واللوجستية اللازمة بما يمكّنها من المساهمة الفعلية في التنمية العادلة لمختلف شرائح المجتمع وفي تحسين الخدمات المسداة الى المواطن بمختلف المناطق،
- التسريع في مراجعة الأطر القانونية ذات العلاقة بالعمل التنموي على غرار القانون الأساسي للمجالس البلدية والاطر المتعلقة بالإدارة اللامحورية والاطر المنظمة لهياكل التنمية الجهوية.
- مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية بما يتلاءم مع الرؤية الجديدة لتقسيم المجال الترابي.

IV - قرار اللجان القارة

أنهت اللجان القارة لمجلس نواب الشعب النظر في مشروع القانون المتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030.

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

إمضاءات السادة رؤساء ومقرري اللجان القارة

حول التقرير التأليفي لمشروع مخطط التنمية 2026-2030

رؤساء اللجان القارة			مقررو اللجان القارة		
الرئيس	اللجنة	الإمضاء	المقرر	اللجنة	الإمضاء
خالد سكيري	الفلاحة		أمينة البوعزيزي	لجنة الصحة والثقافة	
عبد السلام الحمروني	الشؤون الخارجية والدفاع والأمن القومي		رشيدة بن الله	لجنة الفلاحة والصيد البحري	
عز الدين بن عثمان	الصحة والشؤون الاجتماعية والمرأة		محمد علي قنبوره	لجنة الصناعة والطاقة والمناجم	
عدنان العلوش	نائب رئيس لجنة الصناعة		عماد الدين سيري	لجنة تنظيم الإدارة والحوكمة ومقاومة الفساد	
سامي واعيس	رئيس لجنة تنظيم الإدارة والرقمنة		جليلة أوطالب	منسق لدى العلاقات العامة	
ماجد الجلاصي	رئيس لجنة التجهيز والشؤون الاجتماعية		هالة حبيب الله	لجنة الحقوق والحريات	
هالة الكتاري	رئيس لجنة المالية		سيرين بوهنش	لجنة الفلاحة	
عبد الرزاق كويدات	لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الثقافية		صالح المساطي	لجنة التنمية	
كمال رياحي	نائب رئيس لجنة المحاسبات				
كاميليا العابد	لجنة الحقوق والحريات				
فوزي عمار	لجنة التشريع العام				

مشروع قانون

يتعلّق بالمصادقة على مخطّط التنمية 2026-2030

فصل وحيد: تتمّ المُصادقة على مخطّط التنمية 2026-2030 الملحق بهذا القانون.